

مَنْ يَتُودِ كُلَّ عَمَلٍ لِلَّهِ يَجْعَلْهُ

لِعُورَةٍ تَقَالِي إِنْ كُنْتَ سَتَاطَابَ الْمَسْحُوبِ

شرح البيان

حسب فرمایش محمد صدیق فی اسمعیل البین شیخ علی تاجر کتب مروی

مَطْمَعٌ مِنْ رِصْوَةِ مُحَمَّدٍ عَنِ الطَّبِيعَةِ
دَرْزِ رِصْوَةِ مُحَمَّدٍ عَنِ الطَّبِيعَةِ

والعلم النوراني
أو البصيرة فعلى الدنيا
الدراسم أو الفلوس ان تعلم
سواءا لا فالحسنات ١٣٩

الدرهم او الدينار
 قيمته الدرهم وغيره
 كان في القاتوس
 دم من الى مقدره من اي جنس
 كان
 فمزدولابيان مجموع المبيع وقممن
 ويخرج فيه كل اشين او ثلثه
 نقابة
 والموزونات والعدايا المتقاربة

مقتضية الى المنازعة
والا عند ما فقد صحيح في الكل
الصورتين باجبار
المشتري الى ان
الفتنة

فكان الرد امتناعاً عن التملك والماذون يملكه كما لو وهب له شيء فامتنع عن
القبول وعندها بطل خياره لانه ملكه عندها فكان الرد والفسخ من العبد تملكها
الى البائع بلا بدل وهو تبرع والماذون لا يملكه وكما اذا اشترى ذمي من ذمي خمر
على ان المشتري بالخيار وقضاها ثم اسلم المشتري بطل البيع عنده لانه لم يملكها
فلو لم يطل البيع يملكها المشتري عند اسقاط الخيار بعد سلامة فتره تملكه لمسلم
الخمر وذ لا يجوز وعندها نفذ البيع ولا يبقى الخيار لانه ان بقي كان له ولاية الرد
يكن تملكها والمسلم لا يملك تخليك الخمر والفسخ اى فسخ من له الخيار سواء كان بايعاً او
لا يعل في انتقاص البيع الا ان يعلم صاحبه بالفسخ في المدة اى في مدة الخيار فلو فسخ في جارية
صاحبه فان بلغه الخبر قبل مضي المدة انتقص البيع حصول النعم واذا بلغه بعد المدة
تم البيع وهذا عندنا بخفيفة ومجروح لان العقد منعقد مع الخيار وبالفسخ يرتفع
الانعقاد في حق الآخر وهو لا يجاوز الضرر بالآخر وقال ابو يوسف والشافعي يجوز الفسخ
علم صاحبه بخلاف الاجازة اى ان اجاز البيع من له الخيار يعل اجازته في نفاذ البيع وان
لم يعلمها صاحبه في المدة ويسقط الخيار بمضي المدة اى اذا مضت مدة الخيار ثم البيع
وقال مالك اذا مضت المدة ولم يجبر البيع بطل البيع وبطل ما يدل على الرضاء كالركوب
والوطي والاعتاق وغير ذلك لان هذه التصرفات دليل التملك وكذلك اخذ بالشفعة
فلو اشترى على اذن الخيار ثلثة ايام فباع الرجل امرأته بغيرها واخذها المشتري بالشفعة
صح اخذها وكان اخذها بالشفعة رضى بالبيع وشراء احد الثوبين واخذ ثلثة اوتاب على
يعين واحداً من الثوبين والاوتاب صح وهذا خيار التعيين لا يصح في الاكثر من الثلثة عند
يصح كما في الثلثة وعند زفر والشافعي لا يصح في الكل وهو القياس لجملة البيع المبيع الثوب
واحد الثلثة وهو مجموع ولكننا نقول يجوز ذلك لكان الخيار الى التزوي لا اختيار الرفق
والجمالة ههنا لا يفيض الى النزاع لان الامر مفوض الى المشتري فيختار ما يشاء ويرد الباقي

وهذا جائز بشرط ان لا يفسد الباع
بغيره من الصفات
التي هي في الالة فكل ما كان
بغيره من الصفات
التي هي في الالة فكل ما كان
بغيره من الصفات
التي هي في الالة فكل ما كان

لا يفسد الباع وصفه او قال
بغيره من الصفات
التي هي في الالة فكل ما كان
بغيره من الصفات
التي هي في الالة فكل ما كان
بغيره من الصفات
التي هي في الالة فكل ما كان

والحاجة تدبر بالثلاثة لا شمال على الجيد والرد والوسط وفي الامريعة لم يجد الحاجة
فلم يجز وشراء العبد بالخير ارحم ان فصل الثمن وعين محل الخيار اي باع عبد
بالفعل انه بالخيار في احدهما او بالخيار للمشتري ان فصل الثمن وعين محل الخيار كما اذا باع
او غنما بالغين كل منهما بالف على ان البائع والمشتري بالخيار في سالم ثلاثة ايام صح البيع وفسد
في الاخرى الباقية وهذه المسئلة على اربعة اوجه احدها ان يفصل الثمن بعين الذئبة كخيار كما ذكرنا
والثاني ان يفصل الثمن ولا يعين الذئبة الخيار كما اذا باع سالما او غنما بالغين على ان البائع للمشتري
مخير في احدهما والثالث ان يفصل الثمن ولا يعين الذئبة الخيار كما اذا باع بالغين كالبشرط الخيار
في احدهما والرابع ان يعين الذئبة الخيار ولا يفصل الثمن كذا اذا باع بالغين بشرط الخيار في سالم ففي
الوجه الاول صح البيع في اربعة اوجه الثلاثة فسد لجمالة المبيع والثمن فان من فيه الخيار غير داخل تحت الحكم
للبيع ففي الاخرى وحده وهو محمول فصار البيع بجملة الثمن ويثبت بطريق الحصة بالتقسيم فيكون
محمول وعبد مشتري بشرط كتيبه او خيره او امانة مشترط ان يكره لم يوجد هذه الاوصاف
في المشتري بخير المشتري لوصف المرغوب وارضى بقره واذا اخذ المشتري اخذ بثمنه
جميعا وترك له ان الوصف لا يقابلها شيء من الثمن وهذا الشرط لا يفسد لان كل شرط في
البيع جم الى ما صفته المبيع يفسد العقد لكونه كاشرا لصفة البع على العبد ويورث
خيار الثمن كما اذا اشترى احد الثوبين بعشرة على ان يعين ايا شاء فمات المشتري يقوم وارثه
مقامه وله ان يعين ايا شاء والعيب لان الوارث يستحق المبيع سليما من العيب كالميت فاذا وجد فيه
عيبا ان يرد له الخيار الشرط فان العقد يتم بموت من له الخيار وبطل خياره بموت وقاتل لا يفسد
العقد وقا الكافي خيار الشرط يورث ويقوم وارث من له الخيار مقامه واجمعوا على ان لومات
من علي الخيار يقع اختياره له الخيار كذا لا يورث خيار الروية لان الخيار يعيب للعاقب بالنظر
كما سيجي والوارث ليس بعاقب فلا يثبت له الخيار فصل صح شرطه لم يرد كما اذا اشترى
زيتا في رق او برقي جوالق وانفق على انه موجود في تلك الملقو عليه السلام من اشترى شيئا لم يرد

دوم
كالوصفي خيار
التي هي في الالة فكل ما كان
بغيره من الصفات
التي هي في الالة فكل ما كان
بغيره من الصفات
التي هي في الالة فكل ما كان

وهذا جائز بشرط ان لا يفسد الباع
بغيره من الصفات
التي هي في الالة فكل ما كان
بغيره من الصفات
التي هي في الالة فكل ما كان
بغيره من الصفات
التي هي في الالة فكل ما كان

١١
 لان الغائت وصف
 والاوصاف لا تقابلها
 شيء من الثمن لان
 الثمن عين فكلون
 مقابل بالعين
 دون الوصف
 لان عرض كسبه
 متقدم فلما تقابل
 عن متقدم
 ولان الثمن لا
 يجلو لان تقابل
 بالوصف
 والاصل و
 في شيئين
 متبينين
 والاصل
 فلهذا في
 الوصف
 الشيخ على
 الاصل
 دون الوصف

مجلس

الحق

له قوله
فيها اي في الجارية لان المقصود
منها تكون الاستمرارية و
طلب الولد ونزله الامور فكل به
طوبى العاودة في الزنا في به
الاصح شير

سبح التيسر
جلالہ

۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

لأن المقصود منه الاستحسان في الغلام
الاشياف غير مخرجة يدوني مسبوا الارام
فوق عبيد

إذا كان فاحشاً ليكون في الناس مثلاً
أرى الباطن فهو يفتقر الحمد

صغير لا يعقل فليس يعيب ^{وكن البول في الفراش لا يكون عيبا في الصغير جدا والعيب}
في السرقة لا يختلف بين ان يكن من المولى او من غيره الا في المأكولات فان سرقة ما يوكل
لاجل الاكل من المولى لا يعيب عيبا ومن غير المولى يعيب عيبا وسرقة ما يوكل لاجل
الاجل بل ليس من المولى ومن غيره عيب والبول والا باق والسرقة من بالغ عيب
اخر ومعنى هذا اذا ظهرت هذه العيوب عند البائع في صغره ثم حدثت عند المشتري
في صغره فهو عيب ويرده به لاتحاد العيب باتحاد السبب واذا وجدت هذه الاشياء
في الصغير عند البائع فباعه فوجرت عند المشتري بعد البلوغ لم يرده لاختلاف العيب
باختلاف السبب وان وجدت هذه الاشياء بعد البلوغ عند البائع ثم وجت عند المشتري
يرده به لان شرط استحقاق الرد وجود العيب عند البائع والمشتري فاما العيب الذي في يد
البائع لا يوجب الرد للمشتري مع عيب حدث في يده فالاباق والبول في الفراش والسرقة
في حال الصغير لحب العيب البول في الفراش هو اضعف المثانة وقلة التالف في العواقب وفي
حال الكبر لجنب الباطن وداؤه فيه وجبت في الطبيعة ورغبته في المال فاختلف السبب
فيختلف العيب وجنونا الصغير عيب ابد يعني اذا جن عند البائع في الصغير وفي الكبر يرد
لانه عين الاول لان السبب متحد هو افة في الدماغ وقيل اذا اشترى عبدا قد جن عند البائع
قله ان يرده وان لم يكن عند المشتري ولجهه يرد على انه لا يرده مالم يعاد عند المشتري وهو
الصحيح والنجوه تن مراثة الفم والذن بالذال المعجمة والتحرية هو مراد الفقهاء مراثة مائة
في الابط والزنا والتولد منه عيب فيما اى في الامة لا فيه اى في العبد لان المقصود من
الامة الاستفراش وزناها وكونها ولد زنا يخل هذا المقصود والمقصود من العبد
الاستمارة وكونه ولد زنا يخل هذا المقصود الا ان يكون الزنا عادة له وقال الشافعي ح
الزنا عيب مطلقا كالسرقة والكفر عيب فيما اى في الغلام والجمارية لان طبع المسلم ينفر
عن صحبة الكافر والاستحاضة وارتفاع الحيض من بنت سبع عشر سنة عيب لانها

عظیم
بجز

عبدالمجید

عيسى في الختام
إذا كان شكره هو

عبدالان ابن

فليكون

في الحجة لم يرج فلو لم قبل الظهور
النقصان كما في الحجة

بالعيب من بعض الثمن
وهو تفاوت ما بين القيمة
قيمة تقوم بالقيمة
عيب فان كان الثمن
عشر اخرج بعشر الثمن
وصفا فنصفه

فحسبته

في يوسف

المشتري فان
تقل غيره ضمن القيمة
وعنها يرجع بالنقصان
كما في المضمرة
والاصل انه ان تلف
المشتري من غير
فعل المشتري كالموت
يرجع به وكذا من فعله
فعل لم يضمن به لو
وقع منه في ملك الغير
كالاعتاق مجانا و
اما التلف بما ضمن
كالاعتاق على ما لم يضمن
فحسبته

دليل داعي الباطن وانما يعرف هذا بقول الامه لانه لا طريق لمعرفة
ذلك الا بهذا ^{ان اختلاف} ليس تخلف البائع مع هذا وان كان بعد القبض فترد
بكتوله وان كان قبل القبض فذلك في الصحيح وعن محمد يرد بلا
يمين البائع وان ظهر عيب قبل بيعه بمات العبد المشتري في يد
قبل رؤية العبد واعتقه مجانا او دبره واستولد الامه المشتري
المشتري يرجع على البائع بالنقصان فان الموت لا يبطل الرجوع بنقصان
العيب لان الملك قد ينتهي بالموت فامتناع الرد افرجكي لا يفعل المشتري
اذ لا صنع له فيه أي الموت واما الاعتاق فالقياس فيه ان لا يرجع
بالنقصان وهو قول الشافعي رحمه لان امتناع الرد بفعله وهو الاعتاق
فصار كانه محاسب له ويريد الرجوع وفي الاستحسان يرجع بنقصان
العيب لان الاعتاق انهاء للملك واتمام له لان الملك في الادمى
يثبت على منافاة الدليل الى غاية العتق والشئ ينتهي ويتقدرا
بعض مداته فيشبهه بالموت فيرجع فيه كما يرجع في الموت
والتدبير والاستيلاء كالاعتاق فان المحل بهما يخرج من ان
يكون قابلا للانتقال الى ملك من ملك فقد تعدى الرد
فيرجع بنقصان العيب لا يرجع بنقصان العيب بعدما اعتق
العبد على مال او كاتبه ثم اطلق على عيب لانه زال ملكه أي ملك
معتق بعوض فصار كالبيع وعن ابي حنيفة رحمه الله وهو
قول ابي يوسف انه يرجع لان البدل والمبدل ملك
فصار كالاعتاق بلا مال او قتله لان القتل فعل مضمون
اذ لو باشره في ملك الغير يضمن وانما يسقط الضمان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

من البائع لانه المشتري الثاني
 اشتراه من المشتري الاول
 او المشتري الاول اشتراه من البائع
 او المشتري الاول اشتراه من المشتري الثاني
 او المشتري الاول اشتراه من المشتري الثالث
 او المشتري الاول اشتراه من المشتري الرابع
 او المشتري الاول اشتراه من المشتري الخامس
 او المشتري الاول اشتراه من المشتري السادس
 او المشتري الاول اشتراه من المشتري السابع
 او المشتري الاول اشتراه من المشتري الثامن
 او المشتري الاول اشتراه من المشتري التاسع
 او المشتري الاول اشتراه من المشتري العاشر
 او المشتري الاول اشتراه من المشتري الحادي عشر
 او المشتري الاول اشتراه من المشتري الثاني عشر
 او المشتري الاول اشتراه من المشتري الثالث عشر
 او المشتري الاول اشتراه من المشتري الرابع عشر
 او المشتري الاول اشتراه من المشتري الخامس عشر
 او المشتري الاول اشتراه من المشتري السادس عشر
 او المشتري الاول اشتراه من المشتري السابع عشر
 او المشتري الاول اشتراه من المشتري الثامن عشر
 او المشتري الاول اشتراه من المشتري التاسع عشر
 او المشتري الاول اشتراه من المشتري العشرون

من غير ان يرد جنسان مختلفان لغرض القفاوة في المقاصد والمعاني المطلوبة والمتبقي من العيب
 الاستحقاق للمبيع من الماء الاستحقاق لمداخلها كالجزء والكس لا يستحق الاستحقاق للمبيع من الماء
 جنس واحد للقفاوة والمقاصد على المطلوب والمتبقي من الكس والجزء او الكس والجزء او الكس والجزء
 والتسمية في العقد ان كان المشار اليه مع المسمى جنسين مختلفين تعلق العقد بالمسمى وبطل العقد
 كما اذا اشترى فضا على انه ياقوت فاذا هو زجاج وان كان المشار اليه من جنس المسمى
 فامرقه بوصفه تعلق العقد المشار اليه وان عقد المبيع لوجوده وخير المشتري لغير الوصف
 عبد على انه خبا فاذا هو كاتبة ولا يجوز شراءه باقل مما باع قبل نقدته الاولى حتى لو
 اشترى امة بغير درهم حائرية وقضاهم باعها من البائتة بخمسة اعم قبل نقد الثمن فبالمبيع
 عندنا خلافه للشافعي ولو اشترى بمثل الثمن الاول او اكثر جنس وذلك لان الثمن قبل
 القبض لا يدخل في ضمان البائت فاذا عاد اليه عين المبيع بالصفقة التي خرج عن ملكه
 يقابل خمسمائة بخمسة اقصا وسلم للبائتة خمسمائة مع سداد الجارية له هذه الزيادة
 بل هو المبيع لانها ينشأ من زيادة الثمن الاول على الثمن الثاني والثمن الاول لم يدخل في ضمان
 البائتة بخلافه اذا اشترى بمثل الثمن الاول او اكثر لان الربح ثم حصل للمشتري والمبيع
 دخل في ضمانه وشراها باع مع شيء اخر لم يبعه بمثل الاول في باع واحد فبالمبيع
 حتى لو اشترى امة بخمسمائة وقضاهم باعها واخرى معها على البائتة قبل نقد الثمن
 بخمسمائة هو الشرع في التي لم يشترها من البائتة وفسد في الاخرى لانه لا بد له ان يجعل
 للثمن بمقابله امة لم يشترها منه فكان مشتريا للاخرى باقل مما باع ضرورة وهو فاسد
 عندنا وكما يجوز بيع زيت على ان يوزن باثم بطرفه ويطرح للظرف كذا رطلا لان حكم هذا
 الشرط يخالف مقتضى العقد لان مقتضاه ان يطرح عنه مقدار وزن الظرف فاذا شرط
 ان يطرح عنه مكان كل ظرف كذا رطلا وجاز ان يكون له انقص او اكثر فكل
 شرط مخالف للمقتضى العقد ولا حد للعاقدين فيه منفعة ففسد العقد بخلاف شرط

ان الفساد عند اتحاد الجنس
 قبل تقسيمه من اشتراطه في قوله
 بعده يجوز بان المبيع لم يغير
 بيب فلو تغير جاز كما اذا تغير
 الكس في المحيط ١٢
 ملائمتين محل قصدا
 في ذلك الشيء قبل نقد
 الاول ولم يغيره فبالبائتة
 المشتري الثاني اشتراه من المشتري الاول
 المشتري الثالث اشتراه من المشتري الاول
 المشتري الرابع اشتراه من المشتري الاول
 المشتري الخامس اشتراه من المشتري الاول
 المشتري السادس اشتراه من المشتري الاول
 المشتري السابع اشتراه من المشتري الاول
 المشتري الثامن اشتراه من المشتري الاول
 المشتري التاسع اشتراه من المشتري الاول
 المشتري العاشر اشتراه من المشتري الاول
 المشتري الحادي عشر اشتراه من المشتري الاول
 المشتري الثاني عشر اشتراه من المشتري الاول
 المشتري الثالث عشر اشتراه من المشتري الاول
 المشتري الرابع عشر اشتراه من المشتري الاول
 المشتري الخامس عشر اشتراه من المشتري الاول
 المشتري السادس عشر اشتراه من المشتري الاول
 المشتري السابع عشر اشتراه من المشتري الاول
 المشتري الثامن عشر اشتراه من المشتري الاول
 المشتري التاسع عشر اشتراه من المشتري الاول
 المشتري العشرون اشتراه من المشتري الاول

بائع المبيع
 المشتري الاول
 المشتري الثاني
 المشتري الثالث
 المشتري الرابع
 المشتري الخامس
 المشتري السادس
 المشتري السابع
 المشتري الثامن
 المشتري التاسع
 المشتري العاشر
 المشتري الحادي عشر
 المشتري الثاني عشر
 المشتري الثالث عشر
 المشتري الرابع عشر
 المشتري الخامس عشر
 المشتري السادس عشر
 المشتري السابع عشر
 المشتري الثامن عشر
 المشتري التاسع عشر
 المشتري العشرون

بفتح الهمزة والسين
 او سكونها وبوعد الفاء وفتح
 الراء في الثمن لغت الشئ
 من ثمنه كذا او كذا في الثمن
 كان ثمنه كذا او كذا في الثمن
 كان ثمنه كذا او كذا في الثمن
 كان ثمنه كذا او كذا في الثمن

بعد التقابض اي لو اشترى امه مثلا شراء فاسدا بالف درهم تقابضا ومهر كل
 منها فيما قبض طاب للبايع ما ربح في الثمن ولا يطاب للمشتري ببيعته اي لامة فيتصدق به اي
 بالربح واصله ان الجنبث نوعان جنبث لعدم الملك ظاهر وجنبث الفساد في الملك الامنوعان
 ما يتعين كالعرض وما لا يتعين كالنقد فالجنبث لعدم الملك تعل في النوعين كالمودع والغاصب
 اذا انصرف في العرو والمفوق ومهر يتصدق بالربح عند الحقيقة ومهر ربح لتعلق العقد به لا
 غيره ظاهر فيما يتعين فيمكن حقيقة الجنبث وفيما لا يتعين تمكن بشبهة الجنبث لتعلق
 الحق به من حيث سدا المبيع به او تقدير الثمن به فصار ملك الغير وسيلة الى الربح فمكن فيه
 شبهة جنبث ما جنبث الفساد الملك كما في شراء الفاسد فيعمل فيما يتعين كالعرض مثلا لا فيما لا
 يتعين كالدرهم والدنانير لان فساد الملك دون عدم الملك لان فساد الملك شبهة
 عدم الملك وشبهة ملحقه بالحقيقة في الحر فان النبي عليه السلام نفى عن الربوا والريبة واما
 الداهم والدنانير فغير متعين في العقد ولو كانت متعينة كانت فيه شبهة الجنبث لسبب الفساد
 فعند المتعين يكون في تعلق العقد بها شبهة فيكون فيها شبهة الشبهة ولا اعتبارها وكذا الجنبث
 وهو مفتحتين وروى بالسكون ان يتساوم السلعة بازيد من ثمنها ولا يريد شراؤها ترغيبا
 لغيره في الثمن الزائد وقال عليه السلام لا تناجشوا والسوم على سوم غيره وهو ان يزيد
 في الثمن بعد تقرره لامرادة الشارع وقال عليه السلام لا يتساوم الرجل على سوم غيره وهذا
 اذا رضى باثمن فاما اذا ساوم بشئ ولم يكن احدهما راضيا الى صاحبه فلا بأس للغير ان ساو
 ويشتره لان هذا بيع من يزيد وكراهة تلقى الجلب المضربا هل البلد المجلد جمع الجالب بمعنى
 المجلوب فهو اقرب من باد تعلق به حق العامة فيكره ان يستقبل البعض بشتره ويمنع العامة
 عن شرائه لما فيه من تضيق الامر على الجاضر فان كان لا يضربا هل البلد لا بأس ان يلبس السعر
 على الواردين واشترى منهم بارخص الثمنين فحينئذ لما فيه من تقيية الاسعار على الواردين
 ولا ضرر بهم وسيع الحاضر للباري ان القحط قيل لثمن الرجل اذا كان له طعام

بفتح الهمزة والسين
 او سكونها وبوعد الفاء وفتح
 الراء في الثمن لغت الشئ
 من ثمنه كذا او كذا في الثمن
 كان ثمنه كذا او كذا في الثمن
 كان ثمنه كذا او كذا في الثمن
 كان ثمنه كذا او كذا في الثمن
 كان ثمنه كذا او كذا في الثمن

بفتح الهمزة والسين
 او سكونها وبوعد الفاء وفتح
 الراء في الثمن لغت الشئ
 من ثمنه كذا او كذا في الثمن
 كان ثمنه كذا او كذا في الثمن
 كان ثمنه كذا او كذا في الثمن
 كان ثمنه كذا او كذا في الثمن
 كان ثمنه كذا او كذا في الثمن

السوم المشتراة من
 كذا

السوم المشتراة من
 كذا

كلاً فانه عند الشين ليس بكلي اوزني
 وعنده وزني كافي الم ١٠ انه والى انه لا بد
 في الحيوان والزرعي والعدوى فقد
 فجز سبع مائة يجوز ما بين منه كافي
 النظم وغيره ١٢
فستاني
 تاجر كالتنية على الفعلية كافي
 الطلبة والمعنى حرم من المبيعان
 بسبب الفضل الحقيقي والحكمي فلا
 يحل اكله ولو بعد القبض لكن يجز
 فيه سائر التصرفات مع الكرامة
 لانه بيع فاسد وفي تأخير النساء
 اشعار بانكر من ربا النساء
 وكذا كفر منكره بلا خلاف منكر
 ربا القدر بخلاف ابن عباس في كافي
 ان ربا في روي وجوه عنه على ان
 لم يسوغوا اختياره فيه فيستحل كل واحد
 اصحاب الناس فيما خال دون كافي
فستاني
 حتى اذا سلم ففتر في ثغيف
 شعب لا يجوز لوجود الزعفران لوجود
 كذا اذا سلم الحديرون الزعفران وكذا
 الزون فيها وكذا اذا في ثغيف
 لوجود الزون في ثغيف

[illegible]

[illegible]

عنه وفي التخصيص اشعار بعدم
الكافي ١٢ نقاش
عليه القياس كما اشهر اليه في
قوله لا يبيح بيع الاستصناع
بل انما ذاقه الدليل والمقابل
اصح كافي النهاية وفي اشهر
ولا اثبت التخييل والاول
بالتعاطي اذا جاز من الاول
يقول هو مواعدة وانما ينعقد
الرؤية وكان العالم الشهيد
في التخصيص لا يبيح بيع الاستصناع
بل انما ذاقه الدليل والمقابل
اصح كافي النهاية وفي اشهر
ولا اثبت التخييل والاول
بالتعاطي اذا جاز من الاول
يقول هو مواعدة وانما ينعقد
الرؤية وكان العالم الشهيد

ولا يكون له خيار الروية كما في مطلق السلم وهذا عند أبي حنيفة وعندهما انما الاستصناع
باجل فيه التعامل فهو ليس بسلم واما اذ لم يكن فيه تعامل فهو سلم عندهما والحاصل ان
المبيع لما كان ديناً امكن تصحيحه وسما واستصناعا لكنهما رجحا الاستصناع عما
للفظ في حقيقة حمل التناجل في المدة بخلافه لا تعامل فيه لانه لا يمكن تصحيحه
استصناعا فيجوز على السلم ضرورة وهو ما رجح السلم لان جواره بالكتاب والسنة
المستفيضة واجماع الامة وجواز الاستصناع بالتعامل فيه شبهة لانه عند من قرأ
والشافعي لا يجوز والاستصناع بلا ذكر اجل فيما تعامل فيه ببيع ولا يجوز فيما لا يتعامل
فيه لعدم الجواز بالقياس ثم ذكر فروع قوله ببيع فيجوز الصانع على العمل ولا خيار له ومن
الي خيفة ان له الخيار ولا يرجع الامر عن امره وعند من يقول الاستصناع وعده يصح
رجوع الامر كما يصح للصانع الاستصناع عن العمل والمبيع هو العين لا عمله وقال
ابو سعيد البرقي رحمه الله المعقود عليه هو العمل وانما ينعقد ببيعاً عند التسليم
والصحيحان المعقود عليه العين فلوجاء هذا تفريع على ان المبيع العين بما صنعه
غيره اي غير الصانع او هو قبل العقد فاختار المستصنع صح ولا يتعين المصنوع له
الامر للاختيار وعنه الى يوسف من ان المصنوع يتعين للامر بلا اختياره لان
في ثبات الخيار له اضرار بالصانع بما لا يرغب غيره في شرائه بذلك الصانع
فيصير بيعه للصانع المصنوع قبل روية الامر لان العقد يتعين فيه قبل اختياره
واذا حضره ومراه المستصنع فهو بالخيار ان شاء اخذ وان شاء ترك لانه اشترى لم يرد
مسائل شتى صح بيع الكلب والفرس والسباع كالذئب والاسد علمت ولا لانها
اموال متقومة وهذا عندنا وعندنا الى يوسف لا يصح بيع الكلب العقود وعند الشافعي
لا يصح بيع الكلب مطلقا وذكر شمس الائمة الشريفي ان الكلب ان كان يحال يقبل التعليم يجوز
ولا فلاق وهو الصحيح من مذهبه وانما لا يجوز بيع العقود الذي لا يقبل التعليم وان قبل يجوز

عنه وفي التخصيص اشعار بعدم
الكافي ١٢ نقاش
عليه القياس كما اشهر اليه في
قوله لا يبيح بيع الاستصناع
بل انما ذاقه الدليل والمقابل
اصح كافي النهاية وفي اشهر
ولا اثبت التخييل والاول
بالتعاطي اذا جاز من الاول
يقول هو مواعدة وانما ينعقد
الرؤية وكان العالم الشهيد
في التخصيص لا يبيح بيع الاستصناع
بل انما ذاقه الدليل والمقابل
اصح كافي النهاية وفي اشهر
ولا اثبت التخييل والاول
بالتعاطي اذا جاز من الاول
يقول هو مواعدة وانما ينعقد
الرؤية وكان العالم الشهيد

وهكذا
اشعار بعدم الجواز في التخصيص
الكافي ١٢ نقاش
عليه القياس كما اشهر اليه في
قوله لا يبيح بيع الاستصناع
بل انما ذاقه الدليل والمقابل
اصح كافي النهاية وفي اشهر
ولا اثبت التخييل والاول
بالتعاطي اذا جاز من الاول
يقول هو مواعدة وانما ينعقد
الرؤية وكان العالم الشهيد

لدفن الضرماء سواء وبسائه دبر بين ثلاثة لاحد نصفها واخر ثلثها واخر سدسها فبما
 النصف نصيبه فطلب اخوان الشفعة يقضون بينهما نصفان عندنا بقدر رؤسهما وقت الشفعة
 انما بقدر ملكهما للخليط اي الشريك في نفس البيع وليس الشريك في الشرب والطريق والمجاز شفعة منهم
 في الرقبة ثم ان سلم الخليط في نفس البيع نشئت الشفعة للخليط في حق البيع عند يوسف مع
 الشريك لشفعة لغيره سلم ولا كالشرب هو بكسر الشين النصيب الماء في الشربة عبارة عن ثوبه
 الانقاع بالماء سقيا للزرع والدواب الطريق لحاصدين كشراب نهرا لا يجزئ السفن قبل الماء
 به اصغر السفن وما يجزئ فيه السفن فشرع عام وهذا عند أبي حنيفة ومحمد بن
 ابي يوسف مخرج الخاص ان يكون نهرا يسقي منه قرا حان او ثلثها وبستانان ثلثه وما
 على ذلك فهو عام القراح من الارض كل قطعة على خيالها واما المشايخ على ان الشريك على النهري
 اذا كانوا لا يحصون فهو نصيب كبير وان كانوا يحصون فهو نصيب صغير لكنهم اختلفوا بعد هذا في
 حده لا يحصى ولا يحصى بعضهم قدره لا يحصى بخمسائة وبعضهم بمائة وبعضهم باربعةين
 مشايخنا قالوا الا حقه ما قيل به انه مفوض الى كل مجتهدي في زمانه ان رآهم كثيرا كانوا كثيرا
 وان رآهم قليلا كانوا قليلا وقيل الخاص ما يتفرق ماءه الشراكاء فلا يسقي الا انتهى الى الآخر
 ولا يكون له منفذ والعام بخلافه وطريق لا ينفذ ثم يثبت لمجاز صبي وهو الذي على
 ظهر الدار المشفوعة بابه في سكة اخرى صوم مشركين اثنين في دار القوم في سكة ضيقة
 اذا باع احد الشريكين نصيبه من المنزل فالشريك في المنزل احق بالشفعة فان سلم فالشريك
 في الدار احق بالشفعة من الشراكاء في السكة فان سلموا فاهل السكة احق فان سلموا فالجاء المدا
 احق وطلبها اي الشفعين بكل لفظ يفهم منه طلب الشفعة كطلبت الشفعة او اطلبها او اناطها
 في مجلس علم بالبيع هذا الاختيار الكرخي واحده الروايتين عن محمد بن وعندها المشايخ
 كما علم من غير توقف حتى لو بلغه خبر البيع ولم يطلب و
 اخر ساعته بطلت شفעתه وهو رواية

فصل في طلب الشفعة
 بان يقول اطلب الشفعة مني او اطلب الشفعة مني
 الذي يثبت بالحق الذي لا يثبت بالحق
 فان لم يثبت بالحق لم يثبت بالحق
 وانما الجواب ان قال بعضهم وباب حنيفة
 الاصح والفضل والوقال قولي شفعة
 وعن الفضل والوقال قولي شفعة
 شفعة كان طلبا والصحيح صحة
 الطلب بالبيع منه الطلب كما
 في قاضي خال وغيره وفيه
 اشتار بيان الاستبعاد على فيه
 الطلب لا يثبت في بيعه بغيره
 لو صدق المشتري في بيعه بغيره
 وغيره في المشتري كما في البيع
 ففصل في
 حتى لو سكت ساعته
 لم يقبل ولو قام تقبل على
 رواية محمد واختيار الكرخي
 وبعض مشايخ الكرخي
 ظاهر الرواية في بيعه بغيره
 علمه بالبيع حتى لو سكت ساعته
 ففصل في
 ففصل في
 ففصل في
 ففصل في

فصل في طلب الشفعة
 بان يقول اطلب الشفعة مني او اطلب الشفعة مني
 الذي يثبت بالحق الذي لا يثبت بالحق
 فان لم يثبت بالحق لم يثبت بالحق
 وانما الجواب ان قال بعضهم وباب حنيفة
 الاصح والفضل والوقال قولي شفعة
 وعن الفضل والوقال قولي شفعة
 شفعة كان طلبا والصحيح صحة
 الطلب بالبيع منه الطلب كما
 في قاضي خال وغيره وفيه
 اشتار بيان الاستبعاد على فيه
 الطلب لا يثبت في بيعه بغيره
 لو صدق المشتري في بيعه بغيره
 وغيره في المشتري كما في البيع
 ففصل في
 حتى لو سكت ساعته
 لم يقبل ولو قام تقبل على
 رواية محمد واختيار الكرخي
 وبعض مشايخ الكرخي
 ظاهر الرواية في بيعه بغيره
 علمه بالبيع حتى لو سكت ساعته
 ففصل في
 ففصل في
 ففصل في
 ففصل في

قهستان
 حق لا يثبت الرضا
 لو جاء الشفع فيمنع البائع
 لو اختلف البائع والمشتري
 بالثمن لان اللزم بيمينه
 المشتري على الثمن
 المشتري حق لا يثبت الرضا
 لو جاء الشفع فيمنع البائع
 لو اختلف البائع والمشتري
 بالثمن لان اللزم بيمينه
 المشتري على الثمن

ع

قوله ويقول المشتري
 بعده اي اخذ الشفع المبيع
 الذي يبيع المبيع
 بعد قبض البائع الثمن
 والمراد بقوله قبل القبض
 قبل قبض تام الثمن حتى
 لو قبض بعض الثمن وبقى
 منه شيء فالقول قول البائع

في جنس
 في جنس
 في جنس

في جنس
 في جنس
 في جنس

في جنس
 في جنس
 في جنس

استحقاق المبيع ضمان الثمن على البائع فيطلب منه وقال الشافعي رحمه الله على المشتري
 بكل حاسوا اخذها من يد البائع او من يد المشتري واذا قضى الشفع بالمبيع فلا رده
 بسبب خيار الروية والعبد وان شرط المشتري البراءة منه لان الاخذ بمنزلة الشراء
 لتحول الصفقة اليه فيثبت له الخيار ولا يسقط بشرط البراءة من المشتري لبروئته
 لان المشتري ليس بنائب عن الشفع وان اختلف الشفع في الثمن يكون القول للمشتري
 مع يمينه في قدر الثمن لان الشفع يدعي حق الاخذ عند نقد الاقل والمشتري ينكر
 والقول للمنكر مع يمينه ولو اقام البيهنة يكون بيته الشفع لحق من يمينه وقال ابو يوسف
 والشافعي رحمه الله البيهنة المشتري الحق لانه يثبت زيادة الثمن المثبت اولى ولا يوجب وعجبه
 انه لا تنافي بين البيهنتين في حق الشفع لاحتمال ان يشتري مرتين مرة بالاقل ومرة بالاكثر
 للشفع ان ياخذ بايهما شاء ولو ادعى المشتري ثمنا وباعه اقل منه اخذ الشفع
 بقوله اي يقول البائع قبل قبضه اي البائع الثمن سواء كان المبيع في يده او يد المشتري
 لان الثمن ان كانا قال البائع فظاهر وان كان اكثر كما قال المشتري فقد البائع
 عن المشتري والخط عنه خط عن الشفع واخذ الشفع بقول المشتري ان شاء ولم يلفظ
 الى قول البائع بعده اي بعد قبض البائع الثمن لان حكم البيع في حق البائع قد انتهي لوصول
 الثمن اليه فصار كاجنب اخر فلا قول له بعد ذلك في مقدار الثمن وبقى الاختلاف
 بين الشفع والمشتري فيكون القول للمشتري مع يمينه كما مر فانما قال وباعه
 اقل منه لانه لو ادعى البائع اكثر مما كان اي البائع والمشتري يترادان واليهما لكل
 فظهر ان الثمن باقوله الاخر في اخذ الشفع بذلك وان حلفا يفسد القاضى العقد واخذ
 الشفع باقالبائه لان فهو العقد لا يوجب بطلان حق الشفع واذا حط البائع عن المشتري
 بعض الثمن سقط ذلك عن الشفع واخذ المبيع بالاقل في حط بعض الثمن خلاف الشافعي وكذا
 اذا اخذ الشفع ثم حط البائع عن المشتري بعض الثمن فانه يحط بذلك عن الشفع

في جنس
 في جنس
 في جنس

عن أبي خزيمة

٥٥
 اى الخيارد للبلد فانه ينبت
 ر الشفة ح وفيه اشجار
 بانه يطلب بعد سقوط الخيارد
 وقيل عند الهيج والاول
 اصم كفى الكلى
 الثاني الصم كفى الهدييه ١٣

نقائب

فان لا بد للشفعة الا قضاء
شفعة لورثتها عيب بالقبض
قبل القبض او قبضاً فبطل
بعدمه ما في الرضا

نقابة
فان لا بد للشفعة الا قضاء
شفعة لورثتها عيب بالقبض
قبل القبض او قبضاً فبطل
بعدمه ما في الرضا

نقابة
فان لا بد للشفعة الا قضاء
شفعة لورثتها عيب بالقبض
قبل القبض او قبضاً فبطل
بعدمه ما في الرضا

مضمون بالقيمة ولا في رد بخيار اي من اشترى دارا فسلم الشفعة ثم ردها للمشتري
بخيار روية او شرط او عيب بقضاء قاض فلا شفعة للشفعة نه فيه من كل وجيع الى القديم تلك
فلا يتجر للشفعة لان الشفعة في انشاء العقد لا فرق في هذا بين القبض عدل الا في
خيار عيب فانه ان ردها بلا قضاء فللشفعة لان الرد بغير قضاء بمنزلة البيع
المبتدأ خلافا لفرق المراد بالعيب بعد القبض لان الرد بالعيب قبل القبض فنه من كل قبض
وان كان بغير قضاء لعدم تمام الملك وله ان يفر الراد به من غير ان يحتج الى قضاء
او قضاء قاض ولا شفعة لمن باع وكيد كان او اصيل لان اخذه بالشفعة يكون سعي
في نقص ما تم من جهته وهو مردود شعرا او لمن بيع له وهو الموكل فانه اذا وكل وكيد
ببيع داره فباع الوكيل داره والموكل دارا خربجنب الدار المبيعة لا شفعة للموكل
فان تمام البيع به فانه لا توكل لما جاز بيعه او لمن ضمن الدرك عن البائع وهو
الشفعة لا تقرير البائع فكان كالبائع بل لمن اشترى اصاله ووكالة واشترى له اي
للموكل وكل بالشراء لان الشفعة انما يبطل باظهار الرغبة عن الدار لا باظهار الرغبة فيها
والشراء اظهر الرغبة فيها فلا يكون ابطالا للشفعة وفائدة انه لو كان المشتري
او الموكل بالشراء شريك وللدرك شريك اخر فلهما الشفعة ولو كانا شريكين والدرك جارا فلا
للمالك مع وجوده ويبطلها ان تسليمها بعد البيع فقط لا قبله فلو سلم بعد البيع لا يغيره بالشراء
فتسليمه جائز لانه اسقاط فلا يتوقف على العلم ويبطلها الصلح من شفعة على عوض مع
بطلانه اي بطلان الصلح فلا يجب العوض رده ان اخذ لانه اسقط حقه ولكنه طمع
في غير مطعم فيكون العوض رشوة ويبطلها موت الشفيع بعد البيع القضاء بالشفعة
لم يكن لوارث حق اخذ بالشفعة وقال الشافعي يورث عنه واما ان مات بعد القضاء
بالشفعة قبل نقض الثمن لا يبطل الشفعة موت المشتري لان المستحق باق وبموت المستحق
لم يتغير بسبب الاستحقاق ويبطلها بيع ما يشفع به بعد شراء المشتري سواء علم بالشراء ولا

نقابة
فان لا بد للشفعة الا قضاء
شفعة لورثتها عيب بالقبض
قبل القبض او قبضاً فبطل
بعدمه ما في الرضا

نقابة
فان لا بد للشفعة الا قضاء
شفعة لورثتها عيب بالقبض
قبل القبض او قبضاً فبطل
بعدمه ما في الرضا

في الاجرام فقام كمالها في الاجرام
 ذلك والافق يتفقون على الاجرام
 في الاجرام فقام كمالها في الاجرام
 ذلك والافق يتفقون على الاجرام
 في الاجرام فقام كمالها في الاجرام
 ذلك والافق يتفقون على الاجرام

هذه موعظة لحقهم بسبب الملك ولا يحقيقة ان المعنى عليه هو التميز والاجرام مقابل وتميز
 الاقل كتميز الاكثر بل قد يكون العمل في معرفة الاقل واكثر لان الحساب يدق لقلة النضيب
 وقد عكس واعتبر نفس التميز ويجب كونه اى القاسم على اعتد على قوله عالمها اى القسمة يتقيد
 عليها ولا يعين قاسم واحد اى لا يجبر القاضى الناس على قاسم واحد بان استأجروه لان القاسم
 لو تعين يقضون الناس لانه يقضى الى غداء الاجر ولا يشترك القسما كيدا يتواضعوا على الاجر
 بخلاف اذ لم يشتركوا لانه يتساوى كل قاسم الى القسمة باجر يسير حذر عن الفتنة وقسم يطلب
 احدهم اى احد الشركاء ان انتفع كل شريك بحصة بعد القسمة لان في القسمة تكميل المنفعة
 وقسم يطلب صاحب الكثير فقط اى دون طلب صاحب القليل ان لم ينتفع الشريك الاخر وهو
 صاحب القليل بعد القسمة لقلة حصته كذا ذكره الخصاص وهو الاصح لان الاول يطلب
 من القاضى ان يخصه من الانتفاع بمكة ويمنع غيره وهذا طلب انصاف ولا التعنت
 فعلى القاضى ان يجيبه واما الثانى فتعنت في طلب القسمة والقاضى يجيب التعنت
 بالرد وذكر الخصاص على عكس هذا وذكر الحاكم الشهيد في مختصره ان ايهما طلب القسمة يقسم القاضى
 ولم يقسم الا بطلبهم ورضائهم ان تضركل احد للقلة لان الجبر على القسمة لتكميل المنفعة
 وفي هذا تقوية لها لكن يجوز رضائهم لان الحق لهم وهم اعرف بشانهم اما القاضى فيعتمد الظاهر
 ولا يقسم الجسنان جبرا فيقسم القاضى كل موزون ومكيل معدد متقارب تبر الذهاب
 والفضة والنحاس والابل والبقر والغنم بافرادها ولا يقسم شاة وبغير جبر اقسامه جبر
 بان يجمع نصيب احدهم في الشاة خاصة ونصيب الاخرى في البعير خا بل يقسم الشاة بينهم جميعا
 وكذلك البعير وغيره ولا يقسم الرقيق جبرا عند الجحيفة وقال لا يقسم اتحاد الجنس كابل الغنم فله
 ان التقاوة في الادى فاحش لقفاوة المعافى الباطنة كالذهن والكياسة فلا يجوز الاجبار على
 القسمة ولا الجواهر كاللؤلؤ والياقوت وقيل يقسم الكبار عنها الفخش التقاوت ويقسم الصغار
 لقلة التقاوت وقيل الجوار يحرق على اطلاقه لان جهالة الجواهر افخش من جهالة الرقيق فالاولى ان لا يجبر

هذه موعظة لحقهم بسبب الملك ولا يحقيقة ان المعنى عليه هو التميز والاجرام مقابل وتميز
 الاقل كتميز الاكثر بل قد يكون العمل في معرفة الاقل واكثر لان الحساب يدق لقلة النضيب
 وقد عكس واعتبر نفس التميز ويجب كونه اى القاسم على اعتد على قوله عالمها اى القسمة يتقيد
 عليها ولا يعين قاسم واحد اى لا يجبر القاضى الناس على قاسم واحد بان استأجروه لان القاسم
 لو تعين يقضون الناس لانه يقضى الى غداء الاجر ولا يشترك القسما كيدا يتواضعوا على الاجر
 بخلاف اذ لم يشتركوا لانه يتساوى كل قاسم الى القسمة باجر يسير حذر عن الفتنة وقسم يطلب
 احدهم اى احد الشركاء ان انتفع كل شريك بحصة بعد القسمة لان في القسمة تكميل المنفعة
 وقسم يطلب صاحب الكثير فقط اى دون طلب صاحب القليل ان لم ينتفع الشريك الاخر وهو
 صاحب القليل بعد القسمة لقلة حصته كذا ذكره الخصاص وهو الاصح لان الاول يطلب
 من القاضى ان يخصه من الانتفاع بمكة ويمنع غيره وهذا طلب انصاف ولا التعنت
 فعلى القاضى ان يجيبه واما الثانى فتعنت في طلب القسمة والقاضى يجيب التعنت
 بالرد وذكر الخصاص على عكس هذا وذكر الحاكم الشهيد في مختصره ان ايهما طلب القسمة يقسم القاضى
 ولم يقسم الا بطلبهم ورضائهم ان تضركل احد للقلة لان الجبر على القسمة لتكميل المنفعة
 وفي هذا تقوية لها لكن يجوز رضائهم لان الحق لهم وهم اعرف بشانهم اما القاضى فيعتمد الظاهر
 ولا يقسم الجسنان جبرا فيقسم القاضى كل موزون ومكيل معدد متقارب تبر الذهاب
 والفضة والنحاس والابل والبقر والغنم بافرادها ولا يقسم شاة وبغير جبر اقسامه جبر
 بان يجمع نصيب احدهم في الشاة خاصة ونصيب الاخرى في البعير خا بل يقسم الشاة بينهم جميعا
 وكذلك البعير وغيره ولا يقسم الرقيق جبرا عند الجحيفة وقال لا يقسم اتحاد الجنس كابل الغنم فله
 ان التقاوة في الادى فاحش لقفاوة المعافى الباطنة كالذهن والكياسة فلا يجوز الاجبار على
 القسمة ولا الجواهر كاللؤلؤ والياقوت وقيل يقسم الكبار عنها الفخش التقاوت ويقسم الصغار
 لقلة التقاوت وقيل الجوار يحرق على اطلاقه لان جهالة الجواهر افخش من جهالة الرقيق فالاولى ان لا يجبر

جامع الموفور
 جامع الموفور
 جامع الموفور
 جامع الموفور

۴۲ و هو الصالح كما في
المنهاج و زاد في نسخة
قصر جامع و قيل في
الاولوية لان في الجوز
وقال الان كان في مصر
فانها اكرى الى القاهري
وفي نسخة اخرى قصر
قصر جامع

فيها على القسمة ولا الحمام ولا البيرة والرحى وكذا الحائط بين الدارين لان القسمة لتكثير المنفعة
فاذا لم يبق كل نصيب منفعة لا يقسم القاضى لابرصائهم استثناء من قوله ولا يقسم الجسائر
وذلك لانهم الضرر بانفسهم ودور مشتركة في مصرفهم كل دار على حدة ولا يجزى نصيب احد
في دار وهذا عند ابي حنيفة وقاله الرأي فيه للقاضى فان رأى ان الاصل قسمة بعضها في بعض
قسمها وعلى هذا الخ لا اقترحة المتفرقة المشتركة لهما ان الدار جنس واحد نظر الى اتحاد الاسم ^{اي اقترحة الدار} والاصل السكنى
والسكنى والجناس نظر الى اختلاف اعراض وتفاوت منفعة السكنى باختلاف المحال فكا الترجيح موقوف
الى رأى القاضى وله ان اردوا جناسا مختلفة لاختلفا والمقاصد باختلاف المحال الجيران والقربى المسجد
والماء والقربى السوق والبعد عن السوق والدار ان اذ كانتا في مصرين لا يجتمعان في القسمة عند ابي
هشيم هكذا روى هذا عنهما وعن محمد انه يقسم احداهما في الاخرى هو قسمة الجوار ووضيعة اودار
وحانت قسم كل واحد على حدة بالاجماع لاختلفا والجنس وصحت القسمة ان اتفقت الشركاء واقسموا
بينهم بالتراضى من غير امر القاضى ولا يثبت على انفسهم وامولهم الا عند صغارهم في يحتاجون
الى امر القاضى لقصور ولايتهم عنه وقسم نقل في ايدي الشركاء حضروا عند القاضى ويدعون
انه امره يعني اذا كان المال المشترك سوى العقار ادعوا انه ميراث لهم قسم القاضى بينهم ^{بالاجماع}
باعتراضهم من غير اقامة البينة على الموت وصد الورثة واذا ادعوا شرا او ملكه مطلقا قسم ايضا
وهذا ظاهر وكذا قسم عقار يدعوه شرا ويعترفون به وروى عن ابي حنيفة غير رواية
الاصل ان القاضى لا يقسم بينهم فسوى بين الشراء والارث او ملكه مطلقا من غير ذكر
السبب فان ادعوا ارثه اى العقار عن فلان لا يقسم القاضى بينهم حتى يدبرهوا اى يقيسوا
البينة على موت واحد ورثته عند ابي حنيفة وقال لا يقسم بينهم باقرارهم ويدكر القاضى في صدك
القسمة انه قسمها باقرارهم وهما ان العقار في ايديهم وهى دليل الملك وقد اخبروا بالامر
من ايهم والاصل في اخبار المسلم الصدق والبينة انما تقام على المنكر ولا منكرهنا
ولا منازعهم فلا تنقيد وله ان الميث يصير مقضيا عليه بقسمة القاضى وقولهم ليس

فمن القسطنطينية إلى يوسفيين
وود عند الجبل وقيل هو مع الجبال يوسف
عند محله و قيل بان المنازل ان
وقيا شعار فان المنازل ان
حيث كالدر فدان المنازل ان
تلازمت فقسمة فرد ولا قسمة
جميع والبيوت تقسم فقسمة فرد
كافي المحيط

فقه
بازراء و
شجر الياض

لا يهنا اجناس مخلقة
او في حكمها فلو التفتي
بما سبق من قوله ولا
الجهان لكان اخصر

لعل ای بابا
من ای بابا

باب في الصدقة على
اليتيم والمساكين

واللهم عند الكل قيل

بسم القاضی ۱۲
نقایہ
من نظر ہذا لایحیال
القاضی کافی الاختیار
وصید اولیہ ثم من بعد
۵۵ فایضا لایحیال
عندہ ۱۲

مطلقا لا يقسم حتى يدعوا له
عليه لا احتمال ان يكون له في القسمة
الصغير والانسب ان يجمع مع راضيه
البيوت فيقول ولان ادعوا له
مطلقا حتى يبرهن ان
يقسم لبرهان
يقسم البينة فانه يقوم على ادري
عن ابني يوسف
قال خض اثنان يجعل القاضى اهدما لهما
مدعي الادب مدعي البينة
الورثة يتقصد خض من يوسف
والباقى الورثة ولجميع البينة
في القسمة
البيدات فالاطلاق لا يجوز
فضل للسوى بالبدل
المقسم بالارض
بالارض دون القسمة
يقسم الكل باعتبار القسمة
حيثما كان في نفس
ويوزن ان يرى القسمة
البناء والفاضل بالدرهم والاول
ويبين ان يستثنى ما اذا تقدر ان
يكون قيمة البناء اضعاف قيمة
الارض او يقع لاحد ما جميع البناء
فانه يجعل القسمة في البناء على

لحجة عليه فلا بد لهم من إقامة البينة وهذا لان الشك في القسمة مبقاة على حكم ملك
الميت بدليل ان حقه يثبت في الزوائد التي تحت بعد ذلك ويقضى منها دينه وينقذ
والقسمة ينقطع حق الميت عن التركة حتى لا يثبت حقه فيما تحت بعد ذلك من الزوائد فكان
هذا قضاء على الميت يقطع حقه فلا بد من البينة اما النقل فهو في معرض التلف فيقسم
وان ادعوا لثبته لان القسمة تقيد بأداة الحفظ فكان القسمة للحفظ بخلاف العقول لا تحصى
بنفسه لا يخشى عليه التلف فلم تكن قسمة الحفظ بل كانت قسمة قضاء على الميت حقه
ولا يقسم ايضا ان يبرهنوا انه اى العقار معهم اى في ايديهم وارادوا القسمة حتى يبرهنوا انه
لهم لاحتمال ان يكون غيرهم اذ اليد في العقار ليس بدليل للمالك قيل هذا اى عدم القسمة
قول اى خيفة رسم خافيل هو قول الكل وهو لا يحل لان القسمة ضرورية بحق الملك
للمنفعة وبحق اليد تنتمى للحفظ وامتنع الاول هنا لعدم الملك وكذا الثاني للاستغناء عنه
ان العقار محفوظ بنفسه ولا يقسم ايضا ان كان شئ منه اى من العقار مع الوارث الطفل
والوارث الغائب لان في هذه القسمة قضاء على الغائب الطفل بالخارج شئ مما كان في يده من غير
خضم حاضره ولا فرق في هذا الفصل من اقامة البينة لعدم ما في الصحيح ولا تدخل الدرهم الق
ليست من التركة في القسمة اى في قسمة العقار ليجوز بانقصان بعض الانصاء صورة امر به
جماعة فارد اقسمتها في احد الجانبين فصلا بناء فارد احد الشركاء ان يكون عوض البناء
درهم واراد الاخر ان يكون عوضه من الارض فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الذي
وقع البناء في نصيبه ان يرد ما رآه البناء من الدرهم الا برضاءهم او بان تعذر القسمة فالحق
ذلك حتى اذا كان ارض وبناء يقسم بطريق القيمة عند ابني يوسف وعند اى خيفة ارض يقسم
الارض بالمسا فالذى وقع البناء في نصيبه يرد على الاخر درهم حتى يساويه فيدخل الدرهم
ضرورة وعند محمد رحمه انه يرد على شريكه من العروصة في مقابلة البناء فاذا بقى فضل لا يمكن التسوية
فخير للفضل درهم لان الضرورة في هذا القدر وان قسم بينهم ووقع مسيل في قسم او طريقه

فوق ما كان في نفس
بالارض دون القسمة
يقسم الكل باعتبار القسمة
حيثما كان في نفس
ويوزن ان يرى القسمة
البناء والفاضل بالدرهم والاول
ويبين ان يستثنى ما اذا تقدر ان
يكون قيمة البناء اضعاف قيمة
الارض او يقع لاحد ما جميع البناء
فانه يجعل القسمة في البناء على
الدرهم والنفي المانع عن القسمة
والاولى وتام الكلام في القسمة
ورب الاختيار
وقد عرفت قسمة العقار بين
منه او طريقه في قسم
ذلك المسيل الطريق عند اى
الى آخره وان كان الصبر
الحقوق وانما القسمة الصبر
يكون في الاكبر في قسم
او طريقه وانما القسمة
بان لا يكون في قسم
فصلت القسمة

ان لا يجزى من صبيحة
الى ان يجزى من صبيحة
ان لا يجزى من صبيحة

٥٤
للهيئة العامة للثقافة
والأوقاف والضيعة
والأوقاف والضيعة

من البنية الحارة الطامة
الشيء من رغبة مقاسمة المنافع

وہاں ان کے کون کون سے
مقامات پر تھے

جوازہ وانا قدم البیات وانا
احد اشارۃ

اختار الله الدارين بالدين

الاولى

1

قول محمد مضطرب ذكره ابو سليمان مع الى يوسف ابو حفص مع الى حنيفة والاصح ان
مع الى حنيفة وصحت المهابات ^{وهي} في لسان اهل قسمة المنافع وهي جائزة في الاعيان المشتركة
التي يكره الانتفاع بها مع بقاء عينها في سكون هذا اي احد الشريكين بعضا من اربعين وسكون هذا
في الشريك الاخر بعضا اخر من هذه الدار وفي خدعة عبده واحدا بان تقبلا باطن ان يجزء العبد الشريك
يوما ويجزء هذا الشريك يوما ويجزء هذا الشريك يوما اخرى اصحاب المهابات في سكنى بيت صغير على
يسكن هذا الشريك يوما وهذا ابو اخر لان المهابات قد يكون في الزمان وقد يكون من حيث المكان والتمياز
متغيرين جائز هذا وصحت المهابات في خدعة عبيدين بان يجزء هذا الشريك هذا العبد ويجزء
الشريك الاخر العبد الاخر وهذا ظاهر عندهم لانها يجوز ان قسمة الرقيق واملا عندا بحنيفة فلا
الحرمه هي القيام بالجوارح والتقاوة في ذلك قليل بخلاف اعيان الرقيق لانها يتفاوتت تفاوتا جسا
على امر الله اعلم بالصواب كتاب الهبة هي التبرع بما ينفع به الموهوب لغيره يقال هب له
وقد يقال هبته مالا يسمى الموهوب هبة وتعليك عين بلا عرض شريعة واهلها اهل التبرع
وهي تصح بوهبت فانه صريح في الهبة ونحلت اى اعطيت فانه يستعمل في التملك بغير عوض
نحوها كما عطيته وطعمت هذا الطعام وجعلت هذا الثوب لك اعزمت هذا الشيء وهذه الالف
الاجابة لا بد من القبول لانها عقد وقيام العقد بالايجاب والقبول وتتم الهبة بالقبض حتى لا يثبت
المالك قبل القبض قال مالك لا يثبت في مجلسها اى مجلس الهبة ولو وقع القبض بلا اذن الواهب لا يقبض
هنا بمنزلة القبول من حيث توقف المالك عليها او كما ان الاجابة منه ان يكون تسليطا على القبول فلا
يكون تسليطا على القبض هذا مجاز وماذا قبض بعد اى بعد المجلس فانه لم يجز الا باذن الواهب
تصح الهبة في ثوب مشاك يحتمل ان يقسم ويصح في مالا يحتمل ان يقسم قال الشافعي يصح ونعني
بلا يحتمل القسمة ان لا يبقى منتفعا به بعد القسمة اصلا كعبد واحد او دابة واحدة او لا يبقى منتفعا به
بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير والثوب
ونعني بما يحتمل ان يقسم منتفعا به قبل القسمة وبعدها فالاصل ان كل شيء يضره التبعض

[illegible]

Digitized by Google

[illegible]

۶۱
ع و خ و م علی بن
الحسن و یحییٰ بن
الحسن

میں کا ذکر المصاحف
میں الوطن ان اتی
دیکھیں عجب

جاء بقدر العلم على
مناقاة خي خاتون

المختار الثوب فوات
لكن لا يجر القطع
على الصلح

الحج والاطلاق مشهور
بالعمل في بيت

طلب الاجرة قبل الفراغ من العمل بل طلب الاجرة اذا تمت القضاة والحياطة وكان ابو حنيفة يقول اولاهو قول زفرج لا يجب ابقاء شيء من الاجر الا بعد استيفاء جميع المنفعة سواء كانت الاجارة معقوفة على المدة كما في اجارة الدار والارض او على قطع المساكما في كراء الدابة الى مسكنه وعلى العمل كما في القضاة والحياطة والصباغة ثم رجع عن هذا وقال ان وقعت الاجارة على المدة او على قطع المسافة يجب ابقاء الاجرة بحصة ما استوفى من المنافع والموجر للخبز طلب الاجرة بعد اخراجه اى الخبز من التورفاذ احترق الخبز من غير فعله بعد ما اخبره فله الاجر لانه اوفى عمله وان احترق قبله اى قبل الاخراج لا اجر له ولا غرم عليه فيما اى في الاحتراق بعد الاخراج وقبله هذا قول الكل ذكر القدر روى في شرحه ان قولها يجب الضمان وهو اختيار صاحب الهداية ولا ضمان عليه في الخطب المملكة لانه صار مستمرا كقول وجوب الضمان للموجر طلب الاجرة للطبخ بعد الغرف اى بعد اخراجه للزمن من القدر الى القصار وضرب اللبن بعد قامته عند البخينة وقال لا يستحقها حتى يشرح لان التشرية من تمام العمل وله ان العمل قد تم بالاقامة والانقضاء به ممكن والتشريع عمل الزائد ويجلس العين للاجر كل من ملكه اى شيئا من ماله بما اى بالعين كالصباغة والقصار خلاف الزفر فان عنده ليس له حق الجبس فان حبس العين لاستيفاء الاجرة فضاء فلا غرم عليه لانه لما لم يصبر متعديا بالحبس يبقى العين في يده امانة ولا اجر له لانه هلك المعقود عليه قبل التسليم وهلاك المعقود عليه قبل التسليم يجب سقوط البدل كالمبيع اذا هلك في يد البائت وهذا عند البخينة وعندهما العين مضمومة قبل الحبس فكذا بعدة ولصاحب الخيار ان شاء ضمن قيمة غير معمول ولا اجر له وان شاء ضمن قيمة معمول وله الاجر بخلاف الحال والملاح وكل صانع ليس شؤ من ماله قائما بالعين فليس له ان يجلس العين للاجر لان المقصود عليه هو العمل وقد تلاشى واضمحل وما الا بقا اذ ارده انسان فانه يجلس للمجمل ولا اثر له لانه لا يجلس للعمل ولكن لما لم عين كان على شرك الهلاك وصار بمنزلة احياء العين تمليك منه فكأن باعه

[illegible]

جامع
المؤمنين
عليه وفي اشارة
الى ان لا يفرغ قلبه
لصاحبه ليعلم عليه
العرف والعرف
والى ان تسوية
الخوان ووصف

ما قبل كافي

انفسه يوم القيمة
الكرامى والى الله
عليه

ضمن الكافي العمادي

نقار

1

[illegible]

منه فلا وجب له ان يطلق له العمل بان يقول استاجرت لتحيط هذا الثوب بدمهم فهذا من قبل اطلاق العمل عرفا وان كان المذكور خياطة لفظا ان يستعمل غيره لان المستحق عليه عمل في ذمته يمكن ايفاءه بنفسه وبلا استعانة غيره كإيفاء الدين فان قيد بان شرط ان يحيط ببدن اى بنفسه لا يكون له ان يستعمل غيره لان المعقود عليه عمل مخصوص ببدن فيستحق عينه ومن استاجر اجير اليه ذهب الى البصرة ونحى بعياله المعلومين كان كاجير المحي بعياله ان مات بعضهم وجاء من بقي له اجرة بحسابه وهذا اذا قلت مؤنة الباقيين عملت من مات وما اذا لم ينقض يموته بان مات الكبار مثله فله كل الاجرة وان استاجر حامل كتاب او زاد ليذهب الى نريد بالبصرة ونحى بجواب الكتاب ان ذهب ومروءة اى الكتاب او الزاد لموت اى لموت سريه فلا شئ له عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد له اجر الذهاب لاجر المحي وذكره فقيه ابو الليث قول ابي يوسف مع محمد رحم وغيره ذكرهم ابي حنيفة رحم وذكر الذهاب بالكتاب ليشير به الى ان هذا الحكيم فيما اذا استاجر بالذهاب بشئ ليس له ومؤنة وكذا المحي بالاجور لانه لو لم يشترط عليه المحي بالاجور وترك الكتاب شبه فيما اذا كان ميت فانه يستحق الاجر كاملا وعند محمد رحم وزفر رحم ان استاجره ليذهب بالطعام فله له الاجرة وصح استيجار دارا ودكان بلذا كما يعقل فيه بان قال استاجرت هذه الدار وهذه الدكان سنة فقط ولم يقل للسكنى لان المعقود معلوم بالعرف وهو السكنى فيصرف اليه وله كل عمل نحو الوضوء وغسل الثياب كسحق الخوض في الماء وغير ذلك سوى موهن البناء كالقبضارة والطحى والحدادة لان ذلك يضر بالبناء فليس له ان يعمل الارض المالك لا يصح استيجار ارض للزراعة حتى يسمى ارض زرع فيها اى في الارض لان الارض تارة يستاجر للزراعة وتارة للبناء والغرس وغيرها وما يزرع فيها متفاوتة بعضه يضر بالارض فاما ما بين شيئا من ذلك لا يصير المعقود عليه معلوما فيبقى الى

[illegible]

لا في التواني " وقيل في البيروني
الاداء والاشورودون
الحسيني وقليل الكلي
وحيث لا يبرج
النبا والافلاخ
الفقير في دياره
شاهنشاها
في كرماني
تكملة

في الفساد بها انما هو المثل
 لم يزد على المسمى في الفساد
 فخرها لان المنافع لا قيمة
 بها في نفسها او قيمة
 يقوم بالعقد او قيمة
 فاذ لم يتقوم في نفسها
 وجب الرجوع الى التوهم
 في العقد وسقطت اذ
 عليها ارضاء المسمى في عدم
 واذ ارجع المسمى الى
 الشئ في العقد
 وجب الرجوع الى التوهم
 وجب الرجوع الى التوهم
 وجب الرجوع الى التوهم

المعقود عليه واذ اظهر الفساد فيجب على المستأجر ارجاع المثل لكن لا يزد على المسمى الى العجز
 الاقل من المسمى وارجع المثل قاله زفر والشافعي يجب ارجاع المثل بالغاما بله لان المنافع متقومة
 عندها فاذا تعذر ارجاع المسمى يجب التصير الى القيمة كما في البيع الفاسد ولنا ان المنافع غير متقومة
 بنفسها وانما صارت متقومة شرعا بالعقد لضرورة حاجة الناس وقد اسقط المتعاقدان
 الزيادة وصح اجارة كل شهر يكذبلا بيان المدة في شهر واحد فقط وفسد في بقية الشهر
 لانه لا يمكن تصحيح العقد على جملة الشهر لجهلها ولا على ما بين الادنى والكل لعدم بعضها
 فتعين الادنى واذ اتم الشهر الاول لكل واحد منهما ان ينقض الاجارة وكذا صح الاجارة
 في كل شهر ان يسكن ساعة في اوله ولم يكن للموثر ان يخرجها الى ان ينقض الشهر الداخل
 يتم العقد بتراضيهما بالسكنى في اول الشهر الثاني كان البيعة بتراضيهما في التقا وهذا عند بعض
 للتأخيرين فاجب بهل هذا كالمثل واحد ما حق الفسخ فاذا مضى ادى زمان لزم العقد وفي
 ظاهر الرواية لكل واحد منهما حق الفسخ في الليلة الاولى من الشهر الداخل مع يومها لان ذلك
 الشهر في اعتبار روية الهلاك اخرج سمي باجارة الدار كل شهر اول مرة بان قال اجرت من رمضان فذاك
 الى المسمى المدة ولا الهوان لم يسكن اول مرة بان قال اجرت كل شهر يكذبلا فوقت العقد له اول المدة
 وقت العقد فان كان وقت العقد حين يهل الهلاك اعتبر الهلاك في الشهر كله لان الهلاك
 في الشهر كله وان لم يكن العقد حين يهل الهلاك بل يكون في انشاء الشهر فالايام معتبرة في
 كل الشهر فاعتبر في كل شهر ثلاثون يوما عند ابي حنيفة وهو رواية عن ابي يوسف وعند محمد اعتبر
 الشهر الاول بالايام والباقي بالاهلة وهو رواية عن ابي يوسف ايضا فان اجر الدار في عاشر ذي الحجة
 يقع الاجارة عند ابي حنيفة على ثلثائة وستين يوما ويتكرر عيد الاضحى في السنة التي جعلها
 المتعاقدان سنة جارية كما اذا قال اجرت هذه الدار السنة التي هي ثلثائة وستون يوما
 فاعتبر عند الاضحى في سنة الاجارة ولا استنكار فيه وانما المستنكر تكرار عيد الاضحى في السنة
 الشرعية وعند محمد الشهر الاول بالايام هو ثلاثون يوما فذو الحجة ان تم على ثلاثين

بالفعل كذا ينبغي ان يقر
 الكلام فان عبادات القوم
 مضطربة في هذه المقام
 قاله في شرح من المقام
 تنوير الابصار ١٢
 كل اذا دخلت في المدة
 ينصرف الى الواحدة
 العمل باليوم فكان الشهر
 الواحد معلوما فصح العقد
 فيه ١٢ هداية
 مستبينة ونظيره العدة
 من حيث الاعتبار بالايام
 اي من حيث المطلق واقعا
 واما اذا كان العدة بالايام
 خلال الشهر فنفسه نفع
 خلال الاتفاق ثم قال نفع
 جناس بالاتفاق واحد
 قول ابي حنيفة يوم واحد
 قول ابي يوسف
 الروايتين عن ابي حنيفة
 لا وجه الى الفرق بين ابي
 لا وجه الى الفرق بين ابي
 الى احدى الروايتين عن ابي
 يوسف يوم واحد فصح
 يوسف يوم واحد فصح
 ان الاجارة تجدد انعقاد
 فاذا اهل البطلان تجدد انعقاد
 العقد عند ذلك فلهذا ان
 العقد عند ذلك فلهذا ان
 عشر بالايام والباقي بالاهلة
 في حكمه واحد بالايام
 في المدة ١٢

نهاية

[illegible]

من استقبلني بالعبد
وقد رزاه ١٢
الى المستقبل انما
قال وهو في شقان
زار عتلك اروي
من اول مضيق
عبي
انما مضيقات
انما استقبال انما
قال في من مضيق
مضيق في التفت
مضيق في
فادله

٤١
الحمد لله الذي جعل هذا الكتاب
مكتسباً لمن يقرأه

الحمد لله الذي جعل هذا الكتاب
مكتسباً لمن يقرأه

الحمد لله الذي جعل هذا الكتاب
مكتسباً لمن يقرأه

فلا يصح صافتها الى الزمان المستقبل اربعة عشر كافي المحرم اجرت هذه الدار من غرة رمضان الى سنة
بكذا فيكون مبتدأ الاجل الوقت المستقبل للبيع الاجارة بان باع الفضة عند رجل لثا اذا جاعل
فقد اجرت البيع وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح الرجعة والصبر عن مال ما صلح العهد
فيصح صافته وابراهم الدين فلا يصح صافته الى الزمان عشرة كتاب العارية
اصلا عارية فعلية منسوبة الى العار وهو اسم من الاعارة واخذها من العار اي العيب يقال استعير
منه الشيء عارية واستعزته اياه على خذ والمجاكذ في المخرج قيل هو مشتقة من العار وهو
التناوب كانه جعل للغير نوبة في الانتفاع بملكه على ان يعطى النوبة اليه بالاسترداد متى شاء وهي
تمليك ففهم بلا عوض وقا الشا والكرخي هي اباحة الانتفاع لا تمليك المنفعة وثمة الاختلاف
تظهر في اعادة المستعير وعندنا لا يجوز لانها ابا وعندنا يجوز لانها تمليك فتمليك المنفعة بلا عوض
عارية ويعوض اجارة وتمليك العين بلا عوض هبة ومع عوض بيع وتصح العارية
باعرتك فانه صريح فيها ومنحك هذا التوب لان المنح في الاصل ان يعطى الرجل للرجل
ناقة او شاة ليشرب لبنها ثم يردّها اذا ذهب دبرها فيجمل على العارية نظرا الى الاصل اطمعتك
ارضى فان الاطعام اذا نسب الى الارض يردّها اكل غلتها وحملت ذابقي فان الحمل هو اذ كان يردّها
العارية عرفا واخذ منك جدي فانه اذن في استخدام عبده وداري لك سكنى فداري مبتدأ
ولك خبره وسكنى تمييز داري سكنى فداري فكيف يكون عارية وداري لك عمري سكنى فعمري مقول
مطلق بفعل محذوف تقديره اعمرها لك والعمري جعل الدار لاحد مدة عمره وسكنى
تميزه اي سكنى داري فكيف عارية ويرجع للمعير في العارية متى شاء ليقول عليه السلام العامر دارة
ولا يضمن المستعير العارية بلا تعدل ان هلكت سواه هلكت من استعماله ولا من استعمال
وقال الشافعي رحمه ان هلكت من استعماله للعائد لم يضمن وان هلك في حال الانتفاع
لا يضمن ولا تجوز العارية لانه غير لازم في الاسلام الاجارة فان اجها المستعير فطعت
المستعير للمعير ولا يرجع المستعير فما ضمنه المعير على احد لانه ظهر بعد الضمان لاجل انفسه وعلمت

ولا يصح صافتها الى الزمان المستقبل اربعة عشر كافي المحرم اجرت هذه الدار من غرة رمضان الى سنة
بكذا فيكون مبتدأ الاجل الوقت المستقبل للبيع الاجارة بان باع الفضة عند رجل لثا اذا جاعل
فقد اجرت البيع وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح الرجعة والصبر عن مال ما صلح العهد
فيصح صافته وابراهم الدين فلا يصح صافته الى الزمان عشرة كتاب العارية
اصلا عارية فعلية منسوبة الى العار وهو اسم من الاعارة واخذها من العار اي العيب يقال استعير
منه الشيء عارية واستعزته اياه على خذ والمجاكذ في المخرج قيل هو مشتقة من العار وهو
التناوب كانه جعل للغير نوبة في الانتفاع بملكه على ان يعطى النوبة اليه بالاسترداد متى شاء وهي
تمليك ففهم بلا عوض وقا الشا والكرخي هي اباحة الانتفاع لا تمليك المنفعة وثمة الاختلاف
تظهر في اعادة المستعير وعندنا لا يجوز لانها ابا وعندنا يجوز لانها تمليك فتمليك المنفعة بلا عوض
عارية ويعوض اجارة وتمليك العين بلا عوض هبة ومع عوض بيع وتصح العارية
باعرتك فانه صريح فيها ومنحك هذا التوب لان المنح في الاصل ان يعطى الرجل للرجل
ناقة او شاة ليشرب لبنها ثم يردّها اذا ذهب دبرها فيجمل على العارية نظرا الى الاصل اطمعتك
ارضى فان الاطعام اذا نسب الى الارض يردّها اكل غلتها وحملت ذابقي فان الحمل هو اذ كان يردّها
العارية عرفا واخذ منك جدي فانه اذن في استخدام عبده وداري لك سكنى فداري مبتدأ
ولك خبره وسكنى تمييز داري سكنى فداري فكيف يكون عارية وداري لك عمري سكنى فعمري مقول
مطلق بفعل محذوف تقديره اعمرها لك والعمري جعل الدار لاحد مدة عمره وسكنى
تميزه اي سكنى داري فكيف عارية ويرجع للمعير في العارية متى شاء ليقول عليه السلام العامر دارة
ولا يضمن المستعير العارية بلا تعدل ان هلكت سواه هلكت من استعماله ولا من استعمال
وقال الشافعي رحمه ان هلكت من استعماله للعائد لم يضمن وان هلك في حال الانتفاع
لا يضمن ولا تجوز العارية لانه غير لازم في الاسلام الاجارة فان اجها المستعير فطعت
المستعير للمعير ولا يرجع المستعير فما ضمنه المعير على احد لانه ظهر بعد الضمان لاجل انفسه وعلمت

لا يجوز صافتها الى الزمان المستقبل اربعة عشر كافي المحرم اجرت هذه الدار من غرة رمضان الى سنة
بكذا فيكون مبتدأ الاجل الوقت المستقبل للبيع الاجارة بان باع الفضة عند رجل لثا اذا جاعل
فقد اجرت البيع وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح الرجعة والصبر عن مال ما صلح العهد
فيصح صافته وابراهم الدين فلا يصح صافته الى الزمان عشرة كتاب العارية
اصلا عارية فعلية منسوبة الى العار وهو اسم من الاعارة واخذها من العار اي العيب يقال استعير
منه الشيء عارية واستعزته اياه على خذ والمجاكذ في المخرج قيل هو مشتقة من العار وهو
التناوب كانه جعل للغير نوبة في الانتفاع بملكه على ان يعطى النوبة اليه بالاسترداد متى شاء وهي
تمليك ففهم بلا عوض وقا الشا والكرخي هي اباحة الانتفاع لا تمليك المنفعة وثمة الاختلاف
تظهر في اعادة المستعير وعندنا لا يجوز لانها ابا وعندنا يجوز لانها تمليك فتمليك المنفعة بلا عوض
عارية ويعوض اجارة وتمليك العين بلا عوض هبة ومع عوض بيع وتصح العارية
باعرتك فانه صريح فيها ومنحك هذا التوب لان المنح في الاصل ان يعطى الرجل للرجل
ناقة او شاة ليشرب لبنها ثم يردّها اذا ذهب دبرها فيجمل على العارية نظرا الى الاصل اطمعتك
ارضى فان الاطعام اذا نسب الى الارض يردّها اكل غلتها وحملت ذابقي فان الحمل هو اذ كان يردّها
العارية عرفا واخذ منك جدي فانه اذن في استخدام عبده وداري لك سكنى فداري مبتدأ
ولك خبره وسكنى تمييز داري سكنى فداري فكيف يكون عارية وداري لك عمري سكنى فعمري مقول
مطلق بفعل محذوف تقديره اعمرها لك والعمري جعل الدار لاحد مدة عمره وسكنى
تميزه اي سكنى داري فكيف عارية ويرجع للمعير في العارية متى شاء ليقول عليه السلام العامر دارة
ولا يضمن المستعير العارية بلا تعدل ان هلكت سواه هلكت من استعماله ولا من استعمال
وقال الشافعي رحمه ان هلكت من استعماله للعائد لم يضمن وان هلك في حال الانتفاع
لا يضمن ولا تجوز العارية لانه غير لازم في الاسلام الاجارة فان اجها المستعير فطعت
المستعير للمعير ولا يرجع المستعير فما ضمنه المعير على احد لانه ظهر بعد الضمان لاجل انفسه وعلمت

٤٣
في بعض النسخ
في الوقت والنوع
على ان لا يشترط
اللفظ

في بعض النسخ
في الوقت والنوع
على ان لا يشترط
اللفظ

في بعض النسخ
في الوقت والنوع
على ان لا يشترط
اللفظ

ام ان يركب بنفسه ففيه اختلاف المشايخ على ما ذكرنا وان اطلق المعبر الاثقال في حق الوقت
والنوع انتفع المعبر ما شاء اي نفع شيئا في وقت شاء عملا باطلاق اللفظ وان قيد في الوقت والنوع
فليس للمستعير بعد ذلك عملا بالثقييد وضمن بالخلاف الى شركها اذا عارضا وقيدان يحمل
فحمل الحريه فقط اي لا يضمن بالخلاف الى مثل او خير فالكلام في الانتفاع بالمستعار احدها
ان تكون العارضة مطلقة في حق الوقت الانتفاع فلمستعير ان ينتفع به اي نوع شاء
وغيره وقت شاء وثانيهما ان يكون مقيدة فيهما بان قيد بيوم ونص على ضعفه فليس
ان يعد ذلك لان يكون خلافا الى خير ومثل ثالثة ان يكون مقيدة في حق الوقت ومطلقة
في حق الانتفاع والرابع عكسه وفي هذين الوجهين يجري ما اطلق على اطلاقه وما قيد
على تقييده وكذا اي مثل تقييد العارضة تقييد الاجارة بنوع او قدرا انه اذا وافق
المستاجر واختلف الى مثل او خير لا يضمن وان خالف الى شريطين ورجعها الى الدابة المستعارة
الى اصلها ملكها تسليم فلو هلك بعد ذلك لم يضمن لانه في العارضة الى المربط وهو في يد الملك
ردا الى المالك فهذا استحسان والقياس ان يضمن لانه لم يرد لها الى ملكها او رد هامة الى عبد
المستعير او اجيره مسانعة او مشاهرة تسليم لان المستعير ان يرد هامة بيد من في حيا له بخلاف
الاجيرة او رد هامة اجير بها اي ملكها فانه تسليم او مع عبدة اي عبدة الدابة سواء كان
العبد يقوم على دابته او لا يقوم تسليم خبر لقول ورد هامة وقيل الرد مع العبد لكن يقوم على الدابة
تسليم دون غيره والاول هو الصحيح ولو رد هامة اجنبي فهو ضمن كرد مستعار غير
نفيس الى دار الملك فلان مجرد هذا تسليم اما ان كان المستعار نفيسا كعقد ثوب
فلابد من رده الى الملك ولو رد الى دار الملك فلا يضمن بخلاف رد الوديعة والمغصوب
الى دار الملكهما لان الوديعة والمغصوب يرد الى المالك عرفا والعارضة ترد الى دار
المالك عرفا وارية التقديرين والمكيل والموزون والمعدود المتقارب قرض لان العادة للانتفاع
ولا يتأتى الانتفاع بهذه الاشياء الا باستهلاك عينها فاقتضت تملك عينها او اذا

في بعض النسخ
في الوقت والنوع
على ان لا يشترط
اللفظ

في بعض النسخ
في الوقت والنوع
على ان لا يشترط
اللفظ

ذوق

المجلة فيفصّل ان يكون من
الضم والاعاء بالصواب

يرجع على الغاصب اذا لم
يعلم انه غاصب كما في الهدايا
ولفظ الغاصب في هذا المقام
مناسب لبيان حكم الخصم
ال على الفروع عما تقدم في
تأويل حسن

وذلك بوجوب مال يد المالك عنه لاجل وسعي البسيط لانهم بوجوب البقي والحق بان البسيط
 فعل المالك وقد بقي اثر فعله في الاستعمال فلم يكن الغاصب من يلايد ^{في} حكمه لانهم لم يعلموا
 وان كان بدون العلم بان ظن بان المأخوذ ماله واشترى عيناً ثم ظهر استحقاق فلا اثر
 عليه قوله عليه السلام رفع عن امتي الخط والنسيان ومرت العين على المالك ان كان قائماً فالوجوب
 الاصل في قبل الموجب الاصل في القيمة العين مخلص لهذا الوابراه عن الضمان كقيام العين يصح
 حتى لو هلكت بعدة لا يجب الضمان ومرت الغرام ان كان العين ^{هالك} في ذمته بفعله او بفعل غيره ويجب
 رد المثل في المثل ففيه مراعاة حتى المستحق صورته ومعنى فكان عدل من القيمة التي فيها مراعاة المعنى فقط
 وهو المالية كالمكيل والموزون والعددي المتقارب مثل الجوز والوز والبض عند زوال العدد
 المتقارب بمتنج القيمة فان انقطع المثل عن ايدي الناس فقيمتها اي فقيمت القيمة المثل يوم
 ينقصه ان عند ابي حنيفة رحمه وقال ابو يوسف رحمه يوم الغصب قال محمد يوم الانقطاع
 لان الغصب وجب المثل خلفا ويصير الى القيمة للجزع عن اداء المثل وذلك بالانقطاع بفعله
 قيمته يوم الانقطاع ولا يبي يوسف ان المثل لما انقطع التحق بما لا مثله في وجوب القيمة تبعاً
 قيمته يوم الغصب ولا يخيفه ان القيمة لا يكون مشروعة مع وجود احتمال المثل لانه خلف عنه
 ولا ينقطع احتمال المثل بالانقطاع بل بالحضق والقضاء ولهذا الوصير الى محله انه كان
 مطالباً بالمثل ويعرف القيمة برأى ذوى البصيرة لانهم يعرفونها وان كان المثل معدوماً
 منقطعاً عن ايدي الناس يجب في غير المثل قيمته لانها المثل معنى يوم الغصب وقام مالك
 يجب في مثله صورة من ذلك الجنس كعددي المتفاوت مثل الثياب الدواب فان ادعى
 الغاصب الهلاك حبس مدة حتى يعلم انه لو بقي لظهر لان الحق متعلق بالعين وللناس عرض
 في الاعيان فلا يقبل قوله في الهلاك حتى يحصل عليه طلبه الظن بالجنس هذه الجنس مفوض
 الى الراي القاضي ثم اذا لم يظهر بعد مضي المدة قضى عليه بالبدل وهذه المسئلة تدل
 على ان الاصل رد العين والقول فيه اي في بدل الغصب فهو القيمة للغاصب مع حلفه

[illegible][illegible]

منہج البیان

باصحاب امره و دانشمندی
استادش و باطلها حل
الافتقار علم تصدیق
بشایع و اهل الحزمه
خنداق و الحنفی و کل
منها مخاضه المرام
و الدینیر کا شیرازی
فی البیاضه و دیگر ۱۳۵
حسینی

فی شکل بالعدۃ الا ان لکم ما فی
التعاطی کما فی الکرمات
فی شکل بالعدۃ الا ان لکم ما فی
التعاطی کما فی الکرمات
فی شکل بالعدۃ الا ان لکم ما فی
التعاطی کما فی الکرمات

فصل في الرهن
 الرهن هو ما يملكه المرتهن من ثمن أو مال أو غيره من الأشياء التي لا يملكها المدين
 كالمال أو الثمن أو غيره من الأشياء التي لا يملكها المدين

فصل في الرهن
 الرهن هو ما يملكه المرتهن من ثمن أو مال أو غيره من الأشياء التي لا يملكها المدين

الرهن فسيسلم أولا كل دينه حتى يتعين حقه كما تعين حق الراهن لتحقيق التسوية ثم يسلم رهنه
 كما في تسليم المبيع والتمن يحضر المبيع ثم يسلم الثمن أولا وكذا المرتهن باحضار رهنه ان طلب المرتهن
 دينه في غير بلد رقم العقدين ان لم يكن للمرهن مؤنة حل لان الاماكن ككافة العقد فيما لا محل له وان
 كان له مؤنة باخذ المرتهن جينة ولا يكلف ولا يؤمر باحضار الرهن لان المرتهن عاجز عن
 الاضمار والتسليم غير واجبه عليه في بلد لم يجز العقدين ولكن يجلف المرتهن بالله ما هلك
 الرهن ان طلب الراهن ذلك لان الرهن غائب فيجمل هلكه وعلى اعتبار هلكه لا يجب
 قضاء الدين واذا حلف المرتهن قضى الدين ويجيب عليه اي على المرتهن مؤنة
 حفظه اي حفظ الرهن وذلك مثل اجر الحافظ واجر البيت الذي يحفظ فيه الرهن
 وهذا لان المرتهن في الحفظ عامل لنفسه لانه يقصده صيانة حقه عند التوري
 بالبحر واحجاد الراهن ليتسارع الى قضاء الدين وعن ابي يوسف ان كراء الماوي
 على الراهن ويجب على الراهن بتفقيته مثل نفقة الرهن وكسوته واجرة ظفر
 ولذا الرهن وسقى بستان وتلفيق نخلة وجزازة والقيام بمصالحه وجعل العبد
 الا بق على المرتهن اذا كانت قيمة الرهن والدين سواء وان كان قيمة الرهن اكثر
 فجعل الا بق منقسم على الراهن والمرتهن فعلى المرتهن بقدر الدين المضمون وعلى الراهن
 بقدر الامانة وكذا ما رواه الجرح والقروح ومعالجة الامراض والفداء من الجناية
 منقسم على قدر المضمون من الرهن والامانة فيها هو مضمون فعلى المرتهن وما هو
 امانة فعلى الراهن والمخرج على الراهن خاصة **فصل** لا يصير رهن مشاء
 فيما يقسم ولا لا يقسم سواء كان من الشريك او من الاجنبي وسواء كان الشيوع مقارنا
 او طاريا بان رهن جميع العين ثم تقاسم العقد في النصف رده المرتهن هو الصحيح وعن
 ابي يوسف ان الشيوع الطاري لا يمتنع بقاء حكم الرهن وقال الشافعي يجوز رهن المشاء
 ولا رهن ثمر على نخل دونه اي دون النخل ولا رهن زرع ارض او نخلة على نخل

فصل في الرهن
 الرهن هو ما يملكه المرتهن من ثمن أو مال أو غيره من الأشياء التي لا يملكها المدين

فصل في الرهن
 الرهن هو ما يملكه المرتهن من ثمن أو مال أو غيره من الأشياء التي لا يملكها المدين

في هذا الكتاب من المسحوقين
من المسحوقين في المسحوقين
من المسحوقين في المسحوقين
من المسحوقين في المسحوقين

[illegible]

سج

فهرستانی

بالدين وبطل الصلح ويجب عليه رد بدل الصلح او بعد الحوالة اي لو احوال الرهن المرهق
 بالدين على غيره ثم هلك الرهن هلك بالدين فيرد المرتهن ما قبض وبطل الحوالة لان
 بالحوالة لا يسقط الدين ولكن ذمة المحتال عليه يقوم مقام ذمة المحيل في هذا يعود الدين
 الى ذمة المحيل اذا مات المحتال عليه مفلسا وكذا لو تصادقا اي الراهن والمرتهن على ان
 لا دين له عليه ثم هلك الرهن في بدل المرتهن هلك بالدين الذي نزع امان الرهن به في
 الاصل يعني ياخذ الراهن من المرتهن بعد اهلاك الدين المظنون وجهه ان الرهن مضمون
 بالدين او بجهته عند توهم الموجود كما في الدين الموجود وقد بقيت الجهة لانه يحتمل
 ان يتصادقا على قيام الدين بعد ان يتصادقا على ان لا دين بخلاف البراء لانه سقط به
 الدين اصلا وذكر شمس لا تمتة في المبسوط ان تصادقا على ان لا دين بقي ضمان الرهن كان
 تصادقا وهما بعد اهلاك الرهن لان الدين كان واجبا ظاهرا حين هلك الرهن وجوب الدين
 ظاهرا يكفي لضمان الرهن فكان مستوفيا فاما اذا تصادقا على ان لا دين والرهن قائم ثم
 هلك الرهن فان هناك بطلان امانته لان بتصادقهما قبل هذا لا ينتفى الدين من الاصل
 وضمان الرهن لا يبقى برون الدين ذكر شيخ الاسلام الاسبيجاني انها اذا تصادقا قبل هلاك الرهن
 اختلف المشائخ فيه والصواب انه لا يملك مضمونا كتاب الكفالة هي لغة الضمة قوله وكفلا
 تركوا اي ضمها الى نفسه وشراضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة الذمة العمدة لان
 نقضه يوجب الدلم ويفسر بالامان والضمان وكل ذلك متقارب يسمى محل التزام الذمة بها في
 قولهم ثبتت في ذمتي كذا ومن الفقهاء من يقول هي محل الضمان والوجوب قيل هي معنى بيعت
 بسبب الادعى على الخصم اهدا للوجوب الحق له وعليه لا في الدين وقيل في الدين وهو قول
 الشافعي رحمه فيصير الدين الواحد دينين والاول هو الاصح لان الدين يبقى ذمة الاصل
 كما كان فلا يتصور وجوبه في ذمة الكفيل لان جعل الدين الواحد دينين قلب الحقيقة
 وقال المذكور ان الاصل يبرأ عن الدين بالكفالة كما في الحوالة وهي اما بالنفس

بالدين وبطل الصلح ويجب عليه رد بدل الصلح او بعد الحوالة اي لو احوال الرهن المرهق بالدين على غيره ثم هلك الرهن هلك بالدين فيرد المرتهن ما قبض وبطل الحوالة لان بالحوالة لا يسقط الدين ولكن ذمة المحتال عليه يقوم مقام ذمة المحيل في هذا يعود الدين الى ذمة المحيل اذا مات المحتال عليه مفلسا وكذا لو تصادقا اي الراهن والمرتهن على ان لا دين له عليه ثم هلك الرهن في بدل المرتهن هلك بالدين الذي نزع امان الرهن به في الاصل يعني ياخذ الراهن من المرتهن بعد اهلاك الدين المظنون وجهه ان الرهن مضمون بالدين او بجهته عند توهم الموجود كما في الدين الموجود وقد بقيت الجهة لانه يحتمل ان يتصادقا على قيام الدين بعد ان يتصادقا على ان لا دين بخلاف البراء لانه سقط به الدين اصلا وذكر شمس لا تمتة في المبسوط ان تصادقا على ان لا دين بقي ضمان الرهن كان تصادقا وهما بعد اهلاك الرهن لان الدين كان واجبا ظاهرا حين هلك الرهن وجوب الدين ظاهرا يكفي لضمان الرهن فكان مستوفيا فاما اذا تصادقا على ان لا دين والرهن قائم ثم هلك الرهن فان هناك بطلان امانته لان بتصادقهما قبل هذا لا ينتفى الدين من الاصل وضمان الرهن لا يبقى برون الدين ذكر شيخ الاسلام الاسبيجاني انها اذا تصادقا قبل هلاك الرهن اختلف المشائخ فيه والصواب انه لا يملك مضمونا كتاب الكفالة هي لغة الضمة قوله وكفلا تركوا اي ضمها الى نفسه وشراضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة الذمة العمدة لان نقضه يوجب الدلم ويفسر بالامان والضمان وكل ذلك متقارب يسمى محل التزام الذمة بها في قولهم ثبتت في ذمتي كذا ومن الفقهاء من يقول هي محل الضمان والوجوب قيل هي معنى بيعت بسبب الادعى على الخصم اهدا للوجوب الحق له وعليه لا في الدين وقيل في الدين وهو قول الشافعي رحمه فيصير الدين الواحد دينين والاول هو الاصح لان الدين يبقى ذمة الاصل كما كان فلا يتصور وجوبه في ذمة الكفيل لان جعل الدين الواحد دينين قلب الحقيقة وقال المذكور ان الاصل يبرأ عن الدين بالكفالة كما في الحوالة وهي اما بالنفس

بالدين وبطل الصلح ويجب عليه رد بدل الصلح او بعد الحوالة اي لو احوال الرهن المرهق بالدين على غيره ثم هلك الرهن هلك بالدين فيرد المرتهن ما قبض وبطل الحوالة لان بالحوالة لا يسقط الدين ولكن ذمة المحتال عليه يقوم مقام ذمة المحيل في هذا يعود الدين الى ذمة المحيل اذا مات المحتال عليه مفلسا وكذا لو تصادقا اي الراهن والمرتهن على ان لا دين له عليه ثم هلك الرهن في بدل المرتهن هلك بالدين الذي نزع امان الرهن به في الاصل يعني ياخذ الراهن من المرتهن بعد اهلاك الدين المظنون وجهه ان الرهن مضمون بالدين او بجهته عند توهم الموجود كما في الدين الموجود وقد بقيت الجهة لانه يحتمل ان يتصادقا على قيام الدين بعد ان يتصادقا على ان لا دين بخلاف البراء لانه سقط به الدين اصلا وذكر شمس لا تمتة في المبسوط ان تصادقا على ان لا دين بقي ضمان الرهن كان تصادقا وهما بعد اهلاك الرهن لان الدين كان واجبا ظاهرا حين هلك الرهن وجوب الدين ظاهرا يكفي لضمان الرهن فكان مستوفيا فاما اذا تصادقا على ان لا دين والرهن قائم ثم هلك الرهن فان هناك بطلان امانته لان بتصادقهما قبل هذا لا ينتفى الدين من الاصل وضمان الرهن لا يبقى برون الدين ذكر شيخ الاسلام الاسبيجاني انها اذا تصادقا قبل هلاك الرهن اختلف المشائخ فيه والصواب انه لا يملك مضمونا كتاب الكفالة هي لغة الضمة قوله وكفلا تركوا اي ضمها الى نفسه وشراضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة الذمة العمدة لان نقضه يوجب الدلم ويفسر بالامان والضمان وكل ذلك متقارب يسمى محل التزام الذمة بها في قولهم ثبتت في ذمتي كذا ومن الفقهاء من يقول هي محل الضمان والوجوب قيل هي معنى بيعت بسبب الادعى على الخصم اهدا للوجوب الحق له وعليه لا في الدين وقيل في الدين وهو قول الشافعي رحمه فيصير الدين الواحد دينين والاول هو الاصح لان الدين يبقى ذمة الاصل كما كان فلا يتصور وجوبه في ذمة الكفيل لان جعل الدين الواحد دينين قلب الحقيقة وقال المذكور ان الاصل يبرأ عن الدين بالكفالة كما في الحوالة وهي اما بالنفس

عن ابن

وهذا التعليق صحيح لمعامل الناس به واذا لم يوافق بنفسه حتى لو لم يبرأ
 عن كفالة بالنفس لا يتنا في بين الكفالتين فكل واحد منهما للتوثيق حتى لو كفل بهما
 معا يصح وانما يبرأ اذا ادى المال لانه لم يبق للطالب على المكفول به شيء فلا فائدة
 في الكفالة بالنفس وقال الشافعي لا يصح الكفالتان اما الكفالة بالنفس فلا مثله ولا يقا
 له بل مانعه وبدا فعه واما الكفالة بالمال فلا مانع سبب وجوب المال وتعليق سبب وجوب
 المال بعدم الاحضار لا يصح البيع في الكفالة بالنفس ان يقدر على تسليمه ببيان صحت الطالب
 لان الكفيل يكون من معارفه ظاهرا فيقدر على تسليمه بنفسه او بالاستعانة باعوان القاء
 اذ الظاهر انه يكفل بنفسه من قدر على تسليمه وفي الكفالة بالمال انما يشبهه الذئب ابتداء با
 التزام المالك يشبهه البيعة انتهى لان الكفيل يرجع على الاصيل كما روي في كفا مائة قلنا لا يصح
 تغليفه بامطلق الشرط كهبوب الريح عملا يشبهه البيعة ويصح بشرط متعارف كعدم موافاة
 في وقت كذا عملا يشبهه وان مات المكفول عنه وهذه الصلوة ضمن الكفيل المال لان شرطه
 المال عدم الموافاة وقد وجد اما بالمال عطف على قوله اما بالنفس فضمن الكفالة بالمال وان جمل
 المال المكفول به اذا صح دينه تخون يقول كفلت بمالك عليه او بما يدرك في هذا البيع فان
 جملة المكفول به لا يمنع صحة الكفالة لبناها على توسع تبرع ابتداء وهذا الضمان يسمى
 الدر وهو ان الاستحقاق اي ضمن المشتري رد الثمن اذا استحق المبيع والدين الصحيح
 لا يسقط الابداء او ابراء وفيه احتراز عن بدل الكتابة ولا يصح الكفالة لشئ في ذمة
 المالك مع الماني لانه عبدا يبق عليه درهم والمولى لا يستوجب عبدا ديننا الا ان
 حاجته الى العتق يثبت الدين فكان ثابتا في حقه لا في حق الكفالة او خلق الكفالة بغير
 لها بان كان الشرط لوجوب المال نحو ما بيعت فلانا فاننا ضمن من الثمن ما اشتريته فلانا من
 للبيوع الكفا بالمبيع لا يجوز اوماذا بلك اي حق وجب مستعار من ذواب الشتم عليه اي على فلان او
 ما غصبك فلان فليضمنه انما يفي بفلان حتى يصير للمكفول عنه لان جملة يمين صحة الكفالة

بالصلح وشرعية من قبلنا حيث على الكفالة بشرط طيحي فان البيع بغير قول على ان المكفول به لا يمنع صحة الكفالة زعيم فالأية مثل على ان المكفول به لا يمنع صحة الكفالة فان البيع بغير قول على ان المكفول به لا يمنع صحة الكفالة

سبب وجوب الكفالة
 من ان يثبت شيئا من ذلك
 فان كانا علم لهما شيئا
 فان كانا علم لهما شيئا
 فان كانا علم لهما شيئا

فلو

فان كانا علم لهما شيئا
 فان كانا علم لهما شيئا
 فان كانا علم لهما شيئا

في اداء التوكيل لا يمكن من ذلك ويقبل التوكيل من الموكل وان علم من الموكل القصد الى الاضرار
 لصاحبه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل لا برضا صاحبه وصح التوكيل بايقاضه ايراد اكل
 حق واستيفائه اي قبض كل حق لا في استيفاء احد قصاص نعيبة موكله لانها يسقطان بالشبهة
 فلا يستويان يقوم مقام الغير فيمن نوع شبهه وقال الشافعي لا يستوي القصاص في حال
 غيبة الموكل فيجوز التوكيل بانبات حلسرة والقذف والقصاص باقامة الشبهة فاذا ثبت فلوكل
 استيفاءه وقال ابو يوسف انه لا يصح التوكيل بانبات الحدود والقصاص باقامة الشبهة
 ايضا وقول حماد بن عيسى مضطرب ولا يظهر له مع ايخفيفه تركه وقيل هذا الخلاف في حال
 غيبة الموكل اما في حضرته فهو جائز اجماعا والتوكيل بانبات حد الزنا وحده شراب
 الخمر لا يصح ان اقا و ترجع الحقوق الى الوكيل لا الى الموكل في كل عقد يضيف الموكل الى
 نفسه اي لا يحتاج فيه الى الاضافة الى الموكل مثل بيع وشراء واجارة وصلى عن اقرار فان
 الوكيل في هذه العقود يكفي ان يقول بعثت واشترت واجرت واستأجرت وصالحته ولا يحتاج
 الى ذكر الموكل فيسلم الوكيل المبيع في الوكالة بالبيع ويقبضه في الوكالة بالشراء ويقبض من مبيعه
 ويجب عليه ثمن مشتراته فيطالبه ويسيله ولو قال والتمس عطفاه على المبيع بمعنى يسلم الوكيل
 الثمن ويقبضه لم يجز الى قول حماد بن عيسى وعليه ثمن مشتراته ويخاصم في الرجوع عند الاستحقاق
 اذا استحق المبيع من المشتري يرجع الثمن على الوكيل ويخاصم في العيب اذا باع ويخاصم اذا
 اشترى وكذا يخاصم في شفعته ما اشترى وهو اى المبيع في يده اى غير الوكيل بخلاف اذا سلمه الى
 الموكل اعلم ان الحقوق نوعان نوع يكون للوكيل قبض المشتري اذا كان وكيله بالشراء مطا ثمن المبيع
 اذا كان وكيله بالبيع والخاصة في العيب الرجوع بثلث المستحق ففي هذا النوع للوكيل ولاية هذه
 الامور لكن لا يجز عليه فان امتنع لا يجبره الموكل على هذه الاعمال ونوع يكون الحقوق
 على الوكيل ك تسليم المبيع وتسليم الثمن ونحوهما ففي هذا النوع يكون الوكيل مدعى عليه فلذلك
 ان يجبره على ذلك ويثبت الملك في باب الوكالة بالشراء للموكل ابتداء اعتبارا بالتوكيل السابق

لا يملك المالك ان يملك الحق في هذا
 الفصل باجتماع الوكيل ان يملك الحق في هذا
 ليس قديمه اذا اشترى بالوكالة لان
 ثمنه اقر بثلثه فانما بالوكالة لان
 بقوله ويثبت الملك للموكل ابتداء
 اى في ابتداء الام خلافه غرضه يعني ان
 الوكيل اصل في حق الملك كلفه الموكل
 فيقول من غير ان يكون اصلا فيه
 كالعبد نهب او يسطاد ١٢
 عيف
 فان اوكيل نائب في حق
 الملك اصيل في حق الحقوق
 وانقلنا بما اردت حكمه عند كوفي
 وهو المختار عند القاضي ابي زيد
 والاصل عند الهناية وغيره ١٣
 وهو الاصح كما في الهناية وغيره ١٤
 فاستأجر
 سهاى وكل الوكيل بالتمار
 وان اضاف الى نفسه ١٥

فان اوكيل نائب في حق
 الملك اصيل في حق الحقوق
 وانقلنا بما اردت حكمه عند كوفي
 وهو المختار عند القاضي ابي زيد
 والاصل عند الهناية وغيره ١٣
 وهو الاصح كما في الهناية وغيره ١٤
 فاستأجر
 سهاى وكل الوكيل بالتمار
 وان اضاف الى نفسه ١٥

نقايه
 انظر الخلاف ١٢
 فالاولى ان يرفع عليه ما ظهر فيه
 ويعتق بالافتقار كذا ذكره المصنف
 الحق كما في الكفاي فان لم يثبت
 الملك المستقر شرطا لثبوت
 التوكيل لا يتقبل من سلعته
 الملك لا يملك فانه لا يستقر
 التوكيل لا يملك فانه لا يستقر
 التوكيل لا يملك فانه لا يستقر

نقايه
 الرواية
 لا بد ان يثبت الملك
 كافي في كل حال
 التوكيل فيها سفير
 اي حاله حكمه
 فلا يلزم عليه شيء
 كما في الكفاي وغيره

نقايه
 الرواية
 لا بد ان يثبت الملك
 كافي في كل حال
 التوكيل فيها سفير
 اي حاله حكمه
 فلا يلزم عليه شيء
 كما في الكفاي وغيره

هذا هو الصحيح وقيل يثبت الملك للتوكيل ولا يتم بيقول عنه الى الموكل فكانه جرى عقد
 بينهما وان لم يكن ملفوظا بل مقتضى التوكيل فلا يعتق قريب وكيل شرارة لانه لم يملكه
 وهذا على تقدير ثبوت الملك ابتداء ظاهر اما على تقدير ثبوت الملك للتوكيل ابتداء
 فلا يعتق ايضا لانه يثبت للتوكيل ملك غير متقرر بل ينتقل الى الموكل وترجع الحقوق الى الموكل
 في كل عطفه الوكيل الى موكله مثل تكليفه لواصل الى نفسه كان التكليف له وخلف
 وصلى عن التوكيل عن دم عمد وعق على مال وكتابة وصدة وهبة وحارة وايداع
 ومهرن واقرض وكذا الاستعارة والاستيجار والاستيها بدار لا رهنان فالحكم المحقق
 كلما يتعلق بالموكل كذا الوكالة بالشركة والمضاربة اما التوكيل بالاستقراض فلا يصح ولا
 يثبت الملك فيما استقرض للموكل الا اذا بلغ على سبيل الرسالة او سلفى اليك فلا ويستقرض
 فحينئذ يثبت الملك للمستقرض والفرق بين المصلح عن اقرار وانكار ان الاول كالبيع فيلزم
 تسليم البديل على الوكيل اما الثاني فهو فناء يمين في حق المدعى عليه فلو وكيل به سفير محض
 ولا يرجع الحقوق اليه فمعنى اضافة الصلح عن الانكار الى الموكل ان حقوقه يرجع الى الموكل في
 المعنى فان زيدا اذا ادعى دأرا على عمرو فوكل عمرو وكيفا على ان يصلح على ما فاتته فيقول زيد
 صالح عن دعوى الدأر على عمرو بالمائة ويقبل الوكيل هذا الصلح يلزم على عمرو تسليم
 المائة الاصل الى الوكيل فالصلح في المعنى مضاف الى عمرو ولهذا يكون الوكيل سفير المحضا
 ولا يلزم عليه شيء وكانه قال صالح عن من جهة عمرو لا ترى ان الوكيل في البيع اذا اضاف
 البيع الى الموكل بان قال بعثت له ترجم الحقوق الى الوكيل لا الى الموكل وان اضاف العقد اليه
 لفظ الالة في المعنى غير مضاف فلا يطاق الوكيل زوج بالمهر بناء على ان حقوق التكليف لا
 ترجع الى الوكيل كذا لا يطاق الوكيلها في وكيل الزوجة بتسليمها وكذا لا يطاق البديل الخ لم ان كل
 بالبيع قبض الوكيل وطالب الموكل المشتري بالثمن للمشتري من موكل بالبيع لان حق القبض
 للوكيل في الموكل كالا جنى عن حقوق العقد فان دفع المشتري الثمن اليه اي الموكل صح اذا الثمن

نقايه

المقترض

جامع الوصف
 في كل حال
 التوكيل فيها سفير
 اي حاله حكمه
 فلا يلزم عليه شيء
 كما في الكفاي وغيره

١١١
الحمد لله الذي
لولا دواؤنا لكان
المرض فناء

فصل فی بیان احوال و اوضاع و احوال
الاصغر بن ابی طالب

من یحیی بن یوسف بن قاسم

خلفاء کی فی النہایت
فیجہ و جبہ و علم کی تہ

والله اعلم بالصواب

من ماله واهله واهله واهله

تاریخ عالم

المقبوض حق الموكل لانه بدل ملكه ولا يطالب الوكيل المشتري بالثمن ثاني لان الحق وصل الى
مستحقه فصل في الوكالة بالبيع والشراء وان وكل جلا بالبيع الشراء لا يصح بيع الوكيل
 وشراؤه من يدرى شراؤه له عندا بخيفة لانه موضع التهمة مستثناة من الوكالة ولان بيعهم
 بالعقد مع هؤلاء وقال يجوز بيعه منهم بمثل القيمة الامن عبد او مكا وصح بيع الوكيل بالبيع مطلقا
 بما قل من الثمن او اكثر والعرض وهذا عندا بخيفة لانه ما لم يبيع مطلقا في بيع مطلق
 خال عن التهمة فيصير بيعه وقالا لا يصح بيعه بنقصان الا بما يتعاب الناس مثله ولا يجوز
 الا بالدرهم والدرنانير وهو قول الشافعي رحمه بالنقد والنسيئة عندنا لان امره
 ببيع مطلق والتقدير بالثمن الحال يبطل صفة الاطلاق والبيع بالنسيئة معتاد بين
 التجارة كالبيع بالنقد وعند الشافعي لا يبيع الا بالنقد وصح بيع الوكيل نصف ما وكل
 ببيعه وهذا عندا بخيفة مخرج لان التوكيل مطلق وهو يتناول المفق والمجتمعا الا
 ترى انه لو باع الكل الثمن الذي باعه بالنصف جاز فاذا باع النصف به اولى ان يجوز
 وعندنا لا يصح الا ان يبيع الباقي قبل ان ينحصر ما وصح اخذه اى اخذ الوكيل بالبيع رهنا
 بالثمن وكفيلا بالثمن لان حق الاستيفاء للوكيل والرهن والكفالة يوكدان الاستيفاء
 فيملكها الوكيل فلا يضمن اى الوكيل ان ضاع في يده لانه صار كانه استوفى الثمن
 لانه لو استوفى حقيقة ثمران هلك في يده لا يضمن او توى على الكفيل بان يرفع
 الامر الى قاض يرى براءة الاصيل بنفس الكفالة كما هو مذ هب لك فيحكم براءة
 الاصيل بنفس الكفالة ثمرات الوكيل مفسدا فتوى المال على الكفيل فلا ضمان
 على الوكيل ويقيد شراء الوكيل بمثل القيمة وبزيادة يتعاب الناس في مثلها ولا يجوز
 بما لا يتعاب في مثله وهذا بالاتفاق والفرق لا في خيفة مخرج بين البيع والشراء
 ان الشبهة ممكن في الوكيل بالشراء لجواز انه اشترى لنفسه فلما لم يعجبه لغلاء
 الثمن اراد ان يحوله على الامر حتى لو كان وكيله بشراى شي بعينه قالوا بنقد على الامر لانه

فقہستان

[illegible]

فقهنا

والا حسن ذلك الحق
فان النوع صادر معلوما
بجذر تقدير الثمن كما في
البرية وعن أبي يوسف
سنة له انه ينفرد
الى مثل يبيعون
الموكل وفيه اشارة الى
انه لو كان معلوم الجنس
من كل وجه كاشارة
الى بغير يصح وان لم يذكر
الجنس في البيع

جامع

فقهنا
فيما صح ما علمنا اننا
فيما صح ما علمنا اننا
فيما صح ما علمنا اننا

ان ذكر الثمن يكفي وعن أبي يوسف
انه لو كان معلوم الجنس
من كل وجه كاشارة
الى بغير يصح وان لم يذكر
الجنس في البيع

سويق الطعام فاما في عرف غير اهل الكوفة ينصرف الى شراء كل مطعوم وبعض مشاخر ما وراء
النهر قالوا الطعام في عرف يارسا ما يمكن اكله من غير ادام كاللحم المطبوخ والمشوي ونحوه فيصرف
التوكيل اليه دون الخنطة والدقيق والخبز قال صدر الشهيد وعليه الفتوى اذ لم يرد في
شيئا وقال اشترى خنطة لم يخرج على الامر لانه لم يبين له المقدار وجه المقدار في المكيلات والموزونات
كجهالة الجنس من حيث ان الموكل لا يقدر على تحصيل مقصود الامر ما سمي وفي امر متحد الوليمة
يقع الطعام على الخبز فقط سواء كان الدرام كثير او غير هابلالة القرينة والامر بشراء حمار يصح
اي التوكيل بشراء الحمار ان لم يسم الثمن لان الجنس صار معلوما بالتسمية وكذا الجمل في الوصف
والامر بشراء دار يصح ان ذكر ثمنها ومحلها لانها يختلف باختلاف الجيران والمحال اختلاف فاحشا
وبشراء شيء علم جنسه من وجه وذكر نوعه او ثمن عين نوحا الاصل ان الجهالة ثلاثة انواع
فاحشة وهي جهالة الجنس كالتوكيل بشراء الثوب الدابة والريق فان تحت كل منها اجناسا
وهذا يمتنع صحة الوكالة وان بين الثمن وجهالة يسيرة وهي جهالة النوع كالتوكيل بشراء
الحمار والفرس والبغل وجهالة متوسطة وهي ما بين النوع والجنس كالتوكيل عبدا وامه
او ادر فان بين الثمن او النوع يصح ويجعل ملحقا بجهالة النوع وان لم يكن الثمن والنوع
لا يصح ويلحق بجهالة الجنس اذ ثبت هذا فقول يصح التوكيل بشراء فرس او بغل او حمرا
وان لم يسم الثمن لان هذه جهالة النوع وهي يسيرة ويمكن دركها بالنظر الى حال الموكل يصح
التوكيل بشراء عبدا وامه او ادران سمي لانه قلت الجهالة اذ لا يمكن دركها بحال الموكل
وان لم يبين الثمن لا يصح لانه يشتمل انواعا اما العبد فكان التركي والحشبي والهند
والسندی والمولد كن الامة واما الدار فكما ذكرنا فان بين النوع كالتركي مثلا او ذكر ثمننا
علم به النوع يصح التوكيل لا يصح الامر بالتوكيل ان فحش جهالة جنسه من كل وجه كالريق
فانه ينقسم الى ذكر وانثى وهما في بني آدم جنسان لا اختلاف للمقاصد ثم كل منها قد يقصد
للمال كالتركي قد يقصد به الخدمة كالحند وكذا الثوب والدابة فان الثوب يتناول

فقهنا
فيما صح ما علمنا اننا
فيما صح ما علمنا اننا

لا يصح للموكل ان يشترى ما كان له من المولى
 لان المولى لو كان له من المولى ما كان له من المولى
 عن النكاح فانه لو كان له من المولى ما كان له من المولى
 امر ان يعطى فانه لو كان له من المولى ما كان له من المولى
 فهو له كما في الصغرى او في
 اشتراكية المولى لو كان له من المولى ما كان له من المولى
 في عين كان له من المولى ما كان له من المولى
 لنفسه الا اذا وقع العتق في
 مال المولى الا ان كان له من المولى ما كان له من المولى
 كما في المهر ان كان له من المولى ما كان له من المولى

فقد استأجره
 كما قيل في المهر ان كان له من المولى ما كان له من المولى
 اصن فانه لو كان له من المولى ما كان له من المولى
 من العتق دفع المهر ان كان له من المولى ما كان له من المولى
 وفي اشتراكية المولى لو كان له من المولى ما كان له من المولى
 في علم المولى لو كان له من المولى ما كان له من المولى
 والعتق ان كان له من المولى ما كان له من المولى
 على عند علمنا انه لا يصح للموكل ان يشترى ما كان له من المولى
 وكل رجلان يبيعون ما بينهما فلهما
 فنان ولا يبيع عليه فانه يبيع عليه
 الموكل بالبيعة او الاقرار كان له
 ان يقبضه ويغني اي كثر من
 المتأخرين من متاعه او غيره
 وغيره الا ان يبيع عتقه
 فقد استأجره
 على اي بان ليس القبض
 ماضيا الا بالقبض كما قال العلماء
 ماضيا والقبض في الوكلاء
 نظير آكله والقبض في القضا ونحوه
 والجبر والتبليس في القضا ونحوه
 بالبيع من المولى كما قال الزبيدي
 بانه من ماله ان كان له من المولى ما كان له من المولى
 في قبضه وماله ان كان له من المولى ما كان له من المولى
 في قبضه وماله ان كان له من المولى ما كان له من المولى
 ما في قبضه وماله ان كان له من المولى ما كان له من المولى
 بان الموكل لا يملك ما كان له من المولى ما كان له من المولى
 عند علمنا انه لا يصح للموكل ان يشترى ما كان له من المولى
 الفتوى كما في البيعة وذكر في
 المهر ان كان له من المولى ما كان له من المولى
 الا ان يكبره عرف النجاشي
 بغيره

عشر فعند زفر يضمن خمسة عشر وعند الطرفين يضمن خمسة وان كان بالعكس فعند زفر
 يضمن عشرة فيطالب الخمسة من الموكل وكذا عند ابي يوسف لان الرهن يضمن باقل من
 قيمته ومن الدين وعند ابي حنيفة ومحمد يكون مضمونا بالثلث هو خمسة عشر وفي قوله
 بعد المجلس احتراز عما اذا هلك قبل المجلس فللموكل ان يرجع بالثلث على المهر وليس للموكل ان يشترى
 عين شراء لنفسه ام لو وكله بشراء شئ بعينه ليس له ان يشتريه لنفسه ولو اشترى لنفسه
 فهو له لانه يقبل الوكلاء انما يوجد من شراء هذه العين فهو للموكل وهو عتق فان كان الثلث
 مسمى بشراء بخلاف جنس الثلث المسمى للموكل وقم الشراء له اي للموكل لانه خالف امر امره فنقد
 الشراء **فصل** للموكل بالخصو القبض سواء كان الخصو في الدين او في العين هذا
 اصل الرواية وهو قول علمائنا الثلاثة خلافا للزفر ومحمد ولكن يفتى لان بخلافه اي يفتى
 على قول من يظهره الخيانة في الوكلاء ولا كل من يضمن على الخصو لا يضمن على المال والموكل
 بقبض الدين الخصو عند ابي حنيفة حتى لو اقام المدعى عليه البيعة ان رب الدين
 قد استوفى منه و ابراهه يقبل بيته وقال لا يكون خصما وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة
 لا للموكل بقبض العين فانه لا يملك الخصومة حتى ان من وكل وكيدا بقبض عبده
 وغدا جاء الموكل بقبض العبد فاقام العبد البيعة انه اعنته الموكل لم يقبل بينه
 في اثبات العتق والقياس ان يدفع العبد الى الموكل لان البيعة قامت على غير خصم ولكن
 في الاستحسان يسمي هذه البيعة لدفع الخصو من غير ان يثبت العتق في حق الموكل فيقف
 حتى يحضر الموكل ويقصر يد الموكل بقبض العبد لانه خصم في القصد وان لم يكن خصما في اثبات
 العتق على الموكل فتوقف حتى يحضر الموكل ونقل المرأة اي اذا جاء رجل فاعادنا وكيل الغائب فنقل
 الى مضمونا قاتلا المرأة البيعة على ان موكله طلقها لا تقبل هذه البيعة على اثبات الطلاق ولكن يقصر الوكلاء
 حتى يحضر الغائب ان اقام الحججة على العتق في الصلوة الاولى والطلاق في الثانية بلا شبهة اي بلا شبهة
 والطلاق كما ذكرنا وصح اقرار الموكل بالخصو على موكله عند القاضي ولا فرق بين ان يكون الموكل

بالخصو
 فقد استأجره
 بالخصو

عن أبيه عن ثوبان عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقبل من العبد ما كان عليه دين ولا يقبل من العبد ما كان عليه دين ولا يقبل من العبد ما كان عليه دين

عبي

عن أبيه عن ثوبان عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقبل من العبد ما كان عليه دين ولا يقبل من العبد ما كان عليه دين ولا يقبل من العبد ما كان عليه دين

بالخصم من المدعى فاقرب بالقبض والابراء ومن المدعى عليه فاقرب عليه بالحق لا يحرم إقراره عند غيره أي غير القاضي لكن إذا شهد شاهدان بإقراره في غير مجلس القضاء عند القاضي يخرج به القاضون الوكالة ولا يسمع خصم من التناقض هذا عند الحنفية ومحمد روى وقال أبو يوسف يصح إقراره عليه وإن أقر في مجلس لقاض وقال نضر الشافعي لا يصح في مجلس لقاض في غيره وهو قول أبي يوسف أولا لأنه مأمور بالخصم لا بالقبض ولنا أن الخصم يرد بها الجواب مطلقا لا لا تكافؤا فإنه يمكن أن يعلم أن المدعى محق فلا يمكن شرعا وتوكيله بما لا يمكنه لا يجوز فيجوز على الجواب بخلافه بالصحة وطريق المجاز موجودة الخصم جواب مقيد فيراد مطلق الجواب للموكل عزله وكيله من الوكالة فإن كان الوكيل حاضرا والخضوع غائبا فإراد أن يعزل وإن كان وكيل المدعى عزله وإن كان وكيل المدعى عليه فإن كانت الوكالة بغير التماس المدعى عزله وإن كان بالتامس المدعى لا يصح عزله حاشية المدعى لأن بالتوكيل ثبت نوع حق المدعى قبل الوكيل فهو أن يحضر مجلس ويجازمه يثبت عليه فلو صح عزله يبطل هذا الحق أصلا بجلده ما إذا كان الوكيل بغير التماس الطالب حيث يصح العزل حال غيبة الطالب وقف العزل على علمه أي علم الوكيل فإن لم يبلغه الخبر فهو على وكالة وقال المشافعي رحمه الله إن لم يبلغ الخبر تبطل الوكالة بمقتضى أحدهما أي الموكل والوكيل جنونا مطبقا أي مستوعبا وحصل المطبق شهر عند أبي يوسف أنه سقطت عنه الصوم وعنه من يومئذ لانه سقطت به الصلوات الخمس عند محمد بن كاس وهو صحيح استمر الاختلاف في فصوله استحكما إذ يسقط به جميع العباد كالصوم والصلوة وما دون الحق فلا ينعيم وجوب الزكاة ومحاقه بدل الحرب مرتدا قالوا الحكم المذكور وهو أن تبطل الوكالة بمحاقه بدل الحرب يردون حكم القاضي قول أبي حنيفة لأن تصرفات المرتد موقوفة عنده وكذا وكالته فإن أسلم نفرت وإن قتل أو لحق بدل الحرب بطلت الوكالة فاما عندها مقصوداته نافذة ولا تبطل الوكالة إلا أن يموت أو يقتل ويحكم القاضي بالحق وكذا تبطل

مقتضى

عن أبيه عن ثوبان عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقبل من العبد ما كان عليه دين ولا يقبل من العبد ما كان عليه دين ولا يقبل من العبد ما كان عليه دين

لأن المستقرض ثبت في المستقرض لهما ولو اقرض أحدهما لامتزجت بينهما ذكر في البسط
 يلزم على صاحبها إلى خيفة لأنه مفاوضة وعندهما لا يلزم على صاحبه حتى يكون لشريكه
 حق الرجوع لأنه تبرع ابتداء وان ورث أحدهما أو وهب له أو تصدق عليه ما يصح للشركة
 كالدمهم والدنانير والفلوس النافقة وقبض قبل القبض بشرط في الهبة دون الارث ولهذا
 وان ورث أحدهما أو وهب له ووصل إلى يده وفي الكافي إن قوله ووصل إلى يده يرجع الهبة
 الارث فعلم ان القبض فيها صار عقدا لمفاوضة عنانا وبطلت المفاوضة لان المساواة بغير الشريك
 فيما يصير لاس مال الشركة شرط للمفاوضة ابتداء وبقائه وانما يصير عنانا لعدم شرط المساواة
 فيه فكما ان الشراة في الحال لا مساواة بينهما فيكون عنانا وفي آية العرض والعقار
 وهبت لهما بقي العقد مفاوضة لان المساواة فيما لا يصح لاس مال الشركة ليست بشرط المفاوضة
 في الابداء فكذا في البقاء وشركة عنان وهي لغة من عن اذا عرض كانه عن لهما شي فاشتركا
 فيها ومن عنان الفرس لان كلامهما جعل عنان التصرف فيهما وشرعا شتر اشترى في كل
 تجارة او في نوع من التجارة كما اذا اشتركا في برا وطعام وتصرف بعض ماله دون البعض ونصح
 مع اشترط فضل ل أحدهما على مال الآخر فانه قد يكون أحدهما هدي واحد بالتجارة أو أكثر
 عملا فلا يرضى بالمساواة ويتساوى مالهما مع التقاوة في الربح بان يكون المال نصفين للرجوع
 وعكسه بان يكون الربح مساويا ولا يكون المال مساويا بخلاف الزفر والشافعي في كوفي فتاوى
 فاشترط المساواة في الماء واشترط لأحدهما فضل الربح فان شرط العمل عليهما كان الربح بينهما على ما
 شرط عملا جميعا أو عمل أحدهما دون الآخر وان شرط العمل على الشرط له فضل الربح جاز ايضا
 وان شرط العمل على قلهما ربحا لم يجز ويصح مع كون أحدهما أي أحد المالكين ربحهم والآخر دنائير
 وكون أحد المالكين ربحهم بغير الآخر سودا بخلاف الزفر والشافعي وهذا بناء على ان الخلط
 شرط عندهما ولا يتحقق في مختلف الجنس عندنا يصح بالخلط والحاصل ان الشركة في
 الربح مستند إلى العقد وهو شرط عندنا فلم يشترط المساواة والخلط والاتحاد وعند

عنهما شي فاشتركا فيه كما في
 المقاس أو العن بمعنى الجنس فكلما
 حبس بعض ماله عن الشركة فكلما
 عن بعض التجهيزات في ماله كما في الارث
 واما مصدر عائدا عن الشركة فكلما لا اختيار
 ليعاد في الآخر كما في الديوان ١٢
 وقسنا
 على كل واحد منهما ما روي عن ابي
 ابي مازن اوبانغ وامرأة ١٢
 نقاب
 من باب الطريق الاولى في الاول
 نقابت وفي الثاني مع شراى سواء
 كان العاقل كلامها واحدا انما
 الثانية تشير الى ان كل واحد
 ليعلم مكان العمل صاحب الارث
 فالربح بينهما واحدا المستأجر ومن ربح
 اقل كان شرط ذلك كان باطلا والربح
 في الاول انما هو في الثاني بينهما كما
 في الثاني وغير ١٣
 قسنا

زفر
 وان كانا شراى
 في القبة ولا فدية فيها
 بان المفاوضة انقضت مع
 اختلاف راس المال
 وان كانا شراى
 في القبة ولا فدية فيها
 بان المفاوضة انقضت مع
 اختلاف راس المال

الشركة حيث لا يمكن ان
يشتري من الشركة
التي هي
التي هي
التي هي

فان قيل الكسب واللاذون يارون
وغيره من الصفات
والتي هي
التي هي
التي هي

في الحيات والاذون
التي هي
التي هي
التي هي

ذلك والصحيح هو الاول لان الدفع مضاربة لتحصيل الربح ويوكل من يتصرف في المال ببيع او
شراء ونحوه للاحتياج اليه والمال في يده كل واحد من الشريكين امانة ولا يضمن الا بالتعدي
والنوع الثالث شركة الصنائع والاعمال ويسمى شركة المقبل وهوان يشترك الصانعان تخيا
او خياط وصباغ ويقبل العمل باجر بينهما فيكون الكسب بينهما على اشرط ولا يشترط فيهما
اتحاد العمل والمكان خلافا للمالك وزفر فلو عمل احد الشريكين في دكان والاخر في دكان اخر
يجوز عندنا خلافا لهما وصحت هذه الشركة خلافا للسلف في وجوب وان شرط العمل نصفين
والمال المستفاد اثنائا لانه قد يكون بينهما تقاوة في العمل فيصير منها اشتراط القادة في الربح
وقال زفر لا يصح ولزم كلا على قبله احدهما اى اذا دفع رجل الى احد هما عملا فله ان ياخذ بذلك
العمل ايها شاء ولكل واحد منهما ان يطالب الاجرا اجر عمل احدهما والى ايها دفع الاجر يصح الدفع
اليه ويكون الكسب بينهما وان عمل احدهما فقط وشركة الصنائع قد يكون مفاوضة وعنانا
فالمفاوضة ما ذكر في الشركة لفظ المفاوضة او ذكر ما هو في معنى المفاوضة بان اشتراط الصانعان
ان يكون قبول الاعمال منهما على التساوى وان يتساويا في الربح وان يكون كل منهما كفيلدا عن
صاحبه بالحقة بسبب هذه الشركة وهي مفاوضة حتى يراعى فيما شرط المفاوضة لوجود
معنى المفاوضة وهي المساواة المطلقة ان تقاوتا في شيء ما ذكرنا مثلا ان يشترط على ان
ما قبل من الاعمال فعلى احدهما الثلثان وعلى الاخر الثلث والاجر بينهما على قدر ذلك فهذه شركة
عنان لوجود معنى العنان حتى يراعى فيما شرط العنان وكذا ذكر لفظ العنان وكذا الوظفها
فهو شركة عنان استحسانا لانه المتعارف والبيع الرابع شركة الوجوه وهي ان يشتركا بلا
مال يشتربا بوجوههما ويبيعان فيكون الربح بينهما وهذه شركة المفاو ليس وانما اضيف الى الوجوه
لانها تبدل فيها لعدم المال والاضافة فيه بمعنى الباء كما في شركة الابدان وذلك لانها اشتركا
في الشراء والبيع بوجوههما وينتد لهما بالوجه لا بشيء اخر قيل هوان يشترى من الوجه الذي
لا يعرف قيل لانها يشترى ان يجاهما وبما هو من الوجه على القلب بدليل العبارة الاخرى لانه

فان يجوز ان
التي هي
التي هي
التي هي

في الحيات والاذون
التي هي
التي هي
التي هي

في الحيات والاذون
التي هي
التي هي
التي هي

لا يشتر

في الحيات والاذون
التي هي
التي هي
التي هي

[illegible][illegible]

وهل يصيبان شاء أم لا والرضا بالمجموع لغوا سقط اعتبار رضا به وقد استوفى مضافه
فاسد الجمله بالغاملة والرجح في الشركة الفاسدة على قدر المال كما اذا شرط في الشكر درهم مسما
بمعقد الجمله بالغاملة والرجح في الشركة الفاسدة على قدر المال كما اذا شرط في الشكر درهم مسما
من الجمله لا حل فيفسد الشكر فيكون الربح بقدر المال حتى لو كان المانضفين شرط الربح انذارا
فالشرط باطل فيكون الربح نصفين لان الربح يبيع المال وتبطل الشكر بالموت اي بموت احدهما
والجنون والارتداد والحق بقاء المحركين قضى به ولم يترك احدهما مال الآخر بلا اذنه فلو
ادى احدهما ذكوة مال الآخر لم يجز لان كل واحد منهما نائب عن صفات التجارة لا في اداء الزكوة فان
اذن كل واحد منهما صاحبها ان يؤدي الزكوة عنه فاديا ولا يادى على التعاقب ضمن الثاني
للاول عند ابي حنيفة علم بآداء الشريك الاول او لا وعندهما ان علم بآداء صاحبه
ضمن والا فلا وكذا اشار محمد رحمه في كتاب الزكوة من المبسوط وذكر في الزيارات ولا يضمن علم بآداء
الشريك ولا وهو الصحيح عندهما ولكن الخلاف في الوكيل بآداء الزكوة اذا ادى بعد آداء الموكل بنفسه
وان اديا معا مثل ان ادى كل واحد بغيبة صاحبه وانفق اداءهما في زمان واحد لا يعلم تقدا
احدهما على الآخر ضمن كل واحد من الشريكين فقط غيره علم ولم يعلم عند ابي حنيفة وعند
لا يضمن ان لم يعلم فان قيل اذا اديا معا ينبغي ان يحجب الضمان عند ابي حنيفة بعدم سبق
الموكل فلم يقع فعل الوكيل فغلا قلنا آداء الموكل بنفسه ان لم يسبقه تحقيقا سبقا اعتبارا
تقدرا لان تصرف الموكل على نفسه اقرب من تصرف الوكيل فيصير سابقا معني كالوكيل بالبيع للموكل
اذا باع وخروج الكلامان معا فنقد الموكل دون الوكيل كتاب المضاربة هي في اللغة
من ضرب في الارض اذ اسار فيها ومنه قوله تعالى واخرون يضربون في الارض يعني الذين
يسافرون للمحاجة وفي الشريعة عقد شركة في الربح بمال من جانب رجل عمل من جانب اخر سمي المضاربة
لان المضارب يسير غلبا في الارض طلبا للربح وهي ابدية فالمضاربة ابدية لا يقض المباداة ولكن في جهة
والوثيقة كافي الرهن وتوكيل عند عمله لانه يتصرف كالمالك بامر وشركة بالمضارب شرطه ان لا
المال ان ربح لا الربح حصل للمالك والعمل فاشتركا وغصب له يصير غاصبا ان خالف اي المضارب

اکر دانی فکرم کن التعمیر یوحنا یوحنا
 المصاریع و دیوان کا رن بعد
 الخفین و قیل علی خانین
 خجید لاسه قاضی بازید
 بلا و بیحد غزیر اک و دنا
 انصرف اول لاس الوصف
 فیتم ضعیف بدون الکونو
 کما تبیه الرضی ۱۲
 قہستے
 ج

١٢٦
لعل لان النقطه كج
بادار الا حثايس ففقه اتفاقى
والمرارة والمضارب الا صلى اذا
سكن بالسنكى الا صلى اذا
سافر صار محجوباً

۲۵۰

والمكان لا يخرج من الحرم
من عموم الاوقات والنقص
بالايمر من الانسان
عموم الاوقات فينبغي ان
تلك اوقات واجبة
فان المصالح والمضار
ضارة

فان الانسان
يقضوا شواربهم
ويفطخون ثيابهم
ويحرقون اذانهم
ويقطعون ايديهم

وعندهما يعتق فلا يحصل المقصود وهو الاسترباح ولو فعل اي اشترى من يعتق عليه
مشتري النفس بدون المضاربة وضمن المال ان نفذ من المضاربة وان لم يكن المضارب
ربح في المال صح ان يشتري من يعتق عليه لانه لا ملك له فيه ليعتق عليه فلا مانع من تصرف
القدرة على بيعه فيقع الشراء على المضاربة ونفقة مضارب عمل في مصره ليس في مال
المضاربة بل في ماله لانه في مصره ساكن بالسكن الاصل في المضاربة فلم يكن نفقته في مال
المضاربة وفي سفره طعامه وشرابه وكسوته واجرة خادمه وغسل ثيابه وركوبه هو فتح الرأب
ما يركب كراء وشراء وعلفه اي علف الركوب في مالها اي مال المضاربة لانه اذا سافر صار محبوسا
بالعمل للمضاربة فوجب النفقة في مالها لاجل الاحتباس بالعمل وانما يطلق ذلك بالمعروف حتى لو سافر
المعروف وجاوز المعتاد بين التجار ضمن الفضل اما الداء في ماله في ظاهر الرواية وروى الحسن عن
ابي حنيفة ان الداء في مال المضاربة ولو كان خروجه فيما دون سفره ان كان بحيث يغدو
اليه ثم يرجع الى منزله فهو كالسوي في المصدر لان اهل السوي يتجرون في المصر ثم يبيتون في منازلهم وان
ما دون السفر بحيث يغدو اليه ولا يبيت بهله فنفقته في مال المضاربة كالسفر لا يخرج له
ههنا فصار كالحرج للسفر فان ربح المضارب اخذ المالك من الربح اولا ما انفق المضارب من
راس المال حتى يتم راس المال ثم تقسم الربح الباقي لان القسمة انما شرعت بعد تسليم
رأس المال وان دفع المضارب رأس المال الى غيره مضاربة بلا اذن رب المال لم يضمن تجرد
الدفع لانه لا يداع وهو ملكه بل ضمن المال عند عمل المضارب الثاني في ظاهر الرواية عن ابي
حنيفة رح وهو قول ابى يوسف ومحمد لانه اذا عمل ظاهره مضاربة يضمن وقيل لا يضمن حتى
يربح الثاني فاذا ربح ضمن لرب المال عند ربحه وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رح
لانه اذا ربح يثبت الشراكة في يضمن كما لو خلط بغيره وقال زفرح يضمن بالدفع اعلم او لم يعمل
وهو رواية عن ابى يوسف رح وصح ان شرط في المضاربة لعبد المالك شيء مثل ان شرط
ثلث لرب المال وثلث لعبد رب المال ليعمل مع المضارب^{هـ} وثلث للمضارب لان اشتراط

من الاموال
الناس في المبالغة مع
من كان طوبى لشرفه ودينه
يعود من الثياب وتبقى الاموال
كان يظف الاعضاء بعد من الحمام
اي ايضاً فاذرج اذرة الحمام
فكبر مما ملوه الا اعتبار
النفقة بعد الا اعتبار

والجملات
کے
تفصیل کو نہ سکا لانا بالکسنی الی
الین فی ان بعد
نزد کا
سہ الی اس خ

فانه مشغول في امور الحياه والافاض
سكناني مصره لشتغاله بما يقعهم
ولا يحتاج الى الانتقال عن سكنائه
الاصلي اوجب بان المضارب
كما هو عامل الزهره عامل نفسه ايضا
واعتبر بموسافي حق بحق الغير اذ
خرش عن منزله وحق ففسد
كان ساكنها بالسكنى الاصلى
علما بالا اعتبارين ١٢

هـ لان راس المال اصل والربح مبنى
عليه الفرض حتى يسلم الرب المال
فقوله مالك

[illegible]

بالبيع اذا استنع من طلب الثمن عند المشتري لا يجبر عليه ولكن يوكل المالك بطلب الثمن من
المشتري كذا المستضع اذا باع مال البضاعة يوكل المالك بطلب الثمن والذي يعمل بالاجرة مثل البائع
اي الدلال في السمسار تكسر السين الاول المتوسط بين البائع والمشتري فارسية ومصدرها السمسرة
وهوان يتوكل الرجل من المحاضرة الى البادية فيبيع لهم ما يجلبون به يجبر عليه اي على طلب الثمن و
استيفائه لانه يصل اليهم ابد علمها واطلاك من مال المضاربة صرف الى الربح ولا دون سواها
لان الربح يتابع مراس المال اصل والهالك يضر الى التبع دون الاصل كايضر لهلاك في مال الزكاة الى
العقود والنصار فان نزل الهلاك على الربح فاحضان على المضارب لانه أمين وان قال للمالك
عنيت نوعا وقال المضارب بما سميت لي نوعا بعينه صدق المضارب مع اليقين ادعى العموم في كل
وجحا قول المالك لان الاصل في المضاربة العموم فكما القول لمن تمسك بالاصل وقال زفرهم صدق
المالك وان ادعى كل واحد منهما نوعا صدق للمالك مع اليقين لا تقاها على الخصوص فاعتبار قول
يستفاد الاذن من جهة الحق والبينة المضارب لا احتياجه الى نفى الضمان وكذا صدق المالك مع
اليقين ان قال لك المالك بكذا او دعيه وقال فولد انه المال عند مضاربة او فرض كان ذليله
يد عمليه تخليك المال والربح وهو ينكر فكا القول للملك والبينة لذى اليد كتاب المراجعة وهي
في اللغة مفاعلة من الزراعة يقال زرع الله الحرث اي ابنه وامانه وقولهم زرع الزادع الارض
اذا اثارها للزراعة من اسناد الفعل الى السبب مجاز كذا في المغرب في الشريعة عقد على
فعل الزرع ببعض الحماره والمزارة يقتضي فعلا من الجانبين مع ان فعل الزرع يوجد حد
الجانبين انما سمي بالطريق التغليب كالمضاربة ولا تصح المزارة عند الجحيفة ربح لان النبي عليه
الصلاة والسلام نهى عن المخارعة وهي زراعة الارض على الثلث او الربع وخص بالثلث او
الربع لمكان العادة في ذلك الوقت ولانه في الحق استئجار الزرع ببعض ما خرج من عمله
فكان في معنى قفيز الطحان ونحو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قفيز
الطحان وهوان يستاجر رجلا ليطحن كذا من حنطة بقفيز من يقيها ولكن صحت عندها

المطهر في دين الله لا يخرج عن رايه
وفي النسيب السمسار كالدلال
اي الدلال في السمسار تكسر السين الاول المتوسط بين البائع والمشتري فارسية ومصدرها السمسرة
وهوان يتوكل الرجل من المحاضرة الى البادية فيبيع لهم ما يجلبون به يجبر عليه اي على طلب الثمن و
استيفائه لانه يصل اليهم ابد علمها واطلاك من مال المضاربة صرف الى الربح ولا دون سواها
لان الربح يتابع مراس المال اصل والهالك يضر الى التبع دون الاصل كايضر لهلاك في مال الزكاة الى
العقود والنصار فان نزل الهلاك على الربح فاحضان على المضارب لانه أمين وان قال للمالك
عنيت نوعا وقال المضارب بما سميت لي نوعا بعينه صدق المضارب مع اليقين ادعى العموم في كل
وجحا قول المالك لان الاصل في المضاربة العموم فكما القول لمن تمسك بالاصل وقال زفرهم صدق
المالك وان ادعى كل واحد منهما نوعا صدق للمالك مع اليقين لا تقاها على الخصوص فاعتبار قول
يستفاد الاذن من جهة الحق والبينة المضارب لا احتياجه الى نفى الضمان وكذا صدق المالك مع
اليقين ان قال لك المالك بكذا او دعيه وقال فولد انه المال عند مضاربة او فرض كان ذليله
يد عمليه تخليك المال والربح وهو ينكر فكا القول للملك والبينة لذى اليد كتاب المراجعة وهي
في اللغة مفاعلة من الزراعة يقال زرع الله الحرث اي ابنه وامانه وقولهم زرع الزادع الارض
اذا اثارها للزراعة من اسناد الفعل الى السبب مجاز كذا في المغرب في الشريعة عقد على
فعل الزرع ببعض الحماره والمزارة يقتضي فعلا من الجانبين مع ان فعل الزرع يوجد حد
الجانبين انما سمي بالطريق التغليب كالمضاربة ولا تصح المزارة عند الجحيفة ربح لان النبي عليه
الصلاة والسلام نهى عن المخارعة وهي زراعة الارض على الثلث او الربع وخص بالثلث او
الربع لمكان العادة في ذلك الوقت ولانه في الحق استئجار الزرع ببعض ما خرج من عمله
فكان في معنى قفيز الطحان ونحو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قفيز
الطحان وهوان يستاجر رجلا ليطحن كذا من حنطة بقفيز من يقيها ولكن صحت عندها

في الكشاف وغيره وانما اراد به
الاداة على الخارية التي ادعى
منه لانه من غير اول ادعى
ازاعة هذه البيعة لعل احد
فليس هذه البيعة لعل احد
وسيلة امر
في الكشاف وغيره وانما اراد به
الاداة على الخارية التي ادعى
منه لانه من غير اول ادعى
ازاعة هذه البيعة لعل احد
فليس هذه البيعة لعل احد
وسيلة امر

15.

فصل فی بیان احوال و عقاید این ملوک
که در اولی ۱۲
از جمله ملایک است که در این ملک
او بعد از او صبیحا مازنین او
نیزین لاله بهر عقد بیرون
لانی الفصل الاخر من فاضلی خان
عن الزراعة فیما قال فیضا
کلان فیما قوام القطن یمنعت
له عند القدره

الاسلام ان ذكركم ليس بالارض وذكركم
لا صوب انه ذكره ليس بشرط

لأنه عليه الصلوة والسلام دفع تخيل خبير إلى أهلها بمعاملة وأرضها فزارعة على نصف
ما خرج من ثمر وزرع وبن لك عمل الصحابة والتابعون والصلحاء إلى يومنا هذا بل لا يدور به
لاحتياج الناس إليها ونفعها لهم بها فإن الإنسان قد يكون له مرض ولا يهتدى إلى الزرعة
وقد يكون مهندياً ولا يكون له أرض فمست الحاجة إلى انعقادها لينظم مصلحةها ويحصل
مقتضىها من الزرع كالمضاربة بشرط صلاحية الأرض للزرع لأن المقصود لا يحصل بغيره وبشرط
أهلية العاقدين وهذا الشرط لا يختص بالزرعة فإن أهلية العاقدين شرط في كل عقد بشرط
ذكر المدة بأن قال إلى السنة أو سنتين أو الاستبداد ولو فريدة لا يمكن فيها من الزرعة
فست وكل ذلك إذا ذكره لا تعيش أحدهما إلى مثلهما غالباً لأن العقد يدور على منفعة الأرض
إذا كان البذر من قبل العامل ومنفعة العامل أن كان البذر من قبل رب الأرض والمنفعة
لا يعرف مقدارها إلا ببيان المدة وعن محمد بن حنفية أنها من غير ذكر المدة جائزة ويقع على سنة
أي زرع واحد يأخذ فقيه أبو الليث وبشرط أن لا يكون البذر من قبل رب الأرض لأن المقصود عليه يختلف باختلاف
فإن البذر إذا كان من قبل العامل فإن المعقود عليه منفعة الأرض وإن كان البذر من قبل رب الأرض
فالمعقود عليه منفعة العامل لا بد من بيان المعقود عليه وبشرط أن لا يكون جنس البذر من جنس البذر
لأنه لا بد من إعلانه الآخر ولا يصير ذلك معلوماً إلا ببيان جنس البذر وبشرط أن لا يكون البذر
الأخرى من لبس البذر من قبله لأنه يستحق ذلك عوضاً عن العمل بالشرط والله لم يكن معلوماً
لا يستحق شرطاً بالعقد وبشرط التخلية بين الأرض وبين العامل حتى إذا شرط في العقد
كل ما يمنع به التخلية وهو مثل عمل رب الأرض مع العامل لا يصح العقد وبشرط شيوع الحب المحاصل
من الأرض بينهما يعني ينبغي أن لا يشترط فيه مقدار معين لأحدهما لا يجوز أن لا يخرج من
الأرض إلا ذلك القدر فلم يبق الشراكة على ذلك التقدير ومن شرطها
بقاء الشراكة ففسد إن شرط ما ينافيه أي شيوع الحب الخارج كرفع رب البذر
بذره أو رفع الخراج ثم قسمت الباقي بينهما لجزان لا يخرج من الأرض لا قدر البذر

لک کانفی الذخيرة ۱۲

لا تلتزم بذلك بل من العمل حتى
أنتظر العقد ما تقوت به العمل حتى
هو عمل رب الألف

بنو الحلبية

بـ الارض ويجب ان يقول
ارض وانه اشترط اليك بانه

ایہ لفظی کتاب

لا تفتنهم الوفاقان
سواهما كان التين
شجرة واحدة
سواهما كان التين
شجرة واحدة

[illegible]

لما في الدنيا لانه لا علم الا بالعلم
من الخارج الى ان علم بالعلم
الانتماء الى العلم بالعلم
قد وجد الى العلم بالعلم

الرضا بعد منه كما في قوله تعالى: "وَالرَّضَا بِمَا آتَاهُ اللَّهُ" (والرضا بما آتاه الله).

استعمل في ارضه
الصاحب

قبل الا حرمه بحكم
 الفروع فيصير كالفروع
 الفروع فيصير كالفروع
 قبل البذر الذي يتفرع منه
 فلهذا لم يرد في الا حرمه
 قبل التبرع الى الا حرمه
 كانت الاجرة عينا لم يرد
 انما يجب اجرة المثل فيما اذا
 ان يكون اجرة المثل فيما اذا
 الاستحباب اجرة المثل فيما اذا
 الاجرة قبل التبرع بحكم
 اي عين فعل الاجرة بحكم
 على هذا اذا استاجر رصدا بوجه
 ١٣٢

أن لم يخرج شيء من الأرض لأن الشراكة في الخارج دون غيره فلا يستحق غيره بخلاف ما إذا
 فسدت المزارعة ولم يخرج شيء فإنه يجب أجر المثل للعامل في القيمة وإن أعقبت المزارعة والمجمل
 المتعاقدين على المضي في العقد يجب من أي عن المضي لأرب البذر فإنه لا يجبر على المضي
 لأنه لا يتوصل على الوفاء بالعقد إلا بتلافى البذر وفيه ضرر فلا يجبر على ذلك كالأستاذ
 أجبر الهدم داره ثم بدا لصاحب الدار الهدم لم يجبر على ذلك فكذلك هذا فلماذا اعتنع
 الذي ليس قبله البذر فإنه يجبر على المضي لأن الوفاء بلا ضرر يلحقه فإن لم يرب الأرض
 والبذر من قبله بعد فأكرب الأرض للعامل فلا شيء للعامل في عمل الكربة علمه لا يتقوم بخلاف
 ولا خارج هذا قالوا هذا الجواب في الحكم كمن فباينه وبين الله تعالى يجب ليسترضى العامل
 يعطى مثل أجر مثله لأنه إنما اشتغل بأقامة هذه الأعمال ليحصل الحق بالخارج فإذا أخذ الأرض منه
 غره فيفق أن يطرد بغيره وإن فسدت المزارعة فالخارج لأرب البذر لأنه ناملد وإنما يستحق الآخر
 بالتسمية وإن فسدت يكون إنما أكرب البذر ولا خارج المثل فلو كان البذر من قبل ريب الأرض
 قلل على أجر مثل علمه وإن كان البذر من قبل العامل قلل ريب الأرض أجر مثله أرضه ولكن عند
 إلى حيفة وإلى يوسف ولا يزال أجر المثل على ما شرط به في المزارعة لرضا بسقوط الزيادة
 وعند محمد له أجر مثله بالغاً بالبيع وتبطل المزارعة بموت أحدهما أي أحد المتعاقدين فلو كان
 دفع الأرض إلى ثلث سنين قلما ثبت الزرع في السنة الأولى ولم يحصد ومات ريب الأرض
 ترك الأرض في يد المزارع حتى يحصد الزرع ويقسم بالشرط وتنقض المزارعة في السنتين
 الباقيتين لأن في بقاء العقد في السنة الأولى مراعاة الحقيق حق المزارع والورثة
 وفي القطع إبطال الحق للعامل ولو مات ريب الأرض قبل المزارعة بعد فأكرب الأرض حفره لانه
 تنقض المزارعة لأنه ليس في ذلك اتلاف على المزارع ولا شيء للعامل بمقابلة العمل لأنه
 يتقوم بالخارج ولا خارج فلا يجب شيء وتنقض المزارعة بدين الحق صاحب الأرض يجوز له
 إلى بيعه الأرض بيع الأرض هذا قبل أن يثبت المزارع ولو ثبت لم يبيعه من فالدن حتى

[illegible]

3334

عالي العمل والقياس مع الفار
بجهد ١٢ فان كان سب
الارض حاسب له الزرع وان كان عاديا فخذ
واجر مثل ارضه ان كان عاديا فخذ
مثل زبده ومقدار النقص يا فخر من
اجر مثل الارض ثم تصدق بالفضل
عند الطرفين خلافا لابي يوسف
والنظم ١٢ نقاب
وان لم ينبت شيء فونبت
في اجر المثل للمعداي
وصية او مثل حرم
رض

२६

البيان كان في غاية
البيان كان في غاية
البيان كان في غاية

على كتاب المزارعة
على كتاب المزارعة
على كتاب المزارعة

في حق المزارعة
في حق المزارعة
في حق المزارعة

وقال الشافعي ما لك من المساقاة جائزة ولا يجوز المزارعة المتبعا للمساقاة وشرط التبعية
عند مالك ان يكون الاصل ضعف التبعة لان به يتحقق التبعية الا انها يصح بل ذكر المدة
لان كسرك الثمر قما معلوما عادة فصارت المدة معلومة وان تقدم او تاخر فذلك ليس
وتقع العقد على اول ثمر يخرج لاننا نيقنا ان العقد يتناول اول الثمر فيما وراء ذلك بشك
فلا يثبت الا بالتيقن ولو رفع رطوبة قد انت هي جذاها حتى ان يقوم عليها ويسقطها حتى
بذرها على ان لم يرق الله في ذلك من بذرها فهو بينهما نصفان ولم يسم جاز استفسارنا
واذكر ان الرطبة كادرك الثمر في ان لا يشترط بيان المدة لان كادرك البذر وقتا
معلوما عند المزارعين والبذر انما يحصل بعمل العامل فاشتراط لناصفة يكون بينهما
والرطبة لصاحبها ولو دفع الاصل لرطبة على ان يقوم عليها حتى ينهيها بوليها رطبة طهر
نباها على ان الخارج بينهما فهو فاسدة لانه ليس لذلك نهاية معلومة في العادة وجميعا المدة
في المساقاة يفسد اذا لو رفع اصل الرطبة نابتة في الارض مساقاة ولم يسم او اكثر فهذا
على وجهين فان لم يكن لجزارها وقت معلوم فالعقد فاسد ان كان لجزارها وقت معلوم فانه
جائز ويقع على الجزرة الاولى وهذا لان الرطبة مما يراى طولها بطول المدة فحتى لم يكن وقت الجزر
كان مدة المعاملة مبهمة بخلاف الثمر لان مدة ادراكها وقتا معلوما اذا بلغ ذلك لا يزداد بعد ذلك وان
طوى الزمان اما الرطبة فيجوز دفعه فظهر ما ذكرنا من تفصيل المسائل انه ليس المراد به اذا رفع رطبة
لا يشترط بيان المدة ويمتد لك البذر الرطبة ولا توجه ان يقا ان الغالب البذر فيها غير مقصود بل
في سنة ستة مرات واكثر وان اريد البذر يصدم مرة ويترك في المرة الثانية الى ان يدرك البذر ففيها
لا يوجد البذر ينبغي ان يقع على السنة الاولى وذكر مدة لا يخرج الثمرة فيها كما اذا رفع بخلا او شيئا او كراما
شهر معلوم يعلم ان لا يخرج ثمرة في تلك المدة يفسد هاهنا المقصود الشكر في الخارج وهذا الشرط يمنع المقصود
فيكون مفسد للعقد بخلاف ذكره قد يخرج الثمر فيها وقد لا يخرج فيها بل يتاخر عنها فانها لا يفسد هاهنا
موقوف فان خرج الثمر في تلك المدة فهو بينهما على ما شرط الصحة العقد فان لم يخرج فيها بل يتاخر عن تلك

المزارعة لا يجوز المساقاة ولا يجوز
المزارعة لا يجوز المساقاة ولا يجوز
المزارعة لا يجوز المساقاة ولا يجوز

في حق المزارعة
في حق المزارعة
في حق المزارعة

على كتاب المزارعة
على كتاب المزارعة
على كتاب المزارعة

ما ينبغي ان يلاحظ في هذه المسئلة ان الموضع المذكور هو موضع حريم البئر لا موضع البئر نفسه
 فانه لا بد ان يكون الموضع المذكور هو موضع حريم البئر لا موضع البئر نفسه
 فانه لا بد ان يكون الموضع المذكور هو موضع حريم البئر لا موضع البئر نفسه

فان لم يحصل بدفعه الى غيره ليحصل المقصود وانما شرط ترك ثلث سنين لانه اذا عمل بحسب ما الى
 ان يرجع الى وطنه ونهيا اسبابه ثم يرجع الى ذلك الموضع فيجيبه فيعمل له من البيرة للرجوع الى وطنه
 سنة لان دلمه الاسلام يقطع من ادناها الى اقصاها سنة فلعلمه انما يخرج في اقضاء طرفه الاسلام
 وبلده في طرف الآخر من دار الاسلام لا صلاحه في وطنه سنة وللرجوع الى ذلك الموضع سنة
 وهذا من طريق الديانة واما في الحكم اذا احياها انسان قبل مضي هذه المدة فهي له لتحقق
 منه دون الاول ومن حفر بئر في ارض موات بالاذن من الامام عند اليقينة وبغير اذنه ايضا
 عند هماقله حريمها للعطن والعطن من اهل الابل ومردكها حول الماء وبير العطن هي التي
 ينزح الماء منها باليد والناضح هو البعيد وبير الناضح هي التي ينزح الماء منها بالبعير وانما يضاف
 ليفرق بين ما يسقى منه باليد وما يسقى منه بالناضح اربعون ذراعا من كل جانب
 لان حافر البئر لا يتمكن من الانتفاع ببيرة الابل بما حولها فانه يحتاج
 الى ان يقف على شفير البئر ليسقى الماء والى ان يبني على شفير البئر ما يركب
 عليه البكرة الى ان يبني حوضا يجتمع فيه الماء والى موضع يقف فيه المواشي
 عند الشرب والى موضع تنام فيه مواشيه بعد الشرب والى موضع
 القيام واستحقاق الحريم لذلك وقدره الشرع اربعين ذراعا ثلث اربعون ذراعا
 من الجوانب الاربعة من كل جانب عشرة اذرع وفي القول الاصح اربعون ذراعا من كل جانب
 والذراع هو المكسر وهو ست قبضات وهو ذراع العا واما وصف بالمكسر لانه نقص
 بقبضة من ذراع الملك وهو من بعض الاكاسه لا لكسي الاخير اذا كان ذراعه سبع
 قبضات كل قبضة اصابع وهذا عند اليقينة وعندهما حريم البئر الناضح ستون ذراعا
 والحريم للعين خمسائة كذا في كل جانب في القول الاصح وعند بعضهم خمس مائة
 ذراع من الجوانب الاربعة من كل جانب مائة وخمسة عشر ذراعا ومنع غيره من الحفر فيه اي
 في حريم البئر لان حريم البئر صار ملكا لصاحب البئر ضرورة تمكنه من الانتفاع بما فيه يمكن

فان لم يحصل بدفعه الى غيره ليحصل المقصود وانما شرط ترك ثلث سنين لانه اذا عمل بحسب ما الى
 ان يرجع الى وطنه ونهيا اسبابه ثم يرجع الى ذلك الموضع فيجيبه فيعمل له من البيرة للرجوع الى وطنه
 سنة لان دلمه الاسلام يقطع من ادناها الى اقصاها سنة فلعلمه انما يخرج في اقضاء طرفه الاسلام
 وبلده في طرف الآخر من دار الاسلام لا صلاحه في وطنه سنة وللرجوع الى ذلك الموضع سنة
 وهذا من طريق الديانة واما في الحكم اذا احياها انسان قبل مضي هذه المدة فهي له لتحقق
 منه دون الاول ومن حفر بئر في ارض موات بالاذن من الامام عند اليقينة وبغير اذنه ايضا
 عند هماقله حريمها للعطن والعطن من اهل الابل ومردكها حول الماء وبير العطن هي التي
 ينزح الماء منها باليد والناضح هو البعيد وبير الناضح هي التي ينزح الماء منها بالبعير وانما يضاف
 ليفرق بين ما يسقى منه باليد وما يسقى منه بالناضح اربعون ذراعا من كل جانب
 لان حافر البئر لا يتمكن من الانتفاع ببيرة الابل بما حولها فانه يحتاج
 الى ان يقف على شفير البئر ليسقى الماء والى ان يبني على شفير البئر ما يركب
 عليه البكرة الى ان يبني حوضا يجتمع فيه الماء والى موضع يقف فيه المواشي
 عند الشرب والى موضع تنام فيه مواشيه بعد الشرب والى موضع
 القيام واستحقاق الحريم لذلك وقدره الشرع اربعين ذراعا ثلث اربعون ذراعا
 من الجوانب الاربعة من كل جانب عشرة اذرع وفي القول الاصح اربعون ذراعا من كل جانب
 والذراع هو المكسر وهو ست قبضات وهو ذراع العا واما وصف بالمكسر لانه نقص
 بقبضة من ذراع الملك وهو من بعض الاكاسه لا لكسي الاخير اذا كان ذراعه سبع
 قبضات كل قبضة اصابع وهذا عند اليقينة وعندهما حريم البئر الناضح ستون ذراعا
 والحريم للعين خمسائة كذا في كل جانب في القول الاصح وعند بعضهم خمس مائة
 ذراع من الجوانب الاربعة من كل جانب مائة وخمسة عشر ذراعا ومنع غيره من الحفر فيه اي
 في حريم البئر لان حريم البئر صار ملكا لصاحب البئر ضرورة تمكنه من الانتفاع بما فيه يمكن

فان لم يحصل بدفعه الى غيره ليحصل المقصود وانما شرط ترك ثلث سنين لانه اذا عمل بحسب ما الى
 ان يرجع الى وطنه ونهيا اسبابه ثم يرجع الى ذلك الموضع فيجيبه فيعمل له من البيرة للرجوع الى وطنه
 سنة لان دلمه الاسلام يقطع من ادناها الى اقصاها سنة فلعلمه انما يخرج في اقضاء طرفه الاسلام
 وبلده في طرف الآخر من دار الاسلام لا صلاحه في وطنه سنة وللرجوع الى ذلك الموضع سنة
 وهذا من طريق الديانة واما في الحكم اذا احياها انسان قبل مضي هذه المدة فهي له لتحقق
 منه دون الاول ومن حفر بئر في ارض موات بالاذن من الامام عند اليقينة وبغير اذنه ايضا
 عند هماقله حريمها للعطن والعطن من اهل الابل ومردكها حول الماء وبير العطن هي التي
 ينزح الماء منها باليد والناضح هو البعيد وبير الناضح هي التي ينزح الماء منها بالبعير وانما يضاف
 ليفرق بين ما يسقى منه باليد وما يسقى منه بالناضح اربعون ذراعا من كل جانب
 لان حافر البئر لا يتمكن من الانتفاع ببيرة الابل بما حولها فانه يحتاج
 الى ان يقف على شفير البئر ليسقى الماء والى ان يبني على شفير البئر ما يركب
 عليه البكرة الى ان يبني حوضا يجتمع فيه الماء والى موضع يقف فيه المواشي
 عند الشرب والى موضع تنام فيه مواشيه بعد الشرب والى موضع
 القيام واستحقاق الحريم لذلك وقدره الشرع اربعين ذراعا ثلث اربعون ذراعا
 من الجوانب الاربعة من كل جانب عشرة اذرع وفي القول الاصح اربعون ذراعا من كل جانب
 والذراع هو المكسر وهو ست قبضات وهو ذراع العا واما وصف بالمكسر لانه نقص
 بقبضة من ذراع الملك وهو من بعض الاكاسه لا لكسي الاخير اذا كان ذراعه سبع
 قبضات كل قبضة اصابع وهذا عند اليقينة وعندهما حريم البئر الناضح ستون ذراعا
 والحريم للعين خمسائة كذا في كل جانب في القول الاصح وعند بعضهم خمس مائة
 ذراع من الجوانب الاربعة من كل جانب مائة وخمسة عشر ذراعا ومنع غيره من الحفر فيه اي
 في حريم البئر لان حريم البئر صار ملكا لصاحب البئر ضرورة تمكنه من الانتفاع بما فيه يمكن

لما استتمت عليه في العام
 الكلي لا يجوز ان لا يملك
 ولو استتم البعض منه اجماع على
 النسخ كذا في الفقه
 عند الشئين ان لا يملك
 حتى يردى بالاعتقاد
 كما في النعمان والاعتقاد
 الى ان ليس الكرى على
 لانهم جميع من في الكرى
 البعض اولى كذا في الكرى
 وقال بعض المتأخرين انهم
 يجوزون عليه كذا في النسخة

فهمستأ
 وقال بعض المتأخرين انهم
 يجوزون عليه كذا في النسخة

عام من وجه وخاص من وجه ونهر مملوك دخل ماءه في القسمة وهو خاص من كل وجه والفاصل
 بينهما استحقاق الشقة وعدل ومؤنة كرى نهر مملوك ولم يدخل ماءه في المقاسم على السلطان من بيت
 المال لان ذلك من حاجة عامة المسلمين مال بيت المال بعد بلصالحهم فان لم يكن فيه اى
 في بيت المال شئ فحق العامة يجبر السلطان على كرهه الا انه يخرج له من كان يطيقه ويجعل
 مؤنته على المياسر الذين لا يطيقونه بانفسهم ومؤنة كرى نهر مملوك ودخل ماءه
 تحت القسمة سواء كان علم من وجه او خاصا من كل وجه على اهله لا على بيت المال
 من اعلاه الى من اوله لا من اسفله ومن جاوز الذين يكون من امرضه برى من الكرى
 ولم يكن عليه كرى باقى النهر وهذا عند الخليفة من وعندها مؤنة الكرى عليهم جميعا من
 اوله واخره بحصص الشرب والارضين بياضه ان شركاء النهر اذا كانوا عشرة فمؤنة الكرى
 على الباقيين اقساما ان يجاوز ارضا اخرى ثم يكون على الباقيين اثما ناعل هذا التفصيل
 الى اخر النهر عنده وعندها المؤنة عليهم اقساما من اول النهر الى اخره وبقول ابي حنيفة
 اخذوا في الفتوى ثم اصابى برى عن الكرى اذا جاوز حد ارضه كما ذكرنا وهو الاصح ومنهم من
 بعض مشائخنا ان الكرى اذا انت هي الى فوهة ارضه من النهر فليس عليه شئ من المؤنة واذا
 جاوز الكرى ارض رجل سقط عنه مؤنة الكرى قبل هله ان يفتح الماء ليسقى ارضه قيل له
 ذلك لان الكرى قد انت هي في حقه وقيل ليس ذلك ما لم يفرغ الشركاء من الكرى وللتحرر عن
 هذا الخلاف جرى الرسم ان ياخذ في الكرى من اسفل النهر او يترك بعض النهر من اعلاه حتى يفرغ من
 وليس على اهل الشقة ثلث من الكرى وصح دعوى الشرب بلا ارض استحسانا والقياس انه لا يصح
 لان شرط الدعوى اعلام المدعى في الدعوى والشهادة والشرب مجتمعا لا يقبل الاعلام و
 وجه الاستحسان ان الشرب قد يملك بغير الارض اذا اوصية وقد يباع الارض بدون
 الشرب وهو مرغوب فيه مستغف به فيجوز فيه الدعوى وان اخضع قوم في شرب من النهر
 بينهم لهم عليه ارضى قسم الشرب بقدر ارضهم لان الظاهر ان حق كل منهم من

من اهل النهر
 عند المتأخرين كذا في الظاهر
 وذكر في الكفاي انه يملك بعض النهر
 من اعلاه حتى يفرغ من اسفله
 جامع الرهون
 سقى الارضى والحاجة الى ذلك
 يختلف بقدر الارضى وكثرة ثباتها
 والظاهر ان حق من يملك النهر
 بقدر ارضه وقدر حاجته الى الشرب
 الطريق اذا اختلفت فيه بين
 الطريقين في الطريق والاعية
 حيثما يكون في الطريق
 وسعة الدار وليس في الشرب
 على الا سفل ولكن على كره
 فان تراضوا على ان الاعية
 فان تراضوا على ان الاعية
 حتى شرب مجتمعا اصطلاحا
 ان يملك كل منهم في نهره جاز وكذا
 ان يملك كل منهم في نهره جاز وكذا

الشرب
 من نهر مجرى
 على ارضه
 ان يملك كل منهم في نهره جاز وكذا
 ان يملك كل منهم في نهره جاز وكذا

یوں

من يجوز الاستبدال من غير شرط ولا
في الارض من الربع ومن لا يفتى به وقد شرعنا
بعض فان خلت القضاة جعلوه حيلة
الى ابطال اكثر اوقاف المسلمين و
فعلوا ما فعلوا من افي زانته ولم الزمان
فيه اثر من الوقت فيستبدل به عليه مع
من اخرج من امه تعالى ان يكره
بغير ذلك الا ان التوكيد اوقف بالبيع
من التوكيد الا ان التوكيد اوقف بالبيع
وغيره ولو اجماع الباقى فلا يبدل الا
ما جرى القصور الدخل وقيل يجوز دفع
شئ منه الى عالم لم يفتح فيه نخط الباقى
كما في الجواهر عن تغذد الاستبدال
بياعه ويشترى عند تغذد وشراء
بما عجز المصنف الموقر والاسلام
وجاز بيعه وعن شمس القامحى
آخر تبينه وعن شمس القامحى
اذا اوقف اوقفه بطالبه كما في الجواهر
ان يصغر اوقفه بطالبه
قصصتانى

نقاية الروايات
في الحديث
منهم من الشبهة
اللامع
الظاهر منها قال ولا يعين
نفي له عنهم ما لم يبين
والادب موضعها ولا وجه
القدم ومن على عدم
يجوز ان في حيفته
ومن في يوسف بعض
لي ذراعيها ايضا لانه يبدو
من
منها عارة وما على
الاعضاء من نظره من حاس
عليه السلام من شبهة
الاجنبية عن الفتية
الانكسار

عند ثلثها ان لا يفتقر
وفيها ثلثه ان لا يفتقر
القاضي او ان لا يفتقر
من حاشيها ان لا يفتقر
من حاشيها ان لا يفتقر
من حاشيها ان لا يفتقر

عند ثلثها ان لا يفتقر
وفيها ثلثه ان لا يفتقر
القاضي او ان لا يفتقر
من حاشيها ان لا يفتقر
من حاشيها ان لا يفتقر
من حاشيها ان لا يفتقر

بالسماح على الامم
قسطا
والفرض واليمين والركبتين
فيمنع من الشر والركبتين
والاذن والعين والعضد والساعد
والكتف والقدم ومنع عنه
والساق والقدم ومنع عنه
ابن مقاتل من امه الغير الى
ما سوى الركبة في الركبة
ما سوى الركبة في الركبة

اليه من الرجل يباح مسه فان ما ليس بعورة يجوز مسه كما يجوز النظر اليه وينظر المرأة
من المرأة ومن الرجل مما كان اولا سوى ما بين السرة الى الركبة وعن أبي حنيفة ان نظر
المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى ذوات محارم حتى لا يباح لها الى النظر الى ظهرها وبطنها
والاولى احرى وينظر الرجل من محرمه بنسب او رضاع او مصاهرة ومن امه غيره الى
وجهها وراسها وساقيها وعضدها وكل ما وراء الظهر والبطن والفخذ وكما يجوز النظر
الى هذه المواضع يباح للمس وانما يباح النظر للمس اذا من الشهوة على نفسه وعليها اما اذا
خاف الشهوة على نفسه او عليها فلا يجز له ذلك ويجز ان يخلو ويسافر محرمة فان احتاجت
الى الاكراب لا تزال فلا بأس بان يمسه من وراء ثيابها وياخذ ظهرها وفخذها وما تحتها
اذا من الشهوة فان خاف على نفسه او عليها يقين او ظنا او شكاف فيعتب ذلك بجده ثم ان امكنها
الركن بنفسها يمتنع عن ذلك اصلا فان لم يمكنها يتكفف بالثياب لئلا يصيبه حرارة عضو وان لم
يجز التشديد فيع الشهوة عن نفسه بقدر الامكان وينظر الرجل من الحرمة الاجنبية الى الوجه والكفين
لانها يحتاج الى ابداء وجهها في المعاملة مع الرجل الى ابداء كفيها في الاخذ والاعطاء وموضع الضربة
مستثناة من قواعد الشرع وروى الحسن بن عمار في حيفه انه يباح في فرجها ايضا وعن أبي يوسف
انه يباح النظر الى ذراعيها ايضا وهذا اذا لم يكن النظر عن شهوة فان كان يعلم انه ان
نظر اشتهى لم يحل النظر الى شيء منها وكذا اذا شك في الاشتها وكان اكثر شرا به ذلك ولا يجز ان
يمس وجهها ولا كفيها وان كان يامس الشهوة وهذا اذا كانت شابة تشتهى فان كانت عورة لا بأس
بمصافحتها ومس يدها وكذا اذا كان شيخا يامس على نفسه وعليها فلا بأس ان يصافحها والصغيرة
ان كانت لا تشتهى يباح مسها والنظر اليها وينظر الرجل من السيدة الى الوجه والكفين كالحرمة
الاجنبى وقال مالك والشافعي نظره اليها كنظر الرجل الى ذوات محارم بشرط في حل النظر الامر
من الشهوة الا عند الضرورة كالقضاء فان القاضي اذا اراد ان يحكم يجوز ان ينظر الى
وجهها وان خاف ان يشتهى الشاهد اذا اراد الشهادة يجوز له النظر وان لم يأمن

الشهوة
قسطا
عند ثلثها ان لا يفتقر
وفيها ثلثه ان لا يفتقر
القاضي او ان لا يفتقر
من حاشيها ان لا يفتقر
من حاشيها ان لا يفتقر
من حاشيها ان لا يفتقر

تزيهية لان الكراهية بمعنى الكرامة لئلا يحصل بايا حنة تقليل الاله الجهاد وهذا كان سورة
ظاهر وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح وركى الحسن ابنيخيفة الكراهية في سورة كافي لينة وقيل
لا بأس بلبينه لانه ليس في شرب تقليل الاله الجهاد ولا يحل الضبع لانه من السباع قال الشافعي لا بأس
باليربوع اي مؤث مشتق وهو جلد عند الشافعي والغراب لا يبعم الذي ياكل الجيف هي جمع جيفة
وهي حنة الميتة المنتنة ولا يحل جبن ان مائ وقال الشافعي حر والاك يوكل جميع حيوان البحر
واستثنى الكلب والخنزير والانسان سوى سمك لم يطف وما الطافي الذي يمت في الماء
فهو حرام وقال الشافعي والاك لا بأس بأكلة الاصل في السمك عندنا ان ما تأسد في محل لا كما هو
منه فغير سبب لايحل كالطافي وان ضرب سمك فقطع بعضها يحل اكل ما بين منه وما بقي كأمي بسبب
كان ان وجد ان وجع في بطنها سمكة اخرى لان ضيق المكاسب لم يتأكد ان قتلها شيء من طيرة
اوغريه ولكن ان ماتت فجاء واجمعها في خطيرة لا يستطيع الخروج منها وهو يقدر على اكلها بغیر صيد
فيها لان ضيق المكاسب لم يتأكد اذا ماتت الشبكة وهو يقدر على التخلص منها او اكل شيء القاء في الماء
ليأكله فمات او يطف في ماء فتأخذ الماء فبقيت بيت البحر وماتت يوكل وان مات الحر الماء والبر
يوكل في رواية نوجوه لم يأت في الرواية الاخرى يوكل لان الماء لا يقتل السمك وحل الجراد وانواع السمك
والجرب والمماهي بل زكوة وقال مالك لا يحل الجراد الا ان يقطع لآخذ راسه وليشويه وحل غراب
الزرع لانه يلقط الحبوب ليس من سباع الطير والعقور وقال ابو يوسف ساء اباحيخيفة عن العقق
فقال لا بأس بنقلتها كل الجيف فقال انه يجتاط اى انة تاكل الحبة تارة ياكل الجيف قال ابو يوسف
يكره اكله لان غالب اكله الجيف وحل اكل الارنب معها اى مع الذكوة لانه ليس من السباع ولا من
الجيف فصار كالطبي كتاب الاضحية هي بضم الهاء وكسر اسم ما يذبح في ايام النحر
بنية القرية لله تعالى وجمعها الاضاحي وقال خزيمة وخميا كراهية عهدا واخوات
واضحى وبه سمي يوم الاضحية اعلم ان القرية المالية نوعان نوع بطريق التملك كالصدق
ونوع بطريق الاتلاف كالاعتاق وفي الاضحية اجتمع المعنيان فان القرية بارة الدم ولا تخم تضدق بالاله

[illegible]

مفتی محمد شفیع

المصاحفة المصاحفة

على القطع مع الدال على
مشاركة الـ

ذكر الذئبة يكون دالا
المستفاد

من القبيح وهو ان يتردد
الذكيه وانما

الحال ليدفع التورم السا
الطريقين

مجموع الزكاة

عليه السلام اذا رايتهم قولا
 الجحيم واراد احدكم ان يضيح
 فليمسك عن قوله وقل الشافعي وذكر الطحاوي وانها
 مسلم واخره من وجوبه وجوبه
 بينا في الوجوب من وجوبه
 فانه عليه السلام من وجوبه
 ولم يضح فلا يفرق بين وجوبه
 رواه احمد وان باقة وجوبه
 في الوجوب لا يفرق بين وجوبه
 عيسى

وهو التملك وهي واجبة على كل حر مسلم مقيم موسر في يوم الاضحى عند ابي حنيفة ومحمد بن زفر
 والحسن وابي يوسف رواية عن ابي يوسف في الجماع سنة وهو قول الشافعي وذكر الطحاوي وانها
 عند ابي حنيفة واجبة وعند ابي يوسف سنة مؤكدة وهكذا ذكر بعض المشائخ الاختلاف والاصح
 انها واجبة عند اصحابنا ويجوز شاة من فرد وبقرة ولغيره اي من فرد الى سبعة افران كما
 يكن لفرد اقل من سبع وان كان نصيبا حرمهم والسبع يجوز عن الكل حتى لو ترك ابنا واهرا
 وبقرة فضحيا بها لم يجز لان نصيب المرأة الثمن قال لك يجوز البدنة عن ابن ميث واسبعة
 كلوا او اكثر ولا يجوز عن اهل البيت وان كانوا اقل من سبعة واذا جاز الاضحية على الشركة يقسم
 الشك اللحم فترانا انه موزون لاجزافا لان القسمة معنى التملك فيجوز الربوا الا اذا ضم معه اي
 مع اللحم شئ من كارع او جلده ففي جانب شئ من اللحم وشئ من الكارع ويكون في كل جانب
 شئ من اللحم وبعض الجلد ويكون من جانب لحم وكارع وفي اخر لحم وجلد وانما يجوز صرف اللحم
 الى خلافه وهو اشتراك ستة في بقرة مشترية لاضحية وهذا مستحسن وفي القياس لا يجوز
 وهو رواية عن ابي حنيفة وهو قول زفر لانها احدها للقرية فلا يجوز له ان يبيع شيئا منها بعد ذلك
 ولا يشترك تملك بعض الاضحية من الاخر ببدل وهذا بيع ولنا انه لو اشركهم معد في
 الابتداء بان اشتروا جملة جاز فكذا اذا اشركهم بعض الشراء قبل تمام المقصود وهذا لان
 الانسان قد يحتلج الى الاشتراك فانه قد يجد بقرة سمينة ولا يظفر بالشركاء وقت البيع
 فيشتريها ثم يطلب الشركاء فيها بعد ذلك وذات الاشتراك قبل الشراء احب لبعده عن الاختلاف
 وعن صورة الرجوع في القرية وعن ابي حنيفة انه يكره الاشتراك بعد الشراء ولا تجب
 عن ولده الصغير وان كان للطفل مال فقد قال بعض مشائنا يجب ان يضيح الاب والوصي
 من مال طفل عني عن ابي حنيفة وابي يوسف والاصح انه لا تجب ان في الكافي لانه ان كان
 المقصود الاتلاف فلا يلزمك في مال ولده كالاتفاق وان كان المقصود التصديق

ان لا يجوز البدنة كلها الا عن
 واحد لان الاراقة جازة في سبعة
 لا يجوز الا لاراقة جازة في سبعة
 جازة قال غزالي مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا يفرق بين سبعة
 عن سبعة ولا يفرق بين سبعة
 على اصل القياس ولا يفرق بين سبعة
 او خمسة او اربعة او ثمانية
 محمد بن ابي حنيفة ويجوز عن سبعة
 محمد بن ابي حنيفة ويجوز عن سبعة
 فمن من دونهم ولا يجوز عن سبعة
 لعدم النقل فيه ولا يجوز عن ثمانية
 احدهم من السبع ولا يجوز عن ثمانية
 بعضه اذا خرج من السبع ولا يجوز عن ثمانية
 يجوز كل من ان يكون في ثمانية
 يجوز الواحدة عن اهل بيت واحد
 وان كانوا اكثر من سبعة ولا يفرق بين سبعة
 عيسى

فانما لا يجوز الا لاراقة جازة في سبعة
 جازة قال غزالي مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا يفرق بين سبعة
 عن سبعة ولا يفرق بين سبعة
 على اصل القياس ولا يفرق بين سبعة
 او خمسة او اربعة او ثمانية
 محمد بن ابي حنيفة ويجوز عن سبعة
 محمد بن ابي حنيفة ويجوز عن سبعة
 فمن من دونهم ولا يجوز عن سبعة
 لعدم النقل فيه ولا يجوز عن ثمانية
 احدهم من السبع ولا يجوز عن ثمانية
 بعضه اذا خرج من السبع ولا يجوز عن ثمانية
 يجوز كل من ان يكون في ثمانية
 يجوز الواحدة عن اهل بيت واحد
 وان كانوا اكثر من سبعة ولا يفرق بين سبعة
 عيسى

قوله وينقسم الخ
في جزئ المنطقان ينقسم المنطق
في جزئ المنطقان ينقسم المنطق
في جزئ المنطقان ينقسم المنطق

لأنها تأخذ عند اختيار المحس فان حضر له عينا وبين علامتها بان سمي من الدماء و
عدوها ووعائها ووكائنها حل للمنتقط الدعة اليه ولا يجب ولا يجبر على ذلك في القضاء بل
حجة وقا مالك والشافعي انه يجبر الدفع ان بين علة ولا باس بان يتنقم للمنتقط بها ان كان فقيرا لانه
عمل الصدق ولا اى ان لم يكن فقيرا لا يصرفها الى نفسه وقال الشافعي للغوص في انفسه بحكم
القرض بل تصدق بها على الغير لو كان التصديق على اصله كابويه وفرعه كولد وعمره
ان كانوا فقراء وتدابير اخذ الابن لمن قوى قدر عليه لما في اخذ من احياء حتى المالك و
وترك الضال قيل احب لانه لا يبرح عن مكانه فيأتي به مالكة فياخذه بخلاف الابن فانه
فر من صاحبه ثم اعادوا الضأ هو المملوك وصل الطريق الى منزلته وقيل اخذ الضأ افضل و
ينبغي للمراد ان ياتي بالابن الى الامام بخلاف اللفظة لانه يقدر على حفظها بنفسه عادة ولا يقدر
حفظ الابن بنفسه عادة ولزاد اى المراد الابن قنا او مدبرا او ام ولد من مدة سفر واكثر
الجعل امر يعنى انهما وان كانت القيمة اقل منها وان لم يعد لها وهذا عند ابى يوسف وعند محمد
يقض ببقية الادرها لان وجوبه ينشأ احياء لحقوق الناس نظر اليهم ولا نظر في ايجاب
بره لا يساو ذلك وله ان هذا تقدير عرفا شرعا بالاجماع وقد رده بل تعرض بقيمة العبد فيجب
اتباعوا الشافعي لا جعل له الا بالشرط ان تشهد انه اخذ له لرح فالاشهاد عليه حتم اى
عند بيمينته ومحمد حتى لو رده من غير ان يشهد عند اخذه لا جعل له عندهما
ولزاده من الاقل منها اى مدة السفر بقسطه فيقسم الاربعون على ثلاثة ايلم او بقدر الرخم
في الرح بادون مدة السفر باصلا محهما او يفوض الى رأى القاضى فان ابق منها اى من
المراد لم يضمن لانه امانة في يده ولا جعل له وهذا ان شهد على نفسه انه ياخذها للرح فان
لم يشهد فلا شئ له من الجعل فضمنه ان ابق منه كما ذكرنا في اللفظة واذا قال الرجل
لغيره ان عبتك قد ابق فان رجعت فخذها ففقا المامون نعم ان كان المأمو وجده على مسير
ثلاثة ايام فاخذ ورده على المولى فلا جعل له لان المولى قد استعان منه في رد المأمو

قوله وينقسم الخ
في جزئ المنطقان ينقسم المنطق
في جزئ المنطقان ينقسم المنطق
في جزئ المنطقان ينقسم المنطق
قوله وينقسم الخ
في جزئ المنطقان ينقسم المنطق
في جزئ المنطقان ينقسم المنطق
في جزئ المنطقان ينقسم المنطق

لحقائق
تبيين

فيما خذها من غير
فيما خذها من غير
فيما خذها من غير
فيما خذها من غير

~~166~~

في مكان الجلوس بل
في آخره

نقدیم
سلطان
خاص فی جلیسہ و
والا جلیسہ

والاخر عن كذا

سبحان الله العظيم
والله اعلم بالصواب

حضرت یحییٰ و زکریا علیہ السلام

۱۲۱

مجلس العلماء

مختلف
عمر بن حفص بن عبد الرحمن بن الحكم
١١١١

ومن جرت عادته قبل القضاء مهاداته لانه لا يطرأ الا بقضائه بل باعتبار المعتاد بينهما
قد راعاه ولو زاد الجهد والرياسة اذ لم يكن لها خصوصية فلو كان للقب خصوصية لا يقبل
هدية وكذا لو وقعت من اعتاد المهاداة خصوصية لا يقبل ايضا لثبوتها ولا يحضر دعواه اذ
كان عامة الصحيح ان المضيف لو علم ان القاضى لا يحضر الدعوة لا يتخذها ان هي خاصة وان
كان يتخذها فهي عامة وان كان بين القاضى والمضيف قرابة يجيبه وان كان الدعوة خاصة
اجابة دعوته صلة الرحم وكذا ذكره الخصاوص وذكر الطحاوي ان على قولين ينفقه لا يجيب الدعوة
الخاصة للقب وعلى قولين يجيب كل هدية ويسوي بين الخصمين اذ حضر احدهما واقتبالا
لقوله عليه السلام اذ ابتلى احدكم بالقضاء فليستوي بينهما في المجلس لاشارة والظر ولا
يسار احدهما ولا يضيفه ولو اضاف الخصمين جميعا فليس به باساقف المبسوط لا ينبغي ان
يضيف احد الخصمين الا ان يكون معه خصمه ولا يضيء في وجه احدهما لا تجري على
ولا يخرج معه ولا مع غيره لانه تدفعها بته ولا يشير اليه لان في الاشارة الى احد كسر قلب الآخر
ولا يلقنه حجة لانه عانة لاحد الخصمين وكذا لا يلقن الشاهد يقول له اشهد بكذا واستحسن
التلقين للشاهد ابو يوسف فان الشاهد قد يحصر في الكلام لمجانة مجلس القاضى فيترك الشاهد
والاشارة فكان تلقيه احياء لحقوق المسلمين فيما اقره فيه بان لا يستفيد الشاهد بتلقيه
علم واذا ثبت المدعى الحق عند القاضى بحبس الخصم كالفرع بمرأها مصلحة فالصحيح ان التقدير
في الحبس هو الى رأى القاضى لان الحبس لا تراجار دلهما يختلف في حال الناس وقيل بحبسه شهرين
او ثلثة اشهر عن بينة انه مقدر بشهر واحد عن ستة اشهر وعن اربعة اشهر بطلب الى
الحق حبس الخصم ان لم يتبع الحق عن الايفاء بعد امر القاضى بالايفاء واثبت الحق بالبيئة
فانه اذا ثبت بالبيئة ظهر مطلبه بانكاره فيحبسه كما ثبت الحق لان الحبس جزاء الظلم
وبالمطل يصير ظالم القوله عليه السلام مطل الغف ظلم واما اذا ثبت الحق بالاقرار
لم يعرف مطله في الحال فلا بد ان يامر القاضى بالايفاء فاذا امتنع

كما في السور
 معها اومع احدهما اومع
 باس في غيره كذا في التبيين
 ع
 حتى يغلب على ظنه انه كان له ان يظهره
 والمكان والبال فلا معنى لتقديره ولما جاز
 فيه من التقديرين اوضح ان اوله في السور
 او تحت او تحت بعض الاكثية في
 تقديرهما وعند اكثر من نصف
 التقدير كما يجب اربعة اشهر
 في الكثرة اربعة اشهر
 كما اذا ترك لفظ ليرى من الالة
 اوضح في الكلام اتم الشهادة والاشارة
 بنقطة كافي في الكرامة وفيه اشتار
 بانه كره التيقن في عند الظرفين
 وينبغي ان يقع بعد الالة انكر منهارة
 في مسائل القضاء كما في قوله
 انه لا يكره متيقن احداث دين
 الاخر بالاجماع واعلم في

فمن أين الطمع الصالح ۱۲
 وبعبارة أخرى: ما هو الغرض من الطمع الصالح؟
 والواجب أن نعرف أن الغرض من الطمع الصالح هو
 إغناء النفس بغير إغناء الآخرين، وإغناء النفس
 بغير إغناء الآخرين، وإغناء النفس بغير إغناء الآخرين.

او نفاس او غضب او جوع او عطش
بحيث لا يسمعون

الحبس ان يكون في موضع ليس
فرض ولا جنازة ولا يصدر عن
لجى رمضان ولا اعطى كفيلا ولا
فيوفى ولا يخرج الموت قريب
لم يوصى من يغسل ويكفن الا اذا
تقرت الولادة وفي رواية يخرج
وان كان له من مرض مضاعفة
والاخرى لا يخرج لمعالجة وان
جارية عليه في السجى موضع سرة
لان اقتضاء شهوة الفرج كقتضاء

حبس فيما اى في دين لزمه بعقد كالكفالة والمهر لان التزام المال باختياره دليل بغير
اذا ظاهر انه لا يلزم الا ما يقدر على ادائه او بدل مال حصل له كالقرض والقرض فانه ظن
قدرة بما دخل في ملكه وكذا يحبس الزوج في نفقة عرسه ويجبس الاب في نفقة ولده لا
النفقة لحاجة الوقت فهو بالمنع قصد في هلاكه ولا يحبس الاب في دينه الولد لان الحبس
نوع عقوبة فلا يستحق الولد والده بخلاف النفقة الولد فانها دفع اهلاؤه وفي غيرها
اى في الزمته الى الآخر مثل الاعراض المعصوبات ومثل الديارات وامرئ الجنايات
وصمان اعتاق عبد المشرك وبذل الكتابة لا يحبس ان ادعى فقره وقال انا فقير
لان الاصل في الادعى الفقر الا اذا قامت بينة بضده اى الغنى فم يحبس ثم شرع
فيما يفعله القاضى اذا كان الخصم حاضرا ولم يكن حاضرا فقال وان شهدوا
على خصم حكم بها اى بالشهادة لوجود المحجة وكتب به اى بالحكم وهو اى كتاب
الحكم السجل فكتب القاضى حكمت بذلك او ثبت هذا عندى فان هذا حكم واذا شهدوا
على الغائب بل يكتب كتابا حكميا وهو كتاب القاضى الى القاضى وبالحقيقة نقل الشهادتين
يحكم القاضى المكتوب اليه ويشترط ان يكون الكتاب من معلوم الى معلوم في معلوم
اى المدعى به على معلوم اى المدعى عليه معلوم اى المدعى وهو مقبول في كل حقوق كالدين النكاح
بان ادعى رجل نكاحا على امرأة او بالعكس مراد كتاب القاضى بذلك والطلاق بان ادعت طلاقا
على زوجها او الشفعة والوكالة الوصية والورثة والقتل اذا كان حيا او النسب المحرم والميت الغصب
المحجوزة لان كل ذلك بمنزلة الدين الدين يعرف بوصف لا يجتزأ فيه الى الاشارة ولكن انى العقار
لا يعرف بالتقدير لا يجتزأ فيه الى الاشارة ولا يقبل في الاعيان المنقولة الثياب والعبيد الاماء
لحاجة الى الاشارة فيما ينقل عند الدعوى والشهادة وعن ابى يوسف رحمه الله ان يقبل في العبد
هكاهة لان الاباق يغلب في العبيد دون الاماء وعنه انه يقبل فيهما وعن محمد
انه يقبل في جميع ما ينقل وعليه المتأخرون قال قاضى الاسيبى ابى علي القوت

ووقع المقاصد بتم صفة
الحبس ان يكون في موضع ليس
فرض ولا جنازة ولا يصدر عن
لجى رمضان ولا اعطى كفيلا ولا
فيوفى ولا يخرج الموت قريب
لم يوصى من يغسل ويكفن الا اذا
تقرت الولادة وفي رواية يخرج
وان كان له من مرض مضاعفة
والاخرى لا يخرج لمعالجة وان
جارية عليه في السجى موضع سرة
لان اقتضاء شهوة الفرج كقتضاء
شهوة البطن وتعين في كل من
المواضع ولا ينبغي من دخل محلها
عليه ولكن لا يكون من المقتضى
لأن الذي في حبس في مقتضى
ورحم مادونه لان ما نفعه ظالم
واسد اعلم بالسجل كالحسين
على اى المسمى بالضم الضمان مع
والجيم وثبت الاسم الجيم
التشديد والفتح مع التثنية
كان في الكشاف في الفوائد
وقيل في الكشاف في الفوائد
الصك

ان اصلا لا يدخل في
ان اصلا لا يدخل في
ان اصلا لا يدخل في
ان اصلا لا يدخل في

۱۶
المغض فان من يغضبني الا من يغضبني
على امره فانه يغضبني على امره
مع امره فانه يغضبني على امره
مع امره فانه يغضبني على امره

مجلسه

وہاں سے کہیں کہیں

عنه خلاصه خلاصه

لا انا و ابنتي في الحب

بسم الله الرحمن الرحيم

عن حماد بن عمار عن أبيه عن جده عن علي بن الحسين عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لعنه الله من غلبته الغلبة فغلبته.

مؤلفی الضحیٰ اولیہ

منہ خلیفہ

بسم الله الرحمن الرحيم

دون غير، وهذا كما انه لا يوكل ويكيل بخلاف المأمور بأقامة الجمعية مطلقا حيث يجوز له استخلاف
الغير ان لم يؤذن له لانه على شرط الفوات لتوقيته وضيق الوقت ولا كذلك القضاء
الامن فوض اليه ذلك اي الاستمارة والتوكيل بان يقول السلطان للقاضي من شئت وبقول الموكل
للوكيل وكل من شئت ففي المفوض اليه الاستمارة صار للقاضي الثاني قاضيا من جهة السلطان
بجهة هذا القاضي في المفوض اليه التوكيل صار للوكيل الثاني من جهة الموكل لامن الوكيل الاول
ان نائبه وهو القاضي الثاني والوكيل الثاني لا ينزل بعزله وموته وان كان المفوض اليه موكل
اتفاقا ذلك لان في الوكاية ينزل الوكيل بموت موكله فالراجح ان الوكيل ههنا لا ينزل بموت
موكله ليس في الحقيقة نائبه بل هو اي نائب المفوض اليه نائب الاصل وهو السلطان في القضاء
الموكل اليه في التوكيل ففي التوكيل ينزل الثاني بموت الاصل هو الموكل الاول في القضاء لا ينزل بموت الاصل
السلطان فاما كالاقتضاء في التوكيل خاصة بالذكر في التوكيل واما في القضاء فلا اقتضاء ان النائب لا ينزل
بموت المتن وهذا اذا لم يقل الخليفة للقاضي الاول ول من شئت استبدل من شئت لم يقل الموكل
للوكيل مثله ذلك اما اذا قال فللقاضي الوكيل عزل النائب في غيره اي غير المفوض اليه فعل نائبه
وخصوه وافعل بغيره لكن وصل الخبر اليه واجاز هو اي غير المفوض اليه القاضي قصر في التوكيل الثاني
او كما الموكل الاول وقد قلنا في باب الوكالة يحتمل فعل النائب لانه اذا فعل بخصوه ففعل النائب يتحمل اليه
اذا فعل بغيره لكن وصل الخبر اليه لانه اذا انضم اليه ففعل بنفسه وكذلك اذا قدر الموكل
لان يتقدر بالتم حصل رايه وباعمل برأيه بول كل اي اذا قال الموكل للوكيل اعمل برأيك جاز له ان
يوكل غيره والقضاء في المجتهدين على خلاف مذهبه مثلا اذا قضى الحنفى يجوز بيع المدر برناسيا
لمذهبه او عامدا ينفذ عند ابي حنيفة وفي رواية عنه لا ينفذ ان كان عامدا وعندها
لا ينفذ في الوجهين لا ينفذ بامه وخطا عنه وعليه الفتوى كذا في الهداية وفي الصغرى
اذا قضى في محل الاجتهاد وهو لا يرى ذلك بل يرى خلافه ينفذ عند ابي حنيفة وعليه الفتوى
وفي الفصول محال الى المحيط والخيرة اذا قضى القاضي في فصل مجتهديه وهو لا يعلم

[illegible]

دلالة فلو جعل قاضي القضاة مكان
الاختلاف لان مناه المتصرف
في القضاء تقليد وعرضا وقال
الامام السنوسي ليس له الاختلاف
كافي العماد ولى ان القاضي
انما اذن بالاختلاف فاختلف
ان بالاختلاف جازم
ثم كافي الخلاصة ١٢

فقسنا ان يتخلف ثم رجلا

في القاضى على الحكم كالمادة
في القاضى على الحكم كالمادة
في القاضى على الحكم كالمادة
في القاضى على الحكم كالمادة

ولا على القاضى حكم من حكمه على عاقبة
اللائق في حقوق العباد قال القضا
لان درنة المقبول لو استوفى
السلطان جاز له ان يرفع
لانه من حقوقه ان يرفع
شخص الامنة بنى آدم وقال
القاضى في شرح ادب
يجوز التحكيم في القضا من قال
القدوف لا الاستيفاء اليها

عيسى
رواية عن محمد بن قيس
رواية الاصل في صحيح
رواية من الحقوق والغير
غير ادب القاضى والكتاب
شرح ادب العتاق والكتاب
للطوق والنفقة والدين
والشفقة والنفقة والدين
والشفقة والنفقة والدين
والشفقة والنفقة والدين

لا يكون الحاضر غائب عن الغائب شرط ما يدعى على الغائب شرط ما يدعى على الحاضر هذا قول
المتأخرين فانه على قول بعض المتأخرين فلنشر اعتبارا ايضا كما للسبب لان المدعى لا يتوقف على الشطب
على الشرط ايضا وصوره رجل قال لامرأة ان طلق فلان امرأتك فانت طالق ثم ان امرأة الحادعت الحاضر
ان فلانا طلق امرأتك فلا غائب قامت البينة لا تقبل منها هذه البينة ولا يحكم بوقوع الطلاق عليها
افتي بعض المتأخرين بقبول هذه البينة وانما لا يقضى على الغائب في صورة الشرط اذا كان الشرط يتضرر
به الغائب يكون فيه ابطال حق الغالب اما اذا كان الشرط لا يتضمن ضررا كما لو قال لامرأة ان
دخل فلان الدار فانت طالق ثم ان المرأة لو قامت البينة على ان فلانا قد دخل الدار
وفلان غائب تقبل هذه البينة ويحكم بوقوع الطلاق عليها ووجه التحكيم الخصمين من
صلح قاضيا اي بشرط في الحكم اهل القضا في غير حد وقود قالوا المخصيص الحد القود
يدل على جواز التحكيم في جميع المجتهدات كالكنديات بانها راجعة وفيه اليقين بالطلاق
المضار ونحوها وتخصيص المجتهدات بالذكري ليس لنفي الحكم عما عداها فان ما ليس للاختصاص
فيه مسامحة كالنات بالكتاب والسنة المشهورة والاجماع ولا شك في صحة التحكيم في ذلك فذكر
المجتهدات يدل على ان غيرها بالطريق الاول واذا صح التحكيم في جميع لقضايا لا يفتى بذلك
ويقول الاحتياج الى حكم المولى لان العوام يجاسرون على ذلك فيقل الاحتياج الى القاضى لانهما
اي الخصمين حكم بالبينة او بالنكول او لا قرار ووجه اخباره باقرار احدهما اي احد الخصمين بعد
شاهد حال ولاية يعني لو قال المحكم لاحدهما قد قررت عندي بهذا بكذا وكذا او قامت عندي
عليك بينة بهذا بكذا وكذا فاعده لو اعتد وقد لزمته ذلك وحكمت به لهذا وانكر المقضى عليه
ان يكون اقر عنده بشئ او قامت البينة عليه بشئ لم يلتفت الى قوله لانه اخباره حال
ولاية قائم مقام شهادة رجلين كالقاضى المولى اذا قال في حال قضاؤه لانه انسان قضيت
عليك لهذا باقرارك او بينة قامت عندك كذا فانه يصدق في ذلك ولا يلتفت الى انكار
عليه فكذا هذا لان يخرج من الحكم ويعز قبل ان يقول حكم عليك ثم قال المحكم بعد ذلك

حكمت

فقال
في القاضى على الحكم كالمادة
في القاضى على الحكم كالمادة
في القاضى على الحكم كالمادة

على المخبر والدعوى اخبار بحق المخبر على الآخر ولا نكاراخبار يفتي الحق على المخبر والشهادة
اخبار بحق المخبر على غيره ولكن يشترط ان يكون في مجلس القضاء ولفظ الشهادة هذا القيد
للسهادة ويجب الدعوى والشهادة بطلب المدعى ولا يسمع للشاهد كتمانها واسترها في المحرود افضل
للساهد فيها مخير بين الستر والاعلان لتردده بين جهتين اقامة الحد فالستر لكن الستر افضل
لقوله عليه الصلوة والسلام للذي شهد عنده ولو سترته بهنوبك لكان خيرا لك
ولكن يجب ان يشهد بالمال ويقول في السرقة اخذ ولا يقول سرقة احياء الحق للسرقة
منه ومراعاة لجانب الستر لئلا يجحد الجحد والشهادة على مراتب ونصابها للزنا اربعة رجال
لقوله تعالى لو جاء وعليه باربعة شهداء الآية والمقود وباقي المحرود غير حد الزنا
رجلان ولا يقبل في المحرود والقصاص شهادة النساء لحديث الزهري مضت الستة
من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفتين من بعده ان لا شهادة للنساء
في المحرود والقصاص ونصابها للبكارة والولادة وعيوب النساء فيما اى في موضع يطلم
عليه الرجال امرأة واحدة وعند الشافعي يشترط الاربع وعند مالك امرأتان وان كان
العين في موضع يطلم عليه الرجال كالاصبع الزائد مثلا لا يكفي شهادة امرأة ونصابها
لغيرها من الحقوق سواء كان الحق مالا او غيره مالا كالنكاح والطلاق والايام والوكالة و
الوصية والرجعة ونحو ذلك رجلان او رجل وامرأتان وقال الشافعي لا يقبل شهادة
النساء مع الرجال الا في الاموال وتوابعها كالاجل بشرط الخيار والاعارة والكفالة
وبشرط لكل اى جميع ما تقدم العدة الا الزنا عن محظورات دينية
لان من ارتكب غير الكذب من المحظورات فقد يرتكب الكذب ايضا وهي شرط
بوجوب العمل بالشهادة لاشترط اهلية الشهادة لان الفاسق اهل الولاية والقضاء
والسلطنة والامارة والشهادة عندها فغير العدل يجب على القاضي ان لا يقبل
شهادته اما لو قيل وحكم به صح وعن ابي يوسف ان الفاسق اذا كان وجها في الناس لم يرد

فقه سنی

القاضي القضاة في الصدق في شهادته

مكتشف
مكتشف
مكتشف

والقبول بعد ما

المؤمن والاسلام
قبل الحداثة

القضيل وفيه
قل الاملية اي
وبانه

الشيخ محمد بن عبد الله

تقبل شهادتي

۱۳۰۰

عن أبي عبد الله عليه السلام

عزاد جب
یوسف
مرد

فان الحكم يثبت على المدعى عليه البينة على ان لا يرد المدعى بنفسه لان الاقرار مما يدخل تحت الحكم يفيد القاضى على الزامه لانه لا يرتفع بالتوبة ولا ان الشاهد لم يشهد باظهار حشدة الفاعل يصير فاسقا وكذا تقبل على انهم عبيد لان الرق حق الله تعالى او شاربو خمر لم يتقارم لافيه احياء حق الله تعالى هو الحد او قد فقه والمقزوف يدعى كان فيه اثبات حق القذف فيه حق حق العبد حق الله تعالى الغالب حق الله تعالى او شركاء المدعى بان شهدوا بالمال مشترك فيثبت التهمة والشهادة تزد بالتهمة او انه استأجرهم المدعى لداء الشهادة واعطاهم الاجرة لها من مال الله كافي بيرة لانه خصم في ذلك ثم يثبت المجرم بناء عليه واقام المدعى عليه البينة على اني صالحت الشهود او دفعت اليهم كذا من المال لئلا يشهدوا على يهد الباطل فاذا شهدوا على فعلهم ان يردوا ذلك المال على فانه تقبل بينة المدعى عليه لان في محضرة لبصل المدعى عليه الى ماله حتى لو قال لم اعطهم المال لم تقبل لان فيه اظهار الفاحشة بلا ضرورة وشرط موافقة الشهادة المدعى لان الشهادة لاجل تصديق المدعى فيجب ان يوافقا كاتفاقا لشاهدين لفظا ومعنى عند البينة المراد باتفاقهما لفظا تطابق لفظهما على افادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن وعندهما لا يشترط اتفاقهما لفظا ومعنى بل يكفي اتفاقهما معنى فتد الشهادة عندنا في حقيقة حذر في الف والفين اي ان شهد احدهما بالف والاخر بالفين تردد وكذا ان شهد احدهما بطلقة والاخر بطلقتين او ثلث وعندهما تقبل اذا ادعى الاكثر حتى ان ادعى الاقل يكون المدعى مكن بالشاهد الاكثر وان شهد احدهما بالف والاخر بالف ومائة يثبت في الف والف ومائة الاقل وتقبل الشهادة عليه لان الشاهدين اتفاقا على الاقل وهو الف لفظا ومعنى وهذا لان ذكر المائة على سبيل العطف والمعطف عليه كما ناكلمتين متباينتين لا يتعلق احدهما بالآخرى بخلاف الف والالفين فان الالفين كلمة واحدة عند دعوى الاكثر فان قال المدعى لم يكن حتى الالف فتشادة الذي يشهد بالف وباطلة المدعى عن كثرة الزيادة

الشهادة لو اقام المدعى عليه البينة على ان لا يرد المدعى بنفسه لان الاقرار مما يدخل تحت الحكم يفيد القاضى على الزامه لانه لا يرتفع بالتوبة ولا ان الشاهد لم يشهد باظهار حشدة الفاعل يصير فاسقا وكذا تقبل على انهم عبيد لان الرق حق الله تعالى او شاربو خمر لم يتقارم لافيه احياء حق الله تعالى هو الحد او قد فقه والمقزوف يدعى كان فيه اثبات حق القذف فيه حق حق العبد حق الله تعالى الغالب حق الله تعالى او شركاء المدعى بان شهدوا بالمال مشترك فيثبت التهمة والشهادة تزد بالتهمة او انه استأجرهم المدعى لداء الشهادة واعطاهم الاجرة لها من مال الله كافي بيرة لانه خصم في ذلك ثم يثبت المجرم بناء عليه واقام المدعى عليه البينة على اني صالحت الشهود او دفعت اليهم كذا من المال لئلا يشهدوا على يهد الباطل فاذا شهدوا على فعلهم ان يردوا ذلك المال على فانه تقبل بينة المدعى عليه لان في محضرة لبصل المدعى عليه الى ماله حتى لو قال لم اعطهم المال لم تقبل لان فيه اظهار الفاحشة بلا ضرورة وشرط موافقة الشهادة المدعى لان الشهادة لاجل تصديق المدعى فيجب ان يوافقا كاتفاقا لشاهدين لفظا ومعنى عند البينة المراد باتفاقهما لفظا تطابق لفظهما على افادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن وعندهما لا يشترط اتفاقهما لفظا ومعنى بل يكفي اتفاقهما معنى فتد الشهادة عندنا في حقيقة حذر في الف والفين اي ان شهد احدهما بالف والاخر بالفين تردد وكذا ان شهد احدهما بطلقة والاخر بطلقتين او ثلث وعندهما تقبل اذا ادعى الاكثر حتى ان ادعى الاقل يكون المدعى مكن بالشاهد الاكثر وان شهد احدهما بالف والاخر بالف ومائة يثبت في الف والف ومائة الاقل وتقبل الشهادة عليه لان الشاهدين اتفاقا على الاقل وهو الف لفظا ومعنى وهذا لان ذكر المائة على سبيل العطف والمعطف عليه كما ناكلمتين متباينتين لا يتعلق احدهما بالآخرى بخلاف الف والالفين فان الالفين كلمة واحدة عند دعوى الاكثر فان قال المدعى لم يكن حتى الالف فتشادة الذي يشهد بالف وباطلة المدعى عن كثرة الزيادة

فان الحكم يثبت على المدعى عليه البينة على ان لا يرد المدعى بنفسه لان الاقرار مما يدخل تحت الحكم يفيد القاضى على الزامه لانه لا يرتفع بالتوبة ولا ان الشاهد لم يشهد باظهار حشدة الفاعل يصير فاسقا وكذا تقبل على انهم عبيد لان الرق حق الله تعالى او شاربو خمر لم يتقارم لافيه احياء حق الله تعالى هو الحد او قد فقه والمقزوف يدعى كان فيه اثبات حق القذف فيه حق حق العبد حق الله تعالى الغالب حق الله تعالى او شركاء المدعى بان شهدوا بالمال مشترك فيثبت التهمة والشهادة تزد بالتهمة او انه استأجرهم المدعى لداء الشهادة واعطاهم الاجرة لها من مال الله كافي بيرة لانه خصم في ذلك ثم يثبت المجرم بناء عليه واقام المدعى عليه البينة على اني صالحت الشهود او دفعت اليهم كذا من المال لئلا يشهدوا على يهد الباطل فاذا شهدوا على فعلهم ان يردوا ذلك المال على فانه تقبل بينة المدعى عليه لان في محضرة لبصل المدعى عليه الى ماله حتى لو قال لم اعطهم المال لم تقبل لان فيه اظهار الفاحشة بلا ضرورة وشرط موافقة الشهادة المدعى لان الشهادة لاجل تصديق المدعى فيجب ان يوافقا كاتفاقا لشاهدين لفظا ومعنى عند البينة المراد باتفاقهما لفظا تطابق لفظهما على افادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن وعندهما لا يشترط اتفاقهما لفظا ومعنى بل يكفي اتفاقهما معنى فتد الشهادة عندنا في حقيقة حذر في الف والفين اي ان شهد احدهما بالف والاخر بالفين تردد وكذا ان شهد احدهما بطلقة والاخر بطلقتين او ثلث وعندهما تقبل اذا ادعى الاكثر حتى ان ادعى الاقل يكون المدعى مكن بالشاهد الاكثر وان شهد احدهما بالف والاخر بالف ومائة يثبت في الف والف ومائة الاقل وتقبل الشهادة عليه لان الشاهدين اتفاقا على الاقل وهو الف لفظا ومعنى وهذا لان ذكر المائة على سبيل العطف والمعطف عليه كما ناكلمتين متباينتين لا يتعلق احدهما بالآخرى بخلاف الف والالفين فان الالفين كلمة واحدة عند دعوى الاكثر فان قال المدعى لم يكن حتى الالف فتشادة الذي يشهد بالف وباطلة المدعى عن كثرة الزيادة

مفسرنا

الحجرات

الزواجر

الزواجر

الزواجر

الزواجر

وان شاء من الاصل وضمن المزمع ان يرجع عن التزكية عند الى حيفه لان الحكم
يضاً الى الشهادة والشهادة انما تصير حجة بالعدالة والعدالة انما يثبت بالتزكية فصلا
في معنى علة العلة وعندها لم يضمن لانه اثبت على المشاهد غير الاشهاد احصان اي اذا
شهدوا على الزنا وشهد الشهود على احصان الزاني ثم يرجع شهود الاحصان لم يضمنوا لان
الاحصان شرط محض لا يضاف الحكم اليه وعندنا فريضة شهود الاحصان اذا رجعو فضمن
شاهد اليمين لا شاهد الشرط اذا رجعوا اي اذا شهد شاهدان انه قال لعبد اذا دخلت
الدرا فت حرو وشهد اخر ان بوجود الشرط اي الدخول وحكم بالعتق ثم يرجع الكل ضمن
الشاهد اليمين لا شاهد الشرط لان شهود اليمين شهود علة والعلة كتاب
الافراس هو اخبار بحق لا خبر عليه وليس باثبات للحق وحكم ظهور المقربة لا
بثبوت وانشاء ابتداء وهذا قاله الواقف لغيره بال المقر له يعلم انه كاذب في اقراره لا يجل
الخن من كره منه فيما بينه وبين الله تعالى لان يسلم المال بطالب نفسه فيكون تملكها
مستدأ منه على سبيل الهبة والمالك يثبت المقر له بلا تصديق وقبول ويبطل برده
اذا صدق ثم يرد له لا يصح رده والاقرار طرم على المقر اقرب فصح الاقرار بالخمر للمسلم ولا يصح
الخمر اياه ولا يصح بطلاق واعتاق مكرها ولو كان انشاء يصح لان اعتاق المكره وطلاقه
واقعان عندنا فلو اقر حركه كلف اي عاقل بالغ بحق صح فيد بالحر ليصح اقراره مطلقا
العبد المحر لا يصح اقراره بالمال ان كان يصح اقراره بالحر في القصاص والعبد المأذون اذا اقر بدين
لرجل او دية او عارية او غصبة يصح لانه ملحق بالاحرار في حق الاقرار لان المولى اذن له
فقد رضو بتعلق الدين برقة ولو كان الحق المقر به مجهولا فكما يصح الاقرار بالعلوم
يصح بالمجهول لان الحق قد يكون مجهولا بان تلف ما لا يدرك قيمته او يخرج جراحة
لا يعلم امر شها او يبقى عليه باقية حساب لا يحيط علم به بخلاف الجهل في المقر له اذا
كان جهالة متفاحشة بان قال هذا العبد لواحده من الناس فانها مستع

ان شاء من الاصل وضمن المزمع ان يرجع عن التزكية عند الى حيفه لان الحكم
يضاً الى الشهادة والشهادة انما تصير حجة بالعدالة والعدالة انما يثبت بالتزكية فصلا
في معنى علة العلة وعندها لم يضمن لانه اثبت على المشاهد غير الاشهاد احصان اي اذا
شهدوا على الزنا وشهد الشهود على احصان الزاني ثم يرجع شهود الاحصان لم يضمنوا لان
الاحصان شرط محض لا يضاف الحكم اليه وعندنا فريضة شهود الاحصان اذا رجعو فضمن
شاهد اليمين لا شاهد الشرط اذا رجعوا اي اذا شهد شاهدان انه قال لعبد اذا دخلت
الدرا فت حرو وشهد اخر ان بوجود الشرط اي الدخول وحكم بالعتق ثم يرجع الكل ضمن
الشاهد اليمين لا شاهد الشرط لان شهود اليمين شهود علة والعلة كتاب
الافراس هو اخبار بحق لا خبر عليه وليس باثبات للحق وحكم ظهور المقربة لا
بثبوت وانشاء ابتداء وهذا قاله الواقف لغيره بال المقر له يعلم انه كاذب في اقراره لا يجل
الخن من كره منه فيما بينه وبين الله تعالى لان يسلم المال بطالب نفسه فيكون تملكها
مستدأ منه على سبيل الهبة والمالك يثبت المقر له بلا تصديق وقبول ويبطل برده
اذا صدق ثم يرد له لا يصح رده والاقرار طرم على المقر اقرب فصح الاقرار بالخمر للمسلم ولا يصح
الخمر اياه ولا يصح بطلاق واعتاق مكرها ولو كان انشاء يصح لان اعتاق المكره وطلاقه
واقعان عندنا فلو اقر حركه كلف اي عاقل بالغ بحق صح فيد بالحر ليصح اقراره مطلقا
العبد المحر لا يصح اقراره بالمال ان كان يصح اقراره بالحر في القصاص والعبد المأذون اذا اقر بدين
لرجل او دية او عارية او غصبة يصح لانه ملحق بالاحرار في حق الاقرار لان المولى اذن له
فقد رضو بتعلق الدين برقة ولو كان الحق المقر به مجهولا فكما يصح الاقرار بالعلوم
يصح بالمجهول لان الحق قد يكون مجهولا بان تلف ما لا يدرك قيمته او يخرج جراحة
لا يعلم امر شها او يبقى عليه باقية حساب لا يحيط علم به بخلاف الجهل في المقر له اذا
كان جهالة متفاحشة بان قال هذا العبد لواحده من الناس فانها مستع

ان شاء من الاصل وضمن المزمع ان يرجع عن التزكية عند الى حيفه لان الحكم

ان شاء من الاصل وضمن المزمع ان يرجع عن التزكية عند الى حيفه لان الحكم

ان شاء من الاصل وضمن المزمع ان يرجع عن التزكية عند الى حيفه لان الحكم

٢٠٣
 البهائم عندى كمانى القاصوس
 ونحوه اقرا ربين لدر عليه فان
 على صنيعته ايجاب ولا يثبت فيها الدين كمانى
 الاكرمانى وكذلك فنبلى وقال
 التقدرى انما تارة والاولى
 اصح كمانى البدينية وفيه
 استغرابان فى زمضى وقرئ
 ربين واجب ومضى قرأ ربين
 كمانى البلىم واخلف فى قوله
 ليقابل وهو ردم وادنى
 نفق

المجهول فقد اقر بعد دين مجهولين ليس بينهما حرق العطف واقل العدد دين ليس بينهما حرق
العطف يصير احد عشر ولو قال كذا كذا درهمان مع وهو واحد وعشرون لان اقل حد دين
بين كذا بالواو يصير احد وعشرون ولو قلت فقال كذا كذا كذا كذا او واحد وعشرون
منها على التكرار لانه لا نظير للثلاثة بدوا والاقرضه اثنان بدوا واعني احد وعشرون وثلاثه كذا وكذا
وكذا مائة واحد وعشرون لانه اقل ما يعبر به ثلث احد ادمع العطف وان سرتع زيد عليه مائة
لان ذلك نظيره ولو قال له على وقبلي كذا فهو اقر اربدين لان على لا يجاب ولا التزام وقبلي
تنبئ من الضمان يقال قبل فلان عن فلان اي ضمن فلان فلو قال للمقر في قوله له على و
قبلي وهو دعيه صدق ان وصل به قوله وهو دعيه وان فصل لا يصدق لان ظاهر قوله
اقر بالدين وقوله ودعيه تفسيره لکن اللفظ محل مجاز لان الحفظ في الودعيه مضمون
عليه والمال محل الحفظ فقد ذكر المحل وامراده ما يحله فكانه قال على او قبلي حفظ كذا فيصير
موصولا مفصولا ولو قال عندك كذا او معي ونحوه مثل في يدك او في صندوق او كيسي
فهو امانة لان كل ذلك اقر اربكون الشيء في يده وذا يكون امانة ويكون مضمونا والامانة
اقلهما وقوله مدعي الالف لئلا يجرى في عليك الف فقال له اترتها او قضيتكها
ونحوها مثل اجلني بها وانفدها او ابرأتني منها او تصدقت بها على او هبتها او احدثك
بها على زيد فهو اقرار لان الكناية ينصرف الى الالف المذكور وهو الموصوف بالوجوب فكانه قال اترت
الالف الواجب اليك على لولم يذكر الكناية بان اترت وانفده واجلني وقضيتك لا يكون اقرارا
لانه لا دليل الى انصرف الى المذكور وان قال له على مائة ودرهم او قال مائة وثلاثة اثنان
لزم درهم في الاول وقال الشافعي مائة مبهمة والدرهم معطوف عليه فيجب تفسير
المائة وهو القياس قلنا ان قوله ودرهم بيان للمائة عادة لان الناس اتفقوا تكرر الدرهم
فاكتفوا بذكره مرة الا ترى انهم يقولون احد وعشرون درهما ويقال بعتك هذا
مائة درهم وهذا ما يكثر استعماله ولزم كل ما اشار في الثاني لا تذكر عدد دين مبهمين اعني

وَصَدَقَ الْمُقَرَّانَ
وَرِيعَةً أَنْ وَصَلَ بِهِمَا قَوْلُهُ هُوَ وَوَرِيعَةً
لَهُ عَلَى أَقْبَلِيٍّ مِنْهُمْ قَوْلُهُ جَزَاءُ عَمَلِهِمْ
الْمَعْنَى خُفْظُ دَرَجَتِهِمْ فَيَكُونُ جَزَاءُ عَمَلِهِمْ
الْحَلُولُ وَفِيهِ شَائِقَةٌ إِلَى أَنْ يَصِلَ
الْمَدِينُ الْيُسْأَلُونَ وَرِيعَةً أَيْضًا دَرَجَتُهُمْ
وَبَيْنَ تَوْجِيهِهِ وَأَنْ وَصَلَ الْعَارِيَّةَ كَانَ
فَرَضًا كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَالْإِنْكَارُ لَمْ يَكُنْ
عِنْدَ لَا يَصْدُقُ أَنْوَاعُ رِيعَةٍ لَأَنَّهُ كَلَّمَ
كَمَا رَأَيْتُ عَمَّا أَقْرَبَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى قَوْلِهِ
وَأَنْ فَضْلُ لَا يَصْدُقُ وَعِنْدِي أَوْ
مَعْنَى رِيعَةٍ كَمَا فِي سَبِيحِ وَضَعَهُ فِي
أَوَّلِيٍّ مِنَ الدِّينِ ١٢ لَأَنَّهُ بِالْعَيْنِ
سَلَّمَ أَمَّ مَعْنَاهُ ضَرْبًا مِنْ الْأَلْفِ
الْوَاجِبِ لِكُلِّ عَلَى ١٢ فَتَقَابَهَ
لَأَنَّ الْأَصْلَ إِطْعَامُهُ فِي السُّوَالِ
فَالْفَضِيمُ الْأَلْفُ الْوَاجِبُ فَتَقَابَهَ
لِيَكُنْ أَقْرَبَ كَمَا فِي الْأَخْتِيَارِ
الْكَافِي وَنَحْوِهِمَا لَكُنْ فِي الصُّغَرَى
فَيُضَيِّقُكَ أَقْرَبَ عَنْ أَبِي يُونُسَ
وَهُوَ إِبْرَاهِيمُ وَمِنْهَا بِأَقْرَبَ
فَتَقَابَهَ
لَهُمْ ذَكَرَ الْعَمَدُ
ثَلَاثَةً خَيْرٌ مِنْ

من المودون والكليد
 والفتره ولوحنا ديعر
 الاصل في الباب ان
 ان لو احسن واعلم ان
 غنه الاجتماع من افن
 بنو كوكم ايمان
 وانما حصل وردا لهما
 وادعوى القوت
 فخران البنت من حرق
 ثوبها والدم والنيدي
 ما يغفرها

[illegible]

لا بد من العلم بان النسب لا يثبت الا بالقرائن
 والقرائن هي ما يثبت به النسب كالقرينة
 على ان يكون الميراث من الميراث
 والقرينة هي ما يثبت به النسب كالقرينة
 على ان يكون الميراث من الميراث

في احد قلبه يصح قيل معنى قوله الا ان يصدق البقية اي بقية الغلام في الدين وبقية
 الورثة في الاقرار لوارثه وهو خلاف الظاهر خلاصا صرح به في الهداية والكافي فيبطل
 الاقرار وان اقر لا جنبي ثم ادعى بوثقه وقال انه ابني بعده اي بعد الاقرار لانه ظهر
 انه اقرار للميراث لا يبطل الاقرار ان اقر لا جنبي ثم تكلم الاجنبية وعند زفر يبطل
 الاقرار ايضا للتهمة ولنا انه اقر لم ليس بينهما سبب التهمة فلا يبطل بسبب حديث
 بعده بخلاف المسئلة الاولى لان دعواه ليستند الى زمان العلوق فيظهر ان البثوة
 ثابتة في زمان الاقرار فلا يصح ولو اقر المريض ببثوة غلام جعل نسبه وليس له نسب
 معروف وهما في السن بحيث يولد مثله اي مثل الغلام لمثله اي مثل المقر وصحة الغلام
 اذا كان الغلام ما يعبر عن نفسه واما اذا كان صغيرا لا يعبر عن نفسه فلا يعتبر نصت
 يثبت نسبه اي نسب الغلام من المقر وشاشر الوارثة في الميراث لان النسب من الحوائج
 الاصلية فلما ثبت نسبه صامرا كالميراث المعروف بشرط ان لا يكون نسب معروف لان ذلك
 يمنع ثبوت النسب من غيره فانه يولد مثله لئلا يكون مكد باظهاره واذا اقرت المرأة بالولد
 فان لم يكن ذات زوج يثبت النسب منها بقولها وان كانت ذات زوج شرط تصديق
 الزوج لان فيه تحميل النسب على الزوج اذا نسب منه فلا يلزم بلا التزام او شهادة قابلة
 في اقرارها بالولد فان سبب ثبوت النسب المرأة الوكدة ويمكن ان يقف عليها القابلة
 او غيره لولد اقل ذكر القابلة يخرج فخرج العادة ولو اقر بنسب من غيره ولاخ او عم او ابن
 اخ او ابن ابن لا يصح اقراره في النسب لان حمل النسب على الغير ولا يجوز ولكن يرث المقر له
 من المقر الميت الا ان يكون مع وارث اخر معروف قريب او بعيد فانه احق بالامراث
 من المقر له حتى لو اقر بانخ والمقرعمة او خالة فالامراث للمرة او الخالة لانه لم يثبت نسبه
 فلا يرث الورثة المعروف ومات ابوه واقر بانخ لم يثبت النسب اخيه من ابيه لان فيه
 حمل النسب على الاب وابوه ميت ولا يمكن تصديقه ولكن شاركه الاخ المقدر له

ولا بد من العلم بان النسب لا يثبت الا بالقرائن
 والقرائن هي ما يثبت به النسب كالقرينة
 على ان يكون الميراث من الميراث
 والقرينة هي ما يثبت به النسب كالقرينة
 على ان يكون الميراث من الميراث

في احد قلبه يصح قيل معنى قوله الا ان يصدق البقية اي بقية الغلام في الدين وبقية
 الورثة في الاقرار لوارثه وهو خلاف الظاهر خلاصا صرح به في الهداية والكافي فيبطل
 الاقرار وان اقر لا جنبي ثم ادعى بوثقه وقال انه ابني بعده اي بعد الاقرار لانه ظهر
 انه اقرار للميراث لا يبطل الاقرار ان اقر لا جنبي ثم تكلم الاجنبية وعند زفر يبطل
 الاقرار ايضا للتهمة ولنا انه اقر لم ليس بينهما سبب التهمة فلا يبطل بسبب حديث
 بعده بخلاف المسئلة الاولى لان دعواه ليستند الى زمان العلوق فيظهر ان البثوة
 ثابتة في زمان الاقرار فلا يصح ولو اقر المريض ببثوة غلام جعل نسبه وليس له نسب
 معروف وهما في السن بحيث يولد مثله اي مثل الغلام لمثله اي مثل المقر وصحة الغلام
 اذا كان الغلام ما يعبر عن نفسه واما اذا كان صغيرا لا يعبر عن نفسه فلا يعتبر نصت
 يثبت نسبه اي نسب الغلام من المقر وشاشر الوارثة في الميراث لان النسب من الحوائج
 الاصلية فلما ثبت نسبه صامرا كالميراث المعروف بشرط ان لا يكون نسب معروف لان ذلك
 يمنع ثبوت النسب من غيره فانه يولد مثله لئلا يكون مكد باظهاره واذا اقرت المرأة بالولد
 فان لم يكن ذات زوج يثبت النسب منها بقولها وان كانت ذات زوج شرط تصديق
 الزوج لان فيه تحميل النسب على الزوج اذا نسب منه فلا يلزم بلا التزام او شهادة قابلة
 في اقرارها بالولد فان سبب ثبوت النسب المرأة الوكدة ويمكن ان يقف عليها القابلة
 او غيره لولد اقل ذكر القابلة يخرج فخرج العادة ولو اقر بنسب من غيره ولاخ او عم او ابن
 اخ او ابن ابن لا يصح اقراره في النسب لان حمل النسب على الغير ولا يجوز ولكن يرث المقر له
 من المقر الميت الا ان يكون مع وارث اخر معروف قريب او بعيد فانه احق بالامراث
 من المقر له حتى لو اقر بانخ والمقرعمة او خالة فالامراث للمرة او الخالة لانه لم يثبت نسبه
 فلا يرث الورثة المعروف ومات ابوه واقر بانخ لم يثبت النسب اخيه من ابيه لان فيه
 حمل النسب على الاب وابوه ميت ولا يمكن تصديقه ولكن شاركه الاخ المقدر له

عن ابن عباس رضي الله عنهما
 في قوله تعالى لا تقبلوا الرشوة
 الرشوة هي ما يفسد به
 القبول من الرشوة
 الرشوة هي ما يفسد به
 القبول من الرشوة

عند الشك في
 القبول من الرشوة
 الرشوة هي ما يفسد به
 القبول من الرشوة

ويذكر قدرها بالكيل فيقول كذا فقيز او يدكر في ققيز كذا لان الفقرات تتفاوت في ذاتها
 ويذكر سبب العيوب لان احكام الدين يختلف باختلاف اسبابها فاذا كان سببها في حصة من
 مكان الايقاع لا يجوز الاستبدال قبل القبض وان كان من ثمن مبيع يجوز الاستبدال به قبل القبض
 ولا يشترط بيا احكام الايقاع وانما يصح دعوى العين بذكر كونه في يد مدعي عليه لانه يصير
 كونه في يده وفي المنقول يجب ان يزيد ويقول بغيره حتى فان الشئ قد يكون في يد غيره
 يجوز كاله في اليد المرفوعة فالسبب في يد البائع لاجل الشئ لان هذه العلة يشتمل العقار فينضم
 ان يقول فيه ايضا بغيره وفي العقار لا يثبت اليد لا بحجته او علم القاضى وهو صحيح لاحتمال
 ان يكون العقار في يد غيره وقد تواضع على ذلك بخلاف المنقول لان اليد فيه
 معاين وعند بعض المشايخ يكفي تضديق المدعى عليه ان العقار في يده والمطالبة
 به اى انما يصح الدعوى بمطالبة المدعى بين المدعى عليه فهو عطف على قوله بذكر شئ
 وباحضاره اى باحضار المدعى ان امكن احضاره بان كان عيننا منقول لا يشير اليه المدعى
 والشاهد والمخالف لان الاعلام باقصى ما يمكن شرط وذا في المنقول بالاشارة حتى
 قالوا في المنقول الذي تعدد النقل كالرحى نحو حضرة القاضى عنده او بعث امينا او
 ذكر قيمته ان تعدد احضاره فانه لما تعدد مشاهدته عنده تجب ذكر قيمته ليصير
 المدعى معلوما وفي الذخيرة ان وقع الدعوى في عين الغاشي لا يعرف مكانه بان ادعى
 رجل انه غصب منه ثوبا او جارية لا يدرك انقائه او هالك فان بين الجنس والصفة
 والقيمة يكون مسموعة وبينته مقبولة وان لم يذكر القيمة اشار في عامة الكتب الى انها
 مسموعة لان الانسان ربما لا يعرف قيمة حاله فلو كلفه ببيان القيمة بضرر بسوق او فخر
 الاسلام اذا كانت المسئلة مختلفا فيها ينبغي للقاضى ان يكلف المدعى ببيان القيمة فان
 كلفه ولم يبين ليعمم دعواه فاذا سقط بيان القيمة من المدعى سقط من الشاهد بطرف
 الاولى وذكر الحدود الاربع والثلاثة في العقار وكما يشترط التحديد في الرعي

فان يجرى حق ان الغصب
 عند الشك في
 القبول من الرشوة
 الرشوة هي ما يفسد به
 القبول من الرشوة

في قوله تعالى لا تقبلوا الرشوة
 الرشوة هي ما يفسد به
 القبول من الرشوة
 الرشوة هي ما يفسد به
 القبول من الرشوة

والاصل ان التحليف في الشرع على نوعين على البتات اى القطع وعلى العلم فان التحليف يكون على
 مبتدئ علم من يستخلف وهو الحالف فالمشتري والموهن ^{له} والسبب في بيعه وضع المالك في بيعه تخليفه
 على البتات اى الوارث فلا علم له بما ضمنه ورثه ظاهر فلو حلفناه على البتات لا متمتع عن البيمين
 مع كونه صادقا فيها فيضطر فطول العلم والضابط ان التحليف على فعل نفسه يكون على البتات
 وعلى فعل غيره على العلم وفي كل موضع وجب اليقين على البتات فحلفه على العلم لا يكون معتبرا
 واذا نكل عن اليقين على العلم لا يعتبر ذلك النكول ولو وجبت على العلم فحلف على البتات
 فسقط عنه الحلف على العلم ولو نكل عنه يقضى عليه وصحة فداء الحلف فانه اذا توجه
 الحلف على المدعى عليه فاقتدى بالمال وقال اعطيت هذه العشرة مثلاً فداء عن البيمين
 وقبل الاخر صح وكذا صح الصلح عنه اى من الحلف كما اذا قال المدعى صالحت عن دعوى
 الحلف على مال وقبل الاخر صح وليس للمدعى ان يستخلفه بعد الفداء والصلح ابدان له
 اسقط خصومة باخذ البذل منه **فصل** ولو اختلفا المتبايعان في قدر الثمن
 بان ادعى المشتري ثمناً اقل وادعى البائع اكثر منه او قدر البيع بان اعترف البائع بقدر
 من البيع وادعى المشتري اكثر منه حكم لمن برهن اى اقام البينة على مدعاه سواء كان
 بائعاً او مشترياً وان برهننا فالبينة مثبتت الزيادة اولى لان البينات شرعت للاثبات
 مثبتت الزيادة وهو البائع انما اختلف في قدر الثمن والمشتري ان كان الاختلاف في قدر
 المبيع وان اختلفا فيهما اى في قدر الثمن وقدر المبيع جميعاً كما اذا قال البائع بعث هذا
 العبد الواحد بالفين والمشتري اشترى العبدين بالف واقام كل واحد حجة يقبل
 المحجتان معا فحجة البائع في زيادة الثمن اولى لانها اكثر اثباتاً وحجة المشتري في زيادة
 المبيع اولى لانها اكثر اثباتاً وان عجز اى المشتري البائع عن اقامة البينة ولم يكن لكل
 واحد منهما بينة سواء كان الاختلاف في الثمن او في المبيع او فيهما ركض كل من البائع
 والمشتري بزيادة مدعيه الاخر والتمالفا فان كان الاختلاف في الثمن قبل

الاصول ان التحليف في الشرع على نوعين على البتات اى القطع وعلى العلم فان التحليف يكون على
 مبتدئ علم من يستخلف وهو الحالف فالمشتري والموهن ^{له} والسبب في بيعه وضع المالك في بيعه تخليفه
 على البتات اى الوارث فلا علم له بما ضمنه ورثه ظاهر فلو حلفناه على البتات لا متمتع عن البيمين
 مع كونه صادقا فيها فيضطر فطول العلم والضابط ان التحليف على فعل نفسه يكون على البتات
 وعلى فعل غيره على العلم وفي كل موضع وجب اليقين على البتات فحلفه على العلم لا يكون معتبرا
 واذا نكل عن اليقين على العلم لا يعتبر ذلك النكول ولو وجبت على العلم فحلف على البتات
 فسقط عنه الحلف على العلم ولو نكل عنه يقضى عليه وصحة فداء الحلف فانه اذا توجه
 الحلف على المدعى عليه فاقتدى بالمال وقال اعطيت هذه العشرة مثلاً فداء عن البيمين
 وقبل الاخر صح وكذا صح الصلح عنه اى من الحلف كما اذا قال المدعى صالحت عن دعوى
 الحلف على مال وقبل الاخر صح وليس للمدعى ان يستخلفه بعد الفداء والصلح ابدان له
 اسقط خصومة باخذ البذل منه **فصل** ولو اختلفا المتبايعان في قدر الثمن
 بان ادعى المشتري ثمناً اقل وادعى البائع اكثر منه او قدر البيع بان اعترف البائع بقدر
 من البيع وادعى المشتري اكثر منه حكم لمن برهن اى اقام البينة على مدعاه سواء كان
 بائعاً او مشترياً وان برهننا فالبينة مثبتت الزيادة اولى لان البينات شرعت للاثبات
 مثبتت الزيادة وهو البائع انما اختلف في قدر الثمن والمشتري ان كان الاختلاف في قدر
 المبيع وان اختلفا فيهما اى في قدر الثمن وقدر المبيع جميعاً كما اذا قال البائع بعث هذا
 العبد الواحد بالفين والمشتري اشترى العبدين بالف واقام كل واحد حجة يقبل
 المحجتان معا فحجة البائع في زيادة الثمن اولى لانها اكثر اثباتاً وحجة المشتري في زيادة
 المبيع اولى لانها اكثر اثباتاً وان عجز اى المشتري البائع عن اقامة البينة ولم يكن لكل
 واحد منهما بينة سواء كان الاختلاف في الثمن او في المبيع او فيهما ركض كل من البائع
 والمشتري بزيادة مدعيه الاخر والتمالفا فان كان الاختلاف في الثمن قبل

فصل في
 ما لا يثبت الاقل
 ما لا يثبت الاقل
 ما لا يثبت الاقل
 ما لا يثبت الاقل

بالتمن اولاد عن ابى يوسف
 رحمه الله تعالى ان البائع
 حلف اولاد وقيل بغيره
 كفى الكافي وفيه ايهام
 الى انها لو اختلفت في البيع
 فقد حلف البائع اولاد
 فلو اختلفت في الثمن حلف
 اولاد من يدعى وان يدعى
 معا حلف من شاء وان شاء
 افرغ منها والى انها لو اختلفت
 في حلف العقد بالتمن او حلف
 بالبيع والاخر بالتمن او حلف

للمشتري اما ان نرض بالتمن الذي ادعاه البائع ولا فسخنا البيع وان كان الاختلاف
 في المبيع قيل للبائع ما ان تسلم ادعاه المشتري ولا فسخنا البيع ان كان الاختلاف في كل منهما
 قبل ذلك لكل منهما فان رضى كل بقول الآخر ظاهر ولا تخالف لان العرض دفع الخصم وقد
 ذلك برضاء احد هما بايديه الاخر فيجب ان لا يعجل القاضي بالفسخ حتى يسأل كل واحد
 عما يجتاز فان لم يترضيا استخلف القاضي كل واحد منهما على عي الاخر والاصل الاختلاف
 اذا كان في الثمن فالتحالف قبل موافق القياس لان البائع يدعى على المشتري زيادة الثمن بالمشتري
 ينكر والمشتري يدعى على البائع وجوب تسليم المبيع ادعاه ثنوا وهو قول القنين والبائع ينكر وكان
 كل واحد منهما منكرا وتحليف المنكر موافق للقياس ما التماثل بعد القبض فعلى خلاف القياس
 عند ابى حنيفة ولى يوسف فان المشتري لا يدعى على البائع شيئا لان المبيع قد سلم له
 فبقى دعوى البائع على المشتري بزيادة الثمن وهو منكرا وانما ثبت التحالف بعد القبض
 لقوله عليه الصلوة والسلام اذا اختلف المتبعان والسلعة قائمة بعينها التحالف وتراوا
 وحلف المشتري اولاد في الصلوة الثلاثة هو الصحيح وهو المروي عن ابى حنيفة ولى يوسف
 وهو قول محمد بن زفر لان انكار المشتري اسبق لانه يطالب اولاد بالتمن فيكون هو الباع
 بالانكار فيبدأ بيمينه ولان اليمين انها شعت لفائدة النكول ونكول المشتري
 يتعجل فائده وهو تسليم الثمن ونكول البائع يتاخر فائده لان تسليم المبيع
 يتاخر الى زمان استيفاء الثمن لانه يقال للبائع امسك المبيع حتى تستوفي الثمن فكان
 تقديمه ما تعجل فائده بالنكول اولى وعن ابى يوسف انه يبدأ بيمين البائع وقيل
 بقرع بينهما وهذا اذا كان بيع عين بدين فان بيع عين بعين او ثمن بتمن يبدأ
 القاضي بيمين اليها شاء واذا اختلفا فسخ القاضي البيع بينهما ان طلبا او طلبا احدهما
 وقيل بفسخ بنفس التحالف الصحيح هو الاول ومن نكل منهما عن اليمين لزمه دعوى
 الاخر واذا عرض اليمين اولاد على المشتري فان نكل لزمه دعوى البائع وان حلف

الثمن فقال البائع ما ان حلف
 والاخر انه اذا نكره انكره
 وانه اعطى الشئين والمخار
 ان تحالف كما قال محمد بن
 والمبتدأ من البيع هو
 العين بالتمن فلو كان بيع
 عين بعين او ثمن بتمن حلف
 اليها شاء واستوفى في الاكثار
 والكل في الاختيار
 ففسلت
 في البيع فانه لا يطالب
 بعد التحالف على ثمنه
 كونهما يتصلحان بنفس التحالف
 بانه لم يفسخ بنفس
 بفسخ الاول هو الصحيح
 ففسلت

بجوز

[illegible]

قصصنا

البسج منها نخل عن اليمن انهم اذا جاعة تشبه
 الآخر وايضا يدر من قبلت بينته ولو
 كان الاختلاف في البصرة وبينته
 المستاجر ان كان الاختلاف في البصرة
 وان كان الاختلاف في البصرة وبينته
 كل منهما فيما يدعي بها شهر البصرة
 درهم والمستاجر شهرين
 فيبقى لشهرين بعشرة في مقدار الآخر
 في الزمان وبينته الآخر في مقدار الآخر

عبد
٥٣
فلفظ الوجه اطلاق اختلاف في
المنفعة والمستاجر ان
اختلاف في الاجرة
واي

نخل ثبت قول صاحب دال برین
قبل دان برینا غنیمت
استحاج ان
خلفا

في المنقطة و
اخلفنا في الاجل
و بنيت كل
فضل من
ان
عجايبا كما في الدنيا
نخلفنا
الكر وحي

من الحق فقال
 المدعي المدعي عليه انك صا لمحتك
 على ثلثة الف عليك كان نظرا لك
 والارزاد ابراهيم وادعاه الف
 او غير جاز الصلح فصار على الف
 البائة رائة وان لم يجر فان جبر
 وقد بعه بدينه على ثلثة الف
 كان مقررا عليه والباقي وان
 عند فضمن الصلح لا يبر عن
 الرعين كما في الطهري

كالبيع اما الاول فلان فيها اسقاط محض فكان الوكيل سفير محض فلا ضمان عليه واما الثاني
 فلانه اخذ بعض الحق واسقط الباقي فيرجع الحق الى الموكل وان صلح عن رجل فصولي
 بغير امره فهذا على وجه ان صلح بالمال وضمن البذل ثم الصلح لان الحاصل للمدعي عليه
 البراءة واصلح الفصول ان يكون اصلا في الضمان اذا اضاف الضمان الى نفسه واضاف
 الصلح الى ماله بان قال صلحتك على الف فهذا وعبدى هذا واشار الى نقد او عرض
 بان قال صلحتك على هذا الف او على هذا الثوب من غير ان ينسبها الى نفسه فالصلح
 واقع عن الفصولي وتبرؤهم تسليم المال اليه او اطلق المال بان قال صلحتك على الف درهم
 ونقد المال وسلم صح وتبرؤا وان اطلق المال ولم ينقد فالصلح موقوف ان اجاز له المدعي
 عليه صلح الصلح ولم يجر المدعي عليه والا اى وان لم يجر المدعي عليه ذلك الصلح
 مرد وبطل هذا اختيار بعض المشائخ وقال بعضهم بل ينقد الصلح على المصالح
 وصلحه على بعض جهس ماله عليه كما اذا كان لرجل على آخر الف درهم
 فصالحه على خمسمائة مثلا اخذ بعض حقه وحط الباقية فكانه ابراء عن
 بعض حقه بان قال صلحتك عن الف على خمسمائة ولم يقل ابراءك عن
 الباقي جائز ويبرأ المطلوب عن الباقي الامعاوضة اذ لا يمكن جعله معاوضة
 لما فيه من الربو لان بعض الشيء لا يصلح عوضا لكل وتصرف العاقد تصح ما امكن
 فيجعل اسقاطا فصم الصلح عن الف حال على مائة حالة فيجعل اسقاطا لما فوق
 المائة وعن الف حال على الف مؤجل فيجعل اسقاطا لوصف الحمول او عن الف
 جيار على مائة مزبوف فيجعل اسقاطا لما فوق المائة بوصف الجودة في المائة
 فلو يجر الصلح عن درهم على دينار مؤجلة الى شهر مثلا لان الدنانير
 غير مستحقة فلا يمكن حمله على تاخير حقه فيجعل معاوضة فيكون بيع
 صرف وبيع الدراهم بالدنانير ولا يصح او عن الف مؤجل على نصفه حالا

فصل في
 من لا يبرأ من
 المدعي المدعي عليه انك صا لمحتك
 على ثلثة الف عليك كان نظرا لك
 والارزاد ابراهيم وادعاه الف
 او غير جاز الصلح فصار على الف
 البائة رائة وان لم يجر فان جبر
 وقد بعه بدينه على ثلثة الف
 كان مقررا عليه والباقي وان
 عند فضمن الصلح لا يبر عن
 الرعين كما في الطهري

فصل في
 من لا يبرأ من
 المدعي المدعي عليه انك صا لمحتك
 على ثلثة الف عليك كان نظرا لك
 والارزاد ابراهيم وادعاه الف
 او غير جاز الصلح فصار على الف
 البائة رائة وان لم يجر فان جبر
 وقد بعه بدينه على ثلثة الف
 كان مقررا عليه والباقي وان
 عند فضمن الصلح لا يبر عن
 الرعين كما في الطهري

البيع صفقة واحدة مثل ان جمع اثنان في عبد ين لكل واحد منهما عبد وباعاها
صفقة واحدة فيكون الثمن ديناً مشتركاً بينهما وكان الدين لمورث بينهما بارطاس
مورثهما وله دين على رجل فورثاه وقيمة المستهلك المشترك ولو صار احد الدين
مشتركاً من نصفه على ثوب فشريكه بالخيار ان شاء اتبع شريكه غريمه بنصف
اي نصف الدين او اخذ نصف الثوب من شريكه واصله ان الدين
المشترك اذا قبض احدهما منه فلصاحبه الخيار ان شاء شركه في عين
المقبوض لانه ان زاد بالقبض اذ العين خير من الدين لان الدين ليس به مال
في الاصل وانما يصير مالا باعتبار المال وهو القبض وهذه قبل وهذه الزيادة
مستندة الى اصل الحق واصل الحق كان مشتركاً فكذلك الزيادة فكان له ان يشارك
في المقبوض ولكنه المشاركة باق على الملك القابض لان حق الشريك في الدين
والمقبوض عين والعين غير الدين وقد قبضه بعد اذن حقه فيملك حتى ينفذ تصرفه
فيه هبة وقضاء دين غريمه ويضمن لشريكه حصته اذا ثبت هذا فنقول في
مسئلة الكتاب الشريك بالخيار ان شاء يتبع الغريم بنصف الدين لانه
كان عليه ولم يستوفه فيبقى في الذمة وان شاء اخذ نصف الثوب لان
الصلم وقع عن نصف الدين وهو مشاع وقيل المسئلة بالمصالحة لانه اذا اشترى
احدهما بنصفه سلعة لم يشترك الاخر فيها ووضع المسئلة في الدين لان في
العين بين الشريكين اذا صار احدهما من نصيبه على شئ لم يشترك الاخر
فيه **كتاب الحدود** الحمد في اللغة المنع وهذه سمي البواب
حد المنع للناس عن الدخول وسميت عقوبة الجاني حدا لانها تعين عن المعاودة
وتركاب سببها وفي الشريعة عقوبة مقدرة تجب حقالله تعالى خاصة فلا يكون تعديرا
حدا لعدم التقدير لانه مفوض الى طي القاضى لا قصاص حد لانه حق العبد وهو القصاص

البيع صفقة واحدة مثل ان جمع اثنان في عبد ين لكل واحد منهما عبد وباعاها صفقة واحدة فيكون الثمن ديناً مشتركاً بينهما وكان الدين لمورث بينهما بارطاس مورثهما وله دين على رجل فورثاه وقيمة المستهلك المشترك ولو صار احد الدين مشتركاً من نصفه على ثوب فشريكه بالخيار ان شاء اتبع شريكه غريمه بنصف اي نصف الدين او اخذ نصف الثوب من شريكه واصله ان الدين المشترك اذا قبض احدهما منه فلصاحبه الخيار ان شاء شركه في عين المقبوض لانه ان زاد بالقبض اذ العين خير من الدين لان الدين ليس به مال في الاصل وانما يصير مالا باعتبار المال وهو القبض وهذه قبل وهذه الزيادة مستندة الى اصل الحق واصل الحق كان مشتركاً فكذلك الزيادة فكان له ان يشارك في المقبوض ولكنه المشاركة باق على الملك القابض لان حق الشريك في الدين والمقبوض عين والعين غير الدين وقد قبضه بعد اذن حقه فيملك حتى ينفذ تصرفه فيه هبة وقضاء دين غريمه ويضمن لشريكه حصته اذا ثبت هذا فنقول في مسئلة الكتاب الشريك بالخيار ان شاء يتبع الغريم بنصف الدين لانه كان عليه ولم يستوفه فيبقى في الذمة وان شاء اخذ نصف الثوب لان الصلم وقع عن نصف الدين وهو مشاع وقيل المسئلة بالمصالحة لانه اذا اشترى احدهما بنصفه سلعة لم يشترك الاخر فيها ووضع المسئلة في الدين لان في العين بين الشريكين اذا صار احدهما من نصيبه على شئ لم يشترك الاخر فيه فيه **كتاب الحدود** الحمد في اللغة المنع وهذه سمي البواب حد المنع للناس عن الدخول وسميت عقوبة الجاني حدا لانها تعين عن المعاودة وتركاب سببها وفي الشريعة عقوبة مقدرة تجب حقالله تعالى خاصة فلا يكون تعديرا حدا لعدم التقدير لانه مفوض الى طي القاضى لا قصاص حد لانه حق العبد وهو القصاص

ما في قوله تعالى من غير ان يبين في الكتاب ان الناس

الحمد لله الذي جعل... في قوله تعالى من غير ان يبين في الكتاب ان الناس... في قوله تعالى من غير ان يبين في الكتاب ان الناس...

[illegible]

يتصف بالرق إلا أن الشافعي مال إلى تغليب حق العبد فيه تقديراً للحققة على الشرع لحاجة العبد
وعند الشرع ونحن ملنا إلى تغليب حق الشرع لأن حق العبد يصير مراعيًا باعتبار حق
الشرع ولا يصير مراعيًا باعتبار حق العبد فله ولاية له في استيفاء حق الشرع فيخرج على هذا
الأصل الفروع المختلفة منها الأمر الثالث لا يجرى في حق العبد إلا في حق الشرع ومنها العفو
فلا يصح عفو المقدور عندنا وعندنا يصح وعن أبي يوسف في العفو مثل قول الشافعي
ومنها أنه لا يجوز عندنا وعندنا يجوز وفي قوله لأخبرنا أني فقال الآخر لا بل أنت حدثنا
لأن كل واحد منهما قد في صاحبه أما الأول فظاهر فكذلك الثاني لأن معناه بل أنت
مزان ولو قال رجل لعرسه يا زانية فقالت لا بل أنت حدثت العرس كأنها قد فت الزوج
فقد وينبغي أن يجب اللعان لأن تدين الرجل امرأة يوجب اللعان ولكن لا لعان لأنها
ما حدث لم تنقأ هذا اللعان إذا لم يجرى بين المحرودة في القذف وبين زوجها وإن
قالت العرس في جواب قول الزوج يا زانية زينت بك هذا رأي لا يجب المحرور واللعان لأن
قول المرأة يحتمل أن يكون تصديقاً له يعني نيت بك قبل الكلام ومحتمل أن يكون ردًا يعني
أن معنى في فهو ليس إلا بتكليف أياك لأنني ما كنت أحداً غيرك وهو المراد في مثل هذه
الحالة لأنه اغضبها وإذا هافى غضبه وتوذيته فلا يكون لها دعوى اللعان لاحتمال
المعنى الأول لأحد عليهم الاحتمال المعنى الثاني **فصل** من أخذ متلبساً برح الخمر وسكر
زائل العقل بحيث سبب عنه التمييز بين شئ وشئ فلا يعقل الرجل من النساء والأرض
من السماء وهذا عندنا بجيفة رحم وقاله هو من يهري ويختلط جده وهزله وهذا
في غير الخمر وفي الخمر يجرى بشرق قطرة ببسبب واقربه أي يشرب الخمر أو بالسكرك بالنبذ
مرة وعن أبي يوسف رحمه الله عيشا رط الأقرار مرتين صاحباً فإن أقر في حال السكر
لا يجرد وشهد به رجلان ولا يقبل فيها شهادة النساء مع الرجال وعلم شرابه
طوعاً فإن شرب مكرهاً لا يوجب الحد يحد صاحباً ولا يحد حتى يزول عنه السكر

من النبيل الزمان
على الجبلى في موضع الرضا
والمولى

اد اقرم من قول ابى
يوسفم فانه يشترط
الا قرم من اعتبارا
بالشهادة كما فى الزنا
فثبت ذلك على قياس
القياس عليه غيره ١٢

نفسه
غيره فنه من ميراث ارجى
من المرأة لما روى عن
ابن عباس عنه انه قال
من مات سكران بات
عروسا لثياطين فعليه
يفتسل اذا صاح
ان السكران

فمن لا يحسن شيئا مما في
العلمية من زاد من
لا يعرف زاد من
عنه عند الكثرين
أول كان في آخر
كلما هو عليه
المستطوع ١٢
الفتوى ١٢

لأنه لا يتألم في حال السكر لا يجد مجرماً الرميح بلا إقرار وشهادة ولأن وجود سريخ الخمر
لا يصح له دليل على الشرب فقد يتكلف نزال الرميح مع بقاء الخمر في البطن وقد يوجد
سراخية الخمر من غير الخمر فإن من استكفر بكل السفرجل يوجد منه سراخية الخمر أو يجد
التقي فإن علم الشرب بأن تقيا الخمر لا يجد بلا إقرار وشهادة أو مجرد السكر لأن السكر
من المباح كلب الرماح لا يوجد الخمر ولا أن يرجع عن الإقرار لأنه حق الله تعالى
بعمل فيه الرجوع ومن شهد بحديثه فمقدم قريباً من إمام بان يكون مكان الشاهد
قريباً من إمامه بحيث يقدر على أداء الشهادة بغير تأخير حتى لو كان الشاهد
بعيداً تقبل شهادته من قوله ولم يقبل شهادته لأن الإقرار على أداء الشاهد بعد التأخير
والستر يحتمل أن يكون العداوة وعند الشافعي رح تقبل إلا في حد قدق لأن فيه حق
العبد وهو لا يسقط بالتقادم وإن شهد بالسرقة المتقدمة ضمن السارق السرقة
وإن لم يقطع بده لأن المال حق العبد وهو لا يسقط بالتقادم وإن أقر به أي بالحد
التقادم حد لأنه لا تهم في الإقرار وهو أي التقادم للشرب بزوال الرميح عند إيقظه
وأي يوسف رحمه الله وبغيره أي بغير الشرب كالزني والقدف والسرقة
بعض شهر هو الأصح وقيل بعض ستة أشهر وعن أبي حنيفة رح أنه لم يقدر
في ذلك وفوضه إلى رأي القاضى في كل عصر عند محمد التقادم للشرب أيضاً
بعض شهر وإن شهد بالشهود بزنا رجل الفلانة وهي غائبة حد الرجل وإن شهد
بسرقة من غائب لا يجد السارق لأن الغيبة يفوت الدعوى وهي شرط لأن
الشهادة على السرقة شهادة بملك المسروق فلا يقبل بدون الدعوى وليست الدعوى
شرط لثبوت الزنى عند القاضى ونصف حد العبد المراد به الجلد وإنما نصف المالك
الرق المنقص للكرامات والعقوبات إذا جناية عند وفوس
النعمة وكفى أصل الجنايات اتحاد جسا أي أن قد فرات أو زنى مرات أو شرب

زيادة الاحتمال فادركت
 كجمل الكذب في
 شدة الزناد واليه في
 فضل اقره في الحق
 الجاني لانه من حقوق العباد
 ولان الكون الكبار يثبت على
 شي فاقم الكرم مقام الرجوع
 فيما يحتمل الرجوع بخلاف التقرار
 به القذف والفضاضة في
 من حقوق العباد لانه لا يحتمل
 الرجوع بخلاف فاذ الزناد ومن
 يشبه في حالة الكرم حيث
 يكسب عليه الحد لان الانشاء
 لا يحتمل الكذب فيصير فعرفنا
 من غير قصد واعتقاد
 من
 فانه لم يرد لانه لم يثبت
 الا بعد الدعوى فغير
 الشهادة اشعار بان التقادم
 وفي الافتقار شهادة في حد الشبهة وان
 يقبل الشهادة فان للشك والي
 وكذا في السرقة قبل الشك والي
 قبل الدعوى لاجل جيل السابق والي
 قبل الدعوى منه ففي الزنا يقضي
 ان يجزى معتبرة في الزنا ويجزى
 لها انها معتبرة في الزنا ويجزى
 بانقطع
 عند محمد اعتبار سبيل الحد واما
 في المضرة وذكر القاضي فان
 في شهر من وقت الكذب في
 رواية واما معتبرة الزنا لان
 اقراره بالمعاقبة

[illegible]

الزواج المقتضى شرعا في الزواج
غير المقتضى شرعا في الزواج
الزواج المقتضى شرعا في الزواج
غير المقتضى شرعا في الزواج
الزواج المقتضى شرعا في الزواج
غير المقتضى شرعا في الزواج
الزواج المقتضى شرعا في الزواج
غير المقتضى شرعا في الزواج

مرات فحدا مرة فهو ذلك كله خلافا للمشافعي بخلاف ما اذا زنى وقد ف وشرب
فانه يجب لكل واحد حد على حدة واكثر التعزير هو تاديب دون الحد واصله من العزم بمعنى الرد
الردع تسعة وثلاثون سوطا وقال ابو يوسف ح في رواية يبلغ التعزير سبعة وثلاثين
وفي رواية تسعة وسبعين والاصل فيه قوله عليه الصلوة والسلام من بلغ حدا في
غير حد فهو من المعتدين اي من اتى حدا في موضع لا يجب الحد فهو من المعتدين ثم ابو حنيفة
اعتبر ادى حد العبد هو اربعين فينقص منه سوطا و ابو يوسف ح يعتبر حد
الاحرار وهو ثمانون للقدف فينقص منه سوطا في رواية وهو قول زفر ح وفي
رواية نقص خمسة وقول محمد مضطرب في بعض الكتب مع ابى حنيفة ح
وفي بعضها مع ابي يوسف واقله ثلاثة جلدات لان مادونها لا يقيم به الزجر
وذكر بعض المشائخ ان ادناه مفوض الى رأى الامام وعن ابي يوسف ح ان
التعزير على قدر عظم الجرم وصغره وعنه انه يقرب كل نوع من بابه فيقرب
القبلة واللسن من حد الزنى والقدف بغير الزنى من حد القدف وعنه انه يجوز
التعزير باخذ المال وصح جلسته مع الضرب لان الحبس صلح تعزير حتى جاز الاكفاء به
فما ان يضم اليه وضربه اى التعزير اشد لانه جرى فيه التخفيف من حيث نقصان العدد فلجوز
فيه التخفيف من حيث الخفة لغات المقصود وهو الزجر ثم لئلا اشد ثم للشرب لان حرمة
الزنى لا تنكشف بحال من الاحوال وحرمة الخمر تنكشف بالضرورة والاكره ولهذا كان الزنا
في كل الاديان حراما بخلاف شرب الخمر ثم للقدف لان جنابة الشرع مقطوع بها وجناية القدف
لا احتمال ان يكون القاذف صادقا في قدفه ولان شار الخمر فلها يحل من القدف فيصير كل
شارب جامعا بين الشرب والقدف فيتحقق منه جنايتين ومن القاذف جنابة واحدة
كان ضربة اخف وان كان منصوبا عليه وهو اى التعزير بقذف مملوك عبدا او امه او ام
ولد او كافر بلزنى لانه جنابة قذف قد امتنع وجوب الحد لانعدام الاحصان

كما اذا اصاب السارق المتاع فان من
الجامع اوجع السارق المتاع فان من
الجامع اوجع السارق المتاع فان من
الجامع اوجع السارق المتاع فان من
الجامع اوجع السارق المتاع فان من
الجامع اوجع السارق المتاع فان من
الجامع اوجع السارق المتاع فان من
الجامع اوجع السارق المتاع فان من

الزنى لا تنكشف بحال من الاحوال وحرمة الخمر تنكشف بالضرورة والاكره ولهذا كان الزنا
في كل الاديان حراما بخلاف شرب الخمر ثم للقدف لان جنابة الشرع مقطوع بها وجناية القدف
لا احتمال ان يكون القاذف صادقا في قدفه ولان شار الخمر فلها يحل من القدف فيصير كل
شارب جامعا بين الشرب والقدف فيتحقق منه جنايتين ومن القاذف جنابة واحدة
كان ضربة اخف وان كان منصوبا عليه وهو اى التعزير بقذف مملوك عبدا او امه او ام
ولد او كافر بلزنى لانه جنابة قذف قد امتنع وجوب الحد لانعدام الاحصان

[illegible][illegible]

في ايديهم فيجلبوا الامان عن المصلحة ظاهرة وكذا الغا امان من اسلم ثمة او في دار الحرب ولو
 ساجر بعد الاسلام وكذا الغا امان صبي عاقل وعبد مجرب عن القتال هذا عند ابي
 حنيفة وقال محمد بن جعفر والشافعي ح يصح امان صبي عاقل والعبد والي يوسف مع محمد
 في رواية الكرخي ومع البيهقي في رواية الطحاوي ومجنون وكذا صبي لا يعقل

فصل في المغنم والقسمه ما فتح عنوة هي مصدر العاني اذا ترك خضع
 ولاسم العنوة ومنه فتح مكة عنوة اي بالقتال لا بالصلح قسمه الامان ان شاء بين
 الجيش بعد اخمسه وان شاء اقر اهل عليه ومن عليهم وتركهم احراز المسلمين
 الاصل ترك الاراضي مملوكة لهم بحرية وخارج على اراضيهم وقال الشافعي ح لذلك
 في الرقاب ولكنه يقسم الارض لا يتركها في ايديهم بالخارج وقتل الاسري ان شاء او
 استرقهم وتركهم احراز ان شاء فكلنا ليكونوا اهل ذمة لنا ونفي عنهم المن ان يترك
 الاسير الكافر مجانا من غير ان ياخذ شيئا منه وفيه خلاف للشافعي ح ونفي فداهم و
 ردهم الى دارهم والفلان ان يترك الاسير ويؤخذ منه مال واسير امسلا منهم
 في مقابلته فالفداء قبل ان يضع الحرب او نراها يجوز بالمال لا بالاسير المسلم
 وبعد لا يجوز بالمال باجماع علمائنا وبالنفس لا يجوز عند البيهقي وعند محمد بن
 يجوز وعند ابي يوسف روايتان وعند الشافعي يجوز مطلقا ونفي قسمه مغنم
 ثمة اي في دار الحرب وقال الشافعي ح لا بأس في القسمه في دار الحرب بعد اتم انهزام
 المشركين وهذا بناء على اصل وهو ان الملك للغنائم لا يثبت قبل الاحراز بداس
 الاسلام عندنا وعند البيهقي لا يثبت الا ايداعا بان قسم المغنم بين المسلمين قسمه ايداع
 ليجمعوا الى دار الاسلام فياخذه منهم وقسمه بينهم والرد اي القوم الذين وقفوا على
 مكان حتى اذا ترك المقاتل القتال قاتل اولئك وقيل الرد عاون وقيل الذي يجزم
 المقاتلين ومد الحقه اي المقاتلة ثمة اي في دار الحرب قبل ان يخرجوا

على ايديهم فيجلبوا الامان عن المصلحة ظاهرة وكذا الغا امان من اسلم ثمة او في دار الحرب ولو
 ساجر بعد الاسلام وكذا الغا امان صبي عاقل وعبد مجرب عن القتال هذا عند ابي
 حنيفة وقال محمد بن جعفر والشافعي ح يصح امان صبي عاقل والعبد والي يوسف مع محمد
 في رواية الكرخي ومع البيهقي في رواية الطحاوي ومجنون وكذا صبي لا يعقل
فصل في المغنم والقسمه ما فتح عنوة هي مصدر العاني اذا ترك خضع
 ولاسم العنوة ومنه فتح مكة عنوة اي بالقتال لا بالصلح قسمه الامان ان شاء بين
 الجيش بعد اخمسه وان شاء اقر اهل عليه ومن عليهم وتركهم احراز المسلمين
 الاصل ترك الاراضي مملوكة لهم بحرية وخارج على اراضيهم وقال الشافعي ح لذلك
 في الرقاب ولكنه يقسم الارض لا يتركها في ايديهم بالخارج وقتل الاسري ان شاء او
 استرقهم وتركهم احراز ان شاء فكلنا ليكونوا اهل ذمة لنا ونفي عنهم المن ان يترك
 الاسير الكافر مجانا من غير ان ياخذ شيئا منه وفيه خلاف للشافعي ح ونفي فداهم و
 ردهم الى دارهم والفلان ان يترك الاسير ويؤخذ منه مال واسير امسلا منهم
 في مقابلته فالفداء قبل ان يضع الحرب او نراها يجوز بالمال لا بالاسير المسلم
 وبعد لا يجوز بالمال باجماع علمائنا وبالنفس لا يجوز عند البيهقي وعند محمد بن
 يجوز وعند ابي يوسف روايتان وعند الشافعي يجوز مطلقا ونفي قسمه مغنم
 ثمة اي في دار الحرب وقال الشافعي ح لا بأس في القسمه في دار الحرب بعد اتم انهزام
 المشركين وهذا بناء على اصل وهو ان الملك للغنائم لا يثبت قبل الاحراز بداس
 الاسلام عندنا وعند البيهقي لا يثبت الا ايداعا بان قسم المغنم بين المسلمين قسمه ايداع
 ليجمعوا الى دار الاسلام فياخذه منهم وقسمه بينهم والرد اي القوم الذين وقفوا على
 مكان حتى اذا ترك المقاتل القتال قاتل اولئك وقيل الرد عاون وقيل الذي يجزم
 المقاتلين ومد الحقه اي المقاتلة ثمة اي في دار الحرب قبل ان يخرجوا

في ايديهم فيجلبوا الامان عن المصلحة ظاهرة وكذا الغا امان من اسلم ثمة او في دار الحرب ولو
 ساجر بعد الاسلام وكذا الغا امان صبي عاقل وعبد مجرب عن القتال هذا عند ابي
 حنيفة وقال محمد بن جعفر والشافعي ح يصح امان صبي عاقل والعبد والي يوسف مع محمد
 في رواية الكرخي ومع البيهقي في رواية الطحاوي ومجنون وكذا صبي لا يعقل
فصل في المغنم والقسمه ما فتح عنوة هي مصدر العاني اذا ترك خضع
 ولاسم العنوة ومنه فتح مكة عنوة اي بالقتال لا بالصلح قسمه الامان ان شاء بين
 الجيش بعد اخمسه وان شاء اقر اهل عليه ومن عليهم وتركهم احراز المسلمين
 الاصل ترك الاراضي مملوكة لهم بحرية وخارج على اراضيهم وقال الشافعي ح لذلك
 في الرقاب ولكنه يقسم الارض لا يتركها في ايديهم بالخارج وقتل الاسري ان شاء او
 استرقهم وتركهم احراز ان شاء فكلنا ليكونوا اهل ذمة لنا ونفي عنهم المن ان يترك
 الاسير الكافر مجانا من غير ان ياخذ شيئا منه وفيه خلاف للشافعي ح ونفي فداهم و
 ردهم الى دارهم والفلان ان يترك الاسير ويؤخذ منه مال واسير امسلا منهم
 في مقابلته فالفداء قبل ان يضع الحرب او نراها يجوز بالمال لا بالاسير المسلم
 وبعد لا يجوز بالمال باجماع علمائنا وبالنفس لا يجوز عند البيهقي وعند محمد بن
 يجوز وعند ابي يوسف روايتان وعند الشافعي يجوز مطلقا ونفي قسمه مغنم
 ثمة اي في دار الحرب وقال الشافعي ح لا بأس في القسمه في دار الحرب بعد اتم انهزام
 المشركين وهذا بناء على اصل وهو ان الملك للغنائم لا يثبت قبل الاحراز بداس
 الاسلام عندنا وعند البيهقي لا يثبت الا ايداعا بان قسم المغنم بين المسلمين قسمه ايداع
 ليجمعوا الى دار الاسلام فياخذه منهم وقسمه بينهم والرد اي القوم الذين وقفوا على
 مكان حتى اذا ترك المقاتل القتال قاتل اولئك وقيل الرد عاون وقيل الذي يجزم
 المقاتلين ومد الحقه اي المقاتلة ثمة اي في دار الحرب قبل ان يخرجوا

المغنم الى دارنا كقاتل اي يشاركه فيه اي في المغنم خلا فالشافعي رحمه بعد انقضاء القتال
 لا يشترط في المغنم سوق لم يقاتل قال الشافعي رحمه لا يسلم لهم ولا موات من المقاتلين
 ثم في دار الحرب فلا حق في المغنم وعند في من ما بعد استقرار الهزيمة يوشى نصيبه ثم قطع المغنم
 ما من من المقاتلين هبة في دار الاسلام لان لا يرث انما يجري في الملك الملك انما يثبت بعد حرارته بالاصل
 لما في دار الحرب من المغنم طعام كالخبز واللحم يدهن ويوفر الدابة وعلف الدابة وبقاها وحق سوء
 بها خاوة ولا حول لما في دار الحرب سلاحه حاجته بان لم يكن سلاحه انقطع سلاحه الا بغيره الا
 بعد الخوارج منها اي من دار الحرب من اسلام من دار الحرب في دار الحرب عظمه بالاسلام نفسه
 لان الاسلام عظمه لنفسه وطفله لا صار مسلما اتباعه ولا معه ولا اودعه
 معصوما اي ضعفاة عند مسلم او ذمي ويقسم الامام المغنم في خمس اولا ويقسم
 ما وراء اي اربعة اخماس بين الغانمين فيكون للفارس سهمان عدل في حيفة
 زفر رحمه وعند صاحبيه والشافعي للفارس ثلاثة اسهم وللراجل سهم واحد
 ويعتبر في استحقاق سهم الفارس او الراجل وقت مجاوزة الدرب هو
 الباب الواسع على السكة والمضيق من مضائق الروم والمراد هم هنا مدخل
 دار الحرب لا شهود الواقعة وعند الشافعي رحمه يعتبر شهود الواقعة فمن دخل دار
 الحرب فليس بانقضاء خمس استحق سهم الفارس من دخل اجملا فاشترى فرسا او قاتل فارسا
 استحق سهم الراجل عند الشافعي رحمه الجواب على العكس في الفصلين والخمس اي خمس المغنم
 يقسم على ثلاثة اسهم يعطى لليتيم وابن السبيل وقدم فداء ذوى القربى
 عليهم اي على اباقين من الاصناف الثلاثة يعني يدخل ايتام ذوى القربى في سهم اليتيم بقدر
 على باقي ايتام ولكن مساكين ذوى القربى وابن السبيل منهم ولا ينسب من الخمس لغيرهم
 اي ذوى القربى وعند الشافعي يقسم الخمس على خمسة اسهم سهم لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم في حياته وبعد وفاته يسهم الى الخليفة سهم لدار القربى يستحق فيه غيرهم فقيرهم يقسم

[illegible]

بينما ان المكون هبها حتى لهم ذبح الضام من النسم والضم واورد يوافق جلود في السمكة وكره في السمكة كره في السمكة والسمكة والبينة والسمكة والسمكة وكل شيء بهر كل عادية

على الذي في رواية
 ما هنا من بيت وكلف من غير
 ويسمى بالخراج وهو
 بنيت ذلك بالخراج
 ما وقع من بعض
 ذلك في قوله
 هو كلف من غيره
 بل حسن الخصال
 بن الحسين بن
 بن الحسين بن
 بن الحسين بن
 بن الحسين بن

في الحال
 وفيه إشارة إلى
 القول في هذه
 كما عليه كلام
 المسألة

لكن ملكا حرا فالحصول بسبب العذر فيصدق به أي ما أخرجه وإذا دخل الحرمي لبيت
 مستأمنه الذي يمكن حربي أن يقيم هنا أي في دار الإسلام سنة وللهام أن يوقت في ذلك
 سنة كالشهر والشهرين وأدى الأوقات غير مقدار بل هو مفوض إلى رأي الإمام وقيل إلى رأي
 أن اقتت هنا سنة أو أدنى منها على وقت الإمام فضع عليك الجزية وهي اسم لما يؤخذ من
 يقال جزئ بمعنى قضى منه الجزية لأنها يجزئ عن الذي يكفي عن القتل فإنه إذا قبلها سقط
 القتل فإن رجعت قبل المدة فيها فإن أقام سنة أو ما وقت الإمام فهو مومي ولا يترك أن يرجع إليه
 أي إلى دار الحرب لا لما صار ميا بالاقامة لا يمكن نقض الذمة ولا يغير جزية وضعت
 الجزية على ضربين جزية توضع بصلح وتراض فيقدر بحسب ما يقيم عليه اتفاق جزية بيد الإمام
 بوضعها إذا غلب على الكفار وأقرهم على ملكهم وإذا غلبوا وأقروا على ملكهم بوضع
 على كتابي وجوسي هو ليس من أهل الكتاب لئلا يוכל ذبحته وإنما أخذ الجزية
 منه لأنه من العجم ووثني عجمي فيه خلا الشافعي رحمه الله فإنه عنده لا يوضع عليه الجزية
 بل يستتر ظهر غنائه أي غناه كل من المذكورين وظاهر الغنى هو صاحب المال الكثير الذي لا يحتاج
 إلى العمل وقيل هو الذي يملك عشرة آلاف درهم فصاعدا لكل سنة ثمانية وأربعين درهما
 في كل شهر أربعة دراهم ويوضع على المتوسط الحال هو الذي له مال لا يستغنى به عن العمل قبل
 الذي يملك ما في درهم فصاعدا يضافها إلى أربعة وعشرين درهما في كل شهر درهمان و
 يوضع على فقير يكسب أكثر من حاجته له أو وقيل الذي يملك ما دون المائتين لا يملك شيئا ربعا أي
 اثنا عشر درهما في كل شهر درهم وقال الشافعي يوضع على كل ذي حلم دينارا وما بعد الدينار ويستوي
 فيه الغني والفقير لا يوضع الجزية على شئ عجمي لأن كفره غلط قال النبي عليه الصلوة والسلام كان
 منهم نسبوا والقرآن نزل بلغتهم فكانوا الحق الناس ياتبعوا النبي عليه الصلوة والسلام وأعرف
 بمعنى القرآن وأعلم ببلادته وأعجازه فكان الحجج عليهم الزمهم فإن ظهر عليه أي على شئ عجمي
 فطفله وعمره في يقسم بين الغالين ولا على منة لأنه نال شرف الإسلام وقف على محاسنه فكلوا

أقامت سنة على أنه صادر ميا بعد
 يرضى به في قاضي خا
 أن الحرب المستأمن إلى
 بنفس تزوج الذمة إلى
 البداية قبل باب التفقات
 أنفس من المصير ميا كافي بعض
 أن يستحق كافي الثابت وهو
 والحرمي كافي الثابت وهو
 نص ذرية بنفس تزوج الذي
 كافي عامرة الكتب

قال الشافعي يوضع على كل ذي حلم دينارا وما بعد الدينار ويستوي فيه الغني والفقير لا يوضع الجزية على شئ عجمي لأن كفره غلط قال النبي عليه الصلوة والسلام كان منهم نسبوا والقرآن نزل بلغتهم فكانوا الحق الناس ياتبعوا النبي عليه الصلوة والسلام وأعرف بمعنى القرآن وأعلم ببلادته وأعجازه فكان الحجج عليهم الزمهم فإن ظهر عليه أي على شئ عجمي فطفله وعمره في يقسم بين الغالين ولا على منة لأنه نال شرف الإسلام وقف على محاسنه فكلوا

٢٥٦
له قوله والاعلى اسباب الحرب
 لا لا توضع على سواد الحرب الا بالاجاب
 عليه من القوة وعقوبة التاجيب
 الصبي اذا فاق المحزون او شقيق
 العبد ويرى المرضي فليضع
 الالام الحرب في موضع عليه ويعد
 لان العنصر المحترق من كبر
 الوضع والالام من كبر
 حاتم فيضع على من هو
 ايمن في ذلك الوقت والار
 فاجاليف القليل اذا ار
 بعد الوضع حيث اراد
 عليه من اجل
 الحجة وقد اراد
 من
 الالام

كفره ايضا اعطاه فلا يقبل منها اي من وثني عربي ومن مرتد الا الاسلام وهو لا نقيا
والسيف مزادة في العقوبة وعند الشافعي بستر قعدة الاوثان من العرب ولا يوضع الحجر على
مرهب لا يخاطب الناس لانه لا يجوز قتله لم يخاطبهم والحجوة في حقه بدل على القتل وذكر محمد
عن ابن جنيته مخرج يوضع عليه اذا كان يقدر على العمل وهو قول ابى يوسف ولا يصح امرأة
وملوك واعني من من لانه لا يقتل هؤلاء الحجرة بدل من القتل ولا على فقير لا يكسب خلافا
للشافعي وتسقط الحجرة بالموت والاسلام اي ان مات الكافر واسلم بعد مضي السنة قبل
ان يوصل منه الحجرة تسقط عنه ولا يستوفى من تركته وعند الشافعي روح ان اسلم بعد كمال
السنة لم تسقط عنه وان اسلم قبل كمال السنة فله وجهان وان مات كافر استوفى من تركته
يتداخل الجز ويتداخل الحجرة بالتكرار اي اذا مرت على سنين ولم يوصل منه الحجرة لم يوجب عليه الا
جزية واحدة باعتبار السنة التي هو فيها وقال ابو يوسف محل الشافعي تجب الحجرات كلها ولا يجوز ان تجز
بيعة لا كنيسة في دارنا بقا كنيسة اليهود النصارى لمعبد لهم وكذا البيعة مطبقا في الاصل ان
غلستغ الكنيست لمعبد اليهود والبيعة لمعبد النصارى ولهم اي الذين اعادوا المذهب
من البيعة والكنيسة الا اذا ارادوا ان يبنوا دسعة من الاول فحرمين من الزيادة وميز
الذمي عن المسلمين في مزب و مركبه وسرجه وسلاحه وقلنسوته فلا يركب خيل ولا يعمل سلاح
لاظمها الصغا على الذمي فاصله ان الله تعالى وصف الذمي بالصغار حيث في يعطو الحجرة عن يد
هم صاعرون والصغار الذميتناهي فلزيد من اظهار اثارهم في عليه ويظهر الكسبية وهو خيط
بقدر الاصبع من الصوف يشد الذمي على سطة وهو غير الزنار من الاريسيم لان لها الذمي
بنفس الحلة مقصودة ولا اهانة في الزنار من الاريسيم لان الذمي يحمل به ويركب على سرج كالكافر
من الهيئة وميزت نسائهم عن نساءنا في الطريق حالة المشي في الحمام ويعلم على دورهم
علامات تميز بها عن دور المسلمين لئلا يقف عليها سائر ليستغفرهم ويكون ذلك للمسلمين
قال مشائخنا الحق ان لا يتركوا الا عند الضرورة كالحرم الى الرستا ويمنعون عن

[illegible]

ۛے کا مضامین

[illegible]

بالتحرب والذل الذمة اذاموا
 عليه مال اهل بخران وما صلح
 عليه اهل الحرب على ترك القتال
 قبل نزول العسكر بساحتهم
 كل ذلك يعرف الى مصالح المسلمين
 لا ذكرا ناهي اعلم ان ما يجي الى
 بيت الله انواع اولها بهيمة الذئب
 ذكرناه مع معروفه والثاني
 الزكوة والعشر ومعه فيما ذكرهم
 الله تعالى في قوله انما الصدقات
 للفقراء والاية بهم سبعة اصناف
 وقد ذكرناهم في كتاب الزكوة

والثالث خمس الفنائم والمعادن
والركان ومصرفها ذكرهم الله تعالى في
قوله فان لم تحسنه الآية وقدر كتابهم
في اوائل كتابهم والاربع النقاد
الزكيات لا وارث لها وياتي يقول
لا ولي له ومصرفها للفقير
المقتر الذي لا ولي له بهم يطول
الفقراء وارديتهم وكيف
منها نقصهم وجبايتهم وعلى
موتهم يعقل بجبايتهم وعلى
انما ان يجعل لكل نوع من هذه
الانواع منها حصه ولا يكاط
بعضه ببعض

57)

نیز یکی
آن مددکاران
الغیر و فیما بین
لاری من الاما
الرضع من ک
فاحال فی ک
وکن اشخ
ان جمیل
رجاء الاس
لان بیدر

بالتصديق على العاقلة لثلاث سنين
 بالخطأ وبغير قصد فيكون
 بالقتل البتة لا يجرى كغيره من
 بالاصل ان كل ذية وجبر
 غداهم في النار ١٢
 البير وخصه المؤمنين لا يرد
 ان فيها اولاد بالخطأ لا يرد
 مؤمننا شهد الا يجرى الى قتله
 اليهم فقرار قتلى من قتل
 المراد بالآية

اذ هي آلة الضرب للتاديب دون القتل وشبه العمد متحقق عندنا وعند الشافعي بخلاف
 لما لك وفيه اى في شبه العمد لا ثم لانه قاصد الى الضرب وارتكاب ما هو محرم شرعا والكفاية
 لانه خطأ نظر الى الآلة قد خلت تحت قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ دية معظية على
 العاقلة سيجى تفسير الدية المغلظة وهو شبه العمد فيما دون النفس عدا اى لا يكون فيما
 دون النفس شبه عمد فصرح قصد بغير ما ذكر فيما دون النفس عمد يوجب القصاص لان ما دون
 النفس لا يختص بآلافه بالة دون آله وفي قتل الخطأ عدا او قصدا اى الخطأ على نوعين
 خطأ في القصد وهو ان يرى شخصا ظنه صيدا او حربيا فاذا هو مسلم وخطأ في الفعل
 وهو ان يرى غرضا فاصاب ادميا فالحاصل ان في وصول الرمي الى المحل الذى اصابته
 لكنه محطى باعتبار قصده لانه قصد الصيد او الحربى وفي الثانى لم يقصد الرمي الى
 ذلك المحل الذى اصابه وانما قصد الرمي الى محل آخر وهو الغرض وانما انحصر في هذين
 النوعين لان رمي السهم الى شئ معين بالقصد اليه مشتمل على فعلين فعل القلب هو القصد
 وفعل الجارحة وهو الرمي ولو اتصل الخطأ بالفعل الاول كان هو النوع الاول ولو اتصل
 بالفعل الثانى كان هو النوع الثانى كرميه غرضا فاصاب ادميا مثال الخطأ في الفعل لومسلا
 ظنه صيدا او دينا مثال الخطأ في القصد كما ذكرنا وما جرى اى في القتل الذى جرى
 مجراه اى مجرى الخطأ كالتاثر سقط على خرفات الأخر بسبب سقوط النائم عليه كفارة وذية
 مبتدأ وخبره في الخطأ انما جرى عليها على العاقلة في الثلث سنين وفي القتل بسبب كفر
 البير في غير ملكه كخو كوضع حجر في غير ملكه دية عليها اى على العاقلة ولا يتعلق به الكفارة
 ولا امرش في شئ من صور القتل الا ههنا اى في القتل بسبب فانه لا يوجب حرمان الامرش وقال الشافعي
 متعلق بالخطأ في حكمه ونقصان الصبي ههنا اى اذا قتل رجل صبيا يوجب القود وكذا نقصان
 الانثى ههنا اى اذا قتل الرجل المرأة يوجب القود وكذا نقصان الرق ههنا فقتل الحر بالعبد خلا للشافعي
 لقوله تعالى الحر والعبد بالعبد ولنا قوله تعالى النفس بالنفس وقوله تعالى الحر بالحر لا يرد على الحكم

هذا هو
 ان يكون فيما دون النفس
 فيما دون النفس لا يختص بآلافه
 نفس مختص بآلافه
 وما دونها لا يختص بآلافه
 لان القتل بذات الروح
 محسوس يقصد الرمي في غير
 بالآلة فيختلف باختلاف الآلات
 وانما دون النفس فاما في شبه
 بالبحر وهو محسوس فلا يحتاج في
 الى الآلة لان الآلة لا تحتاج
 باختلاف الذى والسلم المستعمل
 ولا يقتل الذى لان المستعمل
 لعدم التاثر على التاثير لان
 غير محسوس موجود في حقه لا يقصد
 الباعث والما ترك الحرب بالحق
 الرجوع الى حرم
 فانه يجرى
 كفاية

وفيما اشترطت في القتل
 سوى الدية والكفاية وذلك لانه
 ليس بما اشترط القتل العدا
 حاله الى ان يجرى
 بالخطأ وبغير قصد فيكون
 بالقتل البتة لا يجرى كغيره من
 بالاصل ان كل ذية وجبر
 غداهم في النار ١٢
 البير وخصه المؤمنين لا يرد
 ان فيها اولاد بالخطأ لا يرد
 مؤمننا شهد الا يجرى الى قتله
 اليهم فقرار قتلى من قتل
 المراد بالآية

الان يقتل قاتله عنده لانه حتى
 لا يتجرى ما عايناهما قاتله
 ذلك حتى يطمع الصغير لانه حتى
 مشترك في القدر بالوجاه
 الكبير باستوى القدر بالوجاه
 وان كان اجنبيا بان قتل غير
 مشترك بين اجنبين صغير
 كمن يرمى في القدر بالوجاه
 اشارة الى انه لو كان القدر
 ليس للاخ ولا للم
 كافي جامع الصغار فيقتل
 ينظر بوجه واحد هم وقيل يستوي
 السلطان كافي الاختيار والقاضي
 كبار ليس ببعض ان يقتل
 دون البعض لان مقتض
 لان في غيبة الموكل بالشيء
 فالتقصا من مقتضى
 من ناله على حقيقة من يقتل
 يدخل فيه الزوج والزوج
 الخاصة والى انه لا يشترط القاضي
 في استيفاء كافي الخزانة ولا
 الامام وشروطه عند قاضي القضاة
 وبه قال بعض اهل الاصول
 لكن الفقهاء على الاول كافي

فما من ذلك اختلف اصحاب الشافعي رحمه قال بعضهم يجزى قية ولا يفعل ما فعل به و
 قال بعضهم يتخذ الة من الخشب مثل الة الرجل يفعل به مثل ما فعل في الخمر يجر المأخوذ
 بمقتضى تحقيق المساواة ولنا قوله عليه السلام لا قود الا بالسيف ومن قتل ولدا وكبير مثلا
 يكون المقتول اخوان صغير وكبير يستوي الكبير قبل كبر الصغير قودا لهما اي للصغير هذا عند
 ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد ليس للكبير لاية القود حق كبر الصغير لانه حق مشترك
 كما اذا قاتل القوي مشتركا بين الكبيرين واحدهما ائنه وانه ان القصاص حق لا يتجرى لنبوة
 بسبب لا يتجرى وهو القرابة واحتمال العفو من الصغير معد ولا اصل ان لا يتجرى اذا
 وجب سببه كما لا يثبت لكل واحد على الكمال كولاية النكاح كذلك انفراد كل واحد باستيفاء
 لجزء الكبيرين لاحتمال العفو من الغائب حال استيفاء القصاص وفي قتل مسلم مسلما
 ظنه مشركا عند التقاء الصفيين الكفارة مبتدأ خبره وفي قتل مسلم اي اذا التقى صف
 المسلمين صف من المشركين فقتل مسلم مسلما ظن انه مشرك فلا قصاص عليه عليه الكفارة
 لانه خطا في القصد فيجب الدية قبل انما يجب الدية اذا كانوا مختلطين اما اذا كانا مقتوصين
 المشركين فلا يجزى شي لانه هو الذي اهدر دمه حيث وقبر في صفهم وكثر سوادهم وفي مو يفعل
 نفسه كما اذا شتم رجل نفسه وفعل يده بفعل سبع كما اذا عقر اسد فعل حية بان نهشته
 ثلث الة لانه مات بثلاث افعال لان فعل الاسد الحية جنس واحد لانه هدر في الدنيا والاخرة وفعل
 الانسان بنفسه جنس اخر لانه هدر في الدنيا ومعتبرة في الاخرة حتى ياتم بالا جاع
 من جنس اخر لانه معتبرة في الدنيا والاخرة فصارت ثلثة اجناس فيكون التلف بثلثة
 فيجب على زيد ثلث الدية فان قلت يجب ان ينظر الى ما هو موثر في الموت وينظر الى اتحاده ونقد
 والسبع الحية اثنا ولا اعتبار في ذلك لكونها هدر قلنا الكلام فيما اذا اشتبه الحمار ولم يعلم
 المقتول باي هذه الافعال الثلاث فانما اذا علم انما يفعل نفسه بفعل كاهو المعتب من هذا اذا
 علم انه ما يفعل نفسه او بفعل السبع الحية كان هدر مقطوعا ولا اعتبار لكون فعل السبع والحية

المنية والى انه لو كان مقتض
 في الجاه
 لا القود لسقوط عتقته
 سوارهم قال صلى الله عليه وسلم
 شربوا وقدموا بجاهلهم
 بينهم وبينهم
 اهل فانا الذين في
 باخلافهم كافي الزماني
 بانه لو كان المسلم في صف
 قاتله ولو كان في صف
 سباح الدم كما في التماسك

لانما ثلثة افعال
 من الجاهل في الزماني
 باخلافهم كافي الزماني
 بانه لو كان المسلم في صف
 قاتله ولو كان في صف
 سباح الدم كما في التماسك

والقباسان
تقيل من السادة
عنه

القباسان
تقيل من السادة
عنه

القباسان
تقيل من السادة
عنه

تعدى الى الفحقة وكان لو كانت الشجرة في طول الرأس وهي تأخذ من جهة الى قضاء ولا يبلغ الى
 قضاء الشالج فهو بالخيار ايضا ومن وجب عليه القوم يسقط القود بموت القاتل لغيره محل استفا
 وفيه خلاف الشافعي رحمه فان الواجب عنده من القصاص والدية احدهما فاذ مات ولا تجب احدهما
 تعين الاخر ويسقط بعفو ولي من الاولياء وصلىه من نصيبه على عوض وللباقى من الورثة
 حصة من الدية والاصل ان القصاص والدية حق جميع الورثة واذ ثبت الحق لكل لكل واحد
 يتمكن بين استيفائه واسقاطه صلى او عفو او من ضرورة سقوط حق البعض في القصاص
 سقط حق الباقيين اذ القصاص لا يجزى فيتحول حق الباقيين الى الدية وقال لك والشافعي
 لا يرث الزوجان من الدية ويقتل جمع بقرى اى اذا قتل جماعة واحد بعد ان قتل الجماعة وبالعكس
 اى اذا قتل فرد جماعة وخطا ولياء المقتولين قتل الفردين جميعا على سبيل الكفاية ولا شئ
 لهم من المال فان حضر واحد من اولياء المقتولين قتل له وسقط حق الباقيين وقال الشافعي
 ان قدمهم على التعااق يقتل اولهم ويقضى بالدية لمن بعد الاول فتركت وان قتلهم معا فتركتهم
 بالقصاص اخرجت قرعة وبالدية للباقيين وفي قول قتلهم جميعا وقسمت الديات بينهم ولا يقسم
 يذان بيدي اى اذا قطع رجلان يد رجل واحد فلا قصاص على واحد منهما وعليهما نصف الدية وقال
 الشافعي يقسم بينهما صا مسئلة المختلفة فيهما بيننا وبين الشافعي رحمه فيما اذا اخذ سكيكنا من
 جانب وامراه على يده حتى قطعت اما اذا وضع احدهما السكين من جانب والاخر طرف الاخر
 وامراه حتى التقيا لا يجب القصاص عنده ايضا ويقاد عبدا بقرى وقال زفر رحمه لا يصح اقراره
 لانه يؤدى الى ابطال حق المولى كالاقرار بالمال لانه منه ومنه ولنا ان العبد يبقى على اصل الحرية في حق
 الحر والقصاص بطلان حق المولى ضمن فلا يبايه وانما يرد اقراره بما لا يملكه من ماله لانه منه فله الدية
 يقتل به ومن رمى رجلا بعد افقت السهم منه الى اخرها تا يقتل الرامى الاول وعلى عاقلة الدية
 للشانى لان الاول عمد وفيه القصاص والثانى خطأ فيجب الدية فيه ومن قطع يد رجل عمد افقى
 المقطوع من قطعه فمات المقطوع منه ضمن قاطعه وديته في ماله وقال اذا عفى عن القطع فهو عفو

الى ان يلو شتر
 احدهما بعضا والاخر بعضا فان
 عليه مناسفة كاني قاضى فان
 يعرف الجميع بسلام العبد فان قتل
 واحد منهم بواحد او بغيره
 اصدا كاني جوامم الفقة وغيره
نقابة
 اى لا يطعن بارتداد
 من المثلثة لان كل واحد
 رجل لعدم النصيب الدية لانه
 اى فاعلم ان النصيب الدية لانه
 واحدة وفيه شعار بانه يقسم
 بين كل كى ان ياخذ منه نصف
 الدية بغير فوات الحق كاني البداية
فقسنا
 ارسل بها فتمت وبعد ولا تقرأ
 الجدل فخر حاد اذ فرق التركيب
 فكمس اذ اذ مات منه فقتل
 اذا اذ اذ مات منه فقتل
 صار بمنزلة السهم الى غير الرامى اليه
 فيه كاني الكرماني ومن قطع
 بالضم او شتم راسه او جرح

نقابة
 على القاطع فقتل
 الطارى من قتل
 العاقلة كاني شرم
 في اللغة قاله يرمى
 وبه في اللغة المبتدأ
 المقطوع عن موجه
 لا يكون له لان العفو
 قاطعه اى جاره يرد
 الى من جهة يرد
 جنانية فمات المقطوع
 يثبت منه ولم يبق
 عن ذلك اى قال عفو
 نفى عن قطع او شتم

[illegible]

如

ومحمد بن وهو الظاهر من قول أبي يوسف عنه انه لا يجب في جنين الامة شيئا ولا يجب نقصان
الام ان تمكن فيها نقصان لم يتمكن فلا يجب شيئا في جنين البهيمة وقال الشافعي يجب في الجنين
عشرة ايام ذكر او اناث وما اى جنين استبان بعض خلقه كالظفر والشعر مثلا كالتمام
خلق في جميع هذه الاحكام لانه ولد في حق النفاس ومضى العدة وامومية الولد وكذا في
حق وجوب الغرة وضمن الغرة عاقلة امراة اسقطت جنينا ميتا عدا براءه شرعت
او ماتت به فرجها او فعل كضرب بطن بنفسها متعمدا بلا اذن نزوجها وان فعلت باذنه
فلا يجب شي **فصل** فيما يجزئ في الطريق من اخذ في طريق العامة كنيقا هو
المستراح او من ابا وجرحنا هو البرج وقيل مجرى ماء تركب في الحائط وعن الامام
البرزوي هو جراح يخرج من الحائط يبني عليه او دكانا وسعة اى يجوز له ذلك وان
لم ينفق به ان لم يضر بالناس وكل واحد من اهل الطريق نقضه وان لم يضر فالجرح
اذا اضر بالناس لا يجوز ذلك وان لم يضر يجوز ولكن مع ذلك لكل واحد نقضه لانه تصرف
في مشرك فلكل نقضه كما في الملك المشترك مع انه لم يضر في طريق غيرنا فذ لا يسع
ذلك بلا اذن الشركاء وان لم يضر بهم وضمن عاقلة اى عاقلة من احدثته من مات بسقو
اى الكنيف والميزاب الجرح ونحوها لانه سبب الهلاك كما لو وضع حجرا وحفر بيرا في
الطريق فتلغ به اى بالحجر او بالبير نفس فانه يضمن عاقلة دية المتلف لا يضمن العاقلة
ان مات الواقع في البير جوعا او عما هذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ان مات
جوعا فذلك لك اى كما قال ابو حنيفة وان مات غما يجب الضمان لان الغم سبب
الوقوع اذ لم يرد بالغم هذا الاحتباس من هواء البير وقال محمد يجب الضمان في الوجوه
كلها وان تلغ به بهيمة ضمن هو اى واضع الحجر وحافر البير لان العاقلة يتحمل
الناس لا المال ان لم ياذن به الامام اى انما يجب الضمان في احوال الكنيف والميزاب
والجرح والاحتباس والادكان ووضع الحجر وحفر البير في طريق

والظاهر من قول أبي يوسف عنه انه لا يجب في جنين الامة شيئا ولا يجب نقصان
الام ان تمكن فيها نقصان لم يتمكن فلا يجب شيئا في جنين البهيمة وقال الشافعي يجب في الجنين
عشرة ايام ذكر او اناث وما اى جنين استبان بعض خلقه كالظفر والشعر مثلا كالتمام
خلق في جميع هذه الاحكام لانه ولد في حق النفاس ومضى العدة وامومية الولد وكذا في
حق وجوب الغرة وضمن الغرة عاقلة امراة اسقطت جنينا ميتا عدا براءه شرعت
او ماتت به فرجها او فعل كضرب بطن بنفسها متعمدا بلا اذن نزوجها وان فعلت باذنه
فلا يجب شي **فصل** فيما يجزئ في الطريق من اخذ في طريق العامة كنيقا هو
المستراح او من ابا وجرحنا هو البرج وقيل مجرى ماء تركب في الحائط وعن الامام
البرزوي هو جراح يخرج من الحائط يبني عليه او دكانا وسعة اى يجوز له ذلك وان
لم ينفق به ان لم يضر بالناس وكل واحد من اهل الطريق نقضه وان لم يضر فالجرح
اذا اضر بالناس لا يجوز ذلك وان لم يضر يجوز ولكن مع ذلك لكل واحد نقضه لانه تصرف
في مشرك فلكل نقضه كما في الملك المشترك مع انه لم يضر في طريق غيرنا فذ لا يسع
ذلك بلا اذن الشركاء وان لم يضر بهم وضمن عاقلة اى عاقلة من احدثته من مات بسقو
اى الكنيف والميزاب الجرح ونحوها لانه سبب الهلاك كما لو وضع حجرا وحفر بيرا في
الطريق فتلغ به اى بالحجر او بالبير نفس فانه يضمن عاقلة دية المتلف لا يضمن العاقلة
ان مات الواقع في البير جوعا او عما هذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ان مات
جوعا فذلك لك اى كما قال ابو حنيفة وان مات غما يجب الضمان لان الغم سبب
الوقوع اذ لم يرد بالغم هذا الاحتباس من هواء البير وقال محمد يجب الضمان في الوجوه
كلها وان تلغ به بهيمة ضمن هو اى واضع الحجر وحافر البير لان العاقلة يتحمل
الناس لا المال ان لم ياذن به الامام اى انما يجب الضمان في احوال الكنيف والميزاب
والجرح والاحتباس والادكان ووضع الحجر وحفر البير في طريق

في الاسلام
الحافة تبيد الامم
الاصح وقال ابو يوسف
منع الاصطفاة
وقال ابو يوسف
ليس له الشئ والنقض
ومن ثم ان لم يضر
فصل في نقضه
عليه السلام
عيسى

[illegible][illegible]

مکتبہ فی فخرہ
بی بی عن اصفیاء رحمہ اللہ
خزیرہ علیہ العقیقہ
الباء رحمہ اللہ
ان یجوز موتہ یکن
فیما من اصفیاء
الاشہادی اذا اشہر
سلیطہ صفتہ من لفظہ
قبل التکلی من لفظیہ
بالیض کلف لعمری
الفرقة باصفیاء رحمہ
النافع یکن فم
ان کلین مالہ فم
فمسیا یوردی ما فم
الدریہ ۱۲ عشر
مقطوعہ

فسقط وتلف به مال النفس فالضمان بالحصة أى يضمن الذى طلب منه النفس خمس
المال فى تلف الموضع اعاقلة خمسة الدية فى تلف النفس كانت دار مشتركة بين الثلاثة
مثلا وحضر احدهم فى دار مشتركة بئر اغراب صاحبها فتلّف به مال النفس فالضمان بالحصة
أى ضمن الحافر ثلثي المال فى تلف المال ضمن اعاقلة ثلثي الدية فى تلف النفس وهذا عند
أبي حنيفة وقال لا يجب الضمان نصفين فى المسئلتين لأن ما تلف بنصيب من طلب منه
النفس فى المسئلة الأولى معتبر وما تلف بنصيب من لم يطلب منه هدر فعمل قسمين
وما تلف بالحفر فى نصيبه فى المسئلة الثانية غير معتبر وما تلف فى نصيب فى الحفر
غيره معتبر فانقسم نصفين ولما ان الطلب وقع فى الخمس فى المسئلة الأولى لم يقع
فى أربعة الأقسام فيجب الضمان بقدر الطلب والحفر فى المسئلة الثانية وقع فى ملكه
وطا غيرهما وقع فى ملكه وهو الثلث فالخافيه غير معتد فلا يجب الضمان وما وقع
فى ملك غيره وهو الثلثان فى الخافيه معتد فيجب الضمان بقدر التعدي **فصل**
فى جنابة البهيمة ضمن الركب ما تلفه دابة ^{أو} بن وحملت الدابة أو أصابت برجلها أو
ببيدها أو أصابت برأسها أو كدمت أى عضت بمقدّم أسنانها أو صدمت أى ضربت
بجسدها لأن الأحرار عن هذه الأشياء ممكن للركب ^{لأنه} لا ما نفخت أى ما ضربت يقال
نفخت الدابة أى ضربت بيد حافرها برجلها أو ذنبها فى حال سيرها ^{لأنه} لا يمكن الأحرار عن
النفخة فى حالة السير وعند الشافعى يضمن بالنفخة وإن أوقفها فى الطريق ضمن بالنفخة
عندنا أيضا أو تلفت بمارثت أو بالت فى الطريق ^{بشاة} لأن التمرز عنه غير ممكن
أو أوقفه بالركب أى للورث والبول فإنه لا يضمن أيضا ما تلفت بمارثت ^{نصفه نصيبه}
أو بالت لأن بعض الدواب لا يفعل ذلك إلا بعين الوقوف وإن أوقفها بغير ذلك
يضمن لأنه معتد بالإيقاف وذكر فى المغرب لا يبقار أو وقفه إلا فى لغة ردية أو أصابت
ببيدها أو رجلها حصاة أو حجر أصغير أو نحوه كالغبار والنواة وفقهاه عيا لم يضمن

[illegible]

فلسطين
من العادي

[illegible][illegible]

عسفی
فی العار اشارة الى انه
ان جنى ولم يفيق حتى
ان تبيع السيد يا
خلاف سواد فنه
تقبض اراذله في
في الذبحه ۳۳

هناك

والملاوي الطوبى
فيكون فاعلى كتاب
من الامم مصر
فان قيل من اهل مصر
والا يعقل ان اهل مصر
اي اهل مصر كان في التفرقة
فان كان من الفقرة
الكتب والكتب
خزائن الجواهر

بالقبائل

والفعل يتناول الفعل لا الفعل
او يتناول الفعل لا الفعل
لان الامر يعلم بدلالة الحال
لان الامر يعلم بدلالة الحال
فانه كراهه كراهه
اي يوقع الانسان في الفعل
من الفعل كراهه
او يوقع الانسان في الفعل
من الفعل كراهه
او يوقع الانسان في الفعل
من الفعل كراهه

العبد عاقلة مولاه اوجانية عمد سواء كانت في النفس او في الاطراف قال النبي عليه الصلوة والسلام لا يعقل العاقلة عمدا وهذا ممنوع عن قوله او قتل ابنه عمدا ولا ما دون امرش الموضحة اقل من نصف عشر الدية فان نصف العشر امرش الموضحة لانه يتناول العاقلة للتحريم عن اجماع المال والاحكام في القليل بل يجب المال في الصواب المذكورة على الجاني في ما له كتاب الاكره هو في اللغة مصدر الكره ما ذا حمل على امر بكره ولا يمد يد والكره بالفتح اسم منه وفي الشريعة فعل يوقعه المرء بغيره يقال اوقع فلان بفلان ما يسوءه فيفوت رضاه اي رضاه الغير كما اذا كرهه بالحبس الضرب او يفسد به اختياره كما اذا كرهه بالتهديد بالقتل او قطع العضو مع بقاء اهلية المكروه فانه لا يزال اهلية المكروه بالاكراه ولا يسقط عنه الخطا لا يصير مجبوراً على الفعل بحيث لا يكون له اختيار اصل بل هو اهل التوجه الخطا بسبب العقل والبلوغ وله اختيار في الجملة فان الاكره لا يكون على فعل لا اختيارا للمكروه فيه فالاكراه نوعان احدهما ان يكون مفوتاً للرضاء وهو ان يكون بالحبس والضرب الثاني ان يكون مفسدا للاختيار وهو يكون بالتهديد بالقتل او قطع العضو ففوت الرضاء اعم من فساد الاختيار فان الحبس والضرب يفوت الرضاء لكن الاختيار الصحيح باق وفي القطع والقتل لا رضاء ولكن لمختار خيرا صحيح بل اختياره فاسد فالرضاء في مقابلة الكراهة والاختيار في مقابلة الجبر ففي الاكره بالحبس والضرب لا شك ان الكراهة موجودة فالرضاء معدوم ولكن الاختيار متحقق مع وصف الصحة لا الاختيار انما يفسد لخوف تلف النفس والعضو لا كل امر فيه تلف احدهما فالامتناع عنه مكان مجبول في طبيعة جميع الحيوانات فالامتناع عنه وان كان اختيارا بالصورة قريبا من الجبر ففي الاكره عند خوف تلف النفس والعضو اختيارا لامتناع عما فيه مظنة الهلاك اختيارا فاسدا لان الانسان عليه مجبول فكان الطبع عليه مخلوقا واشطر في حقوق الاكره قدرة الحامل الى الكره على القيام ما هو ربه سلطانا كان اولصا والذي قال ابو حنيفة الاكره

واشار اليها الطريق الاختيارية ويفسد اختياره
مقتدره لا يختار كما لا يمد يد بالقتل
بشرجه احد الجانبين على الآخر فان
صحيح والا فاسد فالاختيار
اضحى على من من تساءل التزديد
سباني الكلام العزيز غير
يذكر الجبر والشر وفيه شذو بان الاكره
لم يتحقق مع الرضاء وهذا صحيح فليس
واما السخا فانه لا له لوبه وجس

فانما ذكره لفظ الصبر كالبشارة
وانما ذكره لفظ الصبر كالبشارة
وانما ذكره لفظ الصبر كالبشارة
وانما ذكره لفظ الصبر كالبشارة
وانما ذكره لفظ الصبر كالبشارة
وانما ذكره لفظ الصبر كالبشارة

المسلم وان زال من ملكه الاذن فان
 قد بقي ملك السيد حتى وصل اليه
 الشئ وانما فيه للاذن ملك الاذن
 اشارة الى انه لو لم يكن مملوكا لم
 يكون له من السيد ولا من غيره من
 كافي المعنى
 اي لا يملك السيد ولا غيره من
 انفق بائع ب حقه بعوده
 من ثمنه ولا وجه له رد الثمن
 لا يقبل الفسخ فادرجت الغراء و
 عليه فاعا للضرر عن الماذون لغيره
 بخلاف ما اذا كان الماذون لغيره
 او ادم ولد حيث لا يجيب الضمان
 باعتاقه للغراء لان حقه لم
 يتحقق برفقته استيفاء حقه لم
 فلم يكن المولى متفاد حقه لم
 يضمن شيئا

باعتاقه للغراء لان حقه لم
 يتحقق برفقته استيفاء حقه لم
 فلم يكن المولى متفاد حقه لم
 يضمن شيئا

الغراء لانه بالعقد ملك العرض بعينه وان باع من العبد ولم يسلم المبيع يكون له
 اي للمولى جس مبيعه في يده لاستيفاء ثمنه لان البائع له حتى جسد حق المبيع حتى يستوفى
 وجه اعتاقه اي اعتاق السيد عبدا ماذونا مملوكا كان الدين محيطا او لم يكن ملك
 المولى فيه باق وضمن سيده للغراء الاقل من قيمته ومن دينه اذا كان الدين اقل من
 ضمن الدين اذا حق للغراء الا في الدين وان كان القيمة اقل من الدين ضمن القيمة لانه تعلق
 حقه بالقيمة والسيد تلقى بالاعتاق ولو قدم عبدا مصر قال ناعبد فلان واشهد
 وباع فهو على جهين أحدهما ان يجبر ان مولاه اذن له فيصدق عدلا كان او غير عدل
 ويكون ماذونا وثانيهما ان يكون ساكتا عن اذنه وحججه ولا يجبر بشئ فهو ماذون استحسانا
 والقياس ان لا يكون ماذونا لان السكوت محتمل بين المحر والاذن ولا يستحسن الظاهر
 عبدا ماذونا حلالا لمسلم على الصلح دفع للضرر عن الناس ولكن لا يباع العبد الا
 اذا قر سيده باذنه بعد حضور ان قال السيد هو محجور فالقول له لانه تمسك بالاصل المحجور
 المولى اذ لم يقر بالاذن فالدين لا يظهر في حقه والمعاملون انما تصرفوا لانهم اعتمدوا على ظاهر الحال
 والمولى لم يقرهم وتصرف الصواب تقع نفعا محضا كالاسلام فانه اعظم المنافع والالتفاف
 اي قبول الهبة صح بلا اذن من المولى وقال الشافعي صح لا يصح ان ضرر لصبي كالطلاق و
 العتاق لا يصح وان اذن به اي تصرف الضار وانفق ضرر كالبيع الشرع فانه يصح هذا النوع من
 التصرف فينفق لكن علق نفاذه باذن وليه حتى نفذ بيعه شرعا وبان وليه بشرط ان يعقل ان
 البيع صالحا للبيع الشرع يكون جاليا له للمبيع والمحصل ان الصبي مستحق للنظر والتصرف في
 ضار محض كالطلاق والهبة والصدقة فلا يملك الصواب اذن له وليه ونافع محض كقبول
 الهبة والصدقة فيملك الصبي غير اذن وليه دائر بين النفع والضرر كالبيع الشرع والاجارة وانما
 فيملكه بالاذن ولا يملك بدو الاذن لان الصبي العاقل يشبه المكلف من حيث انه عاقل كميز
 الطفل الذي لا عقل له من حيث انه يتوجه اليه الخطا وفي عقله قسوة ولغيره عليه كالمحقاه

باعتاقه للغراء لان حقه لم
 يتحقق برفقته استيفاء حقه لم
 فلم يكن المولى متفاد حقه لم
 يضمن شيئا

المسلم وان زال من ملكه الاذن فان
 قد بقي ملك السيد حتى وصل اليه
 الشئ وانما فيه للاذن ملك الاذن
 اشارة الى انه لو لم يكن مملوكا لم
 يكون له من السيد ولا من غيره من
 كافي المعنى
 اي لا يملك السيد ولا غيره من
 انفق بائع ب حقه بعوده
 من ثمنه ولا وجه له رد الثمن
 لا يقبل الفسخ فادرجت الغراء و
 عليه فاعا للضرر عن الماذون لغيره
 بخلاف ما اذا كان الماذون لغيره
 او ادم ولد حيث لا يجيب الضمان
 باعتاقه للغراء لان حقه لم
 يتحقق برفقته استيفاء حقه لم
 فلم يكن المولى متفاد حقه لم
 يضمن شيئا

باعتاقه للغراء لان حقه لم
 يتحقق برفقته استيفاء حقه لم
 فلم يكن المولى متفاد حقه لم
 يضمن شيئا

حر بعد موتى أو قال هذا الزيد بعد موتى فحق الميراث يعتبر حال النصف فإن كان في حالة
 الصحة فمن كل الميراث النصف للميراث ولا شيء لمن لم يكن النصف الميراث في حال الصحة بل كان
 في المرض فمن ثلثه أي من ثلث المال يعتبر والمراد بالنصف الميراث الذي هو انشاء و
 يكون فيه معنى التبرع حتى إن الأقارب بالدين في المرض سفد من كل المال وكذا النكاح
 بمهر المثل سفد من كل المال وأما النصف الصنف إلى مائة فيعتبر من الثلث وإن كان في
 حال الصحة فإن در عيدة في حال الصحة أو في حال المرض يعتبر من ثلثه وكل مرض صح منه
 فهو كالصحة لأن حق الورثة أو الغريبات ما يتعلق به في مرض الموت ومن اعتق عبدا في مرضه
 أو باع وحبا أو وهب ضمنه لا كان حكم اعتاقه ومحاباته وهبته وضمانه حكم وصيته
 في حق الاعتبار من الثلث وليس المراد في هذه التصرفات وصية حقيقة لأن الوصية
 إيجاب بعد الموت وهذه التصرفات منجزة فصل ومن وصى شيئا لجاره يدخل تجارة
 من الحق وإليه إدارة بداهة عند أبي حنيفة ورزق وعندها الجار كل يسكن محلة الموصي
 يجمعهم مسجد الحلة ومن وصى بصمير يدخل في صهره كل ذى رحم محرم من عرسه وكذا
 يدخل فيه كل ذى رحم محرم من زوجة ابنه وزوجة أبيه وزوجة كل رحم محرم منه لأن الكل
 صهر وتدخل تحت الوصية من كان صهر الموصي يوم موته لأن المعتبر حال الموت ومن
 وصى تحت صيد دخل في خنثه كل نذير امرأة ذات رحم محرم منه كزواج البنات والأخوات
 والعات والمخالات وكذلك كل ذى رحم محرم منه من أزواجه كذا ذكره محمد وعندها
 يتناول كل من عياله ونفقته سوى ما ليك وأهله عرسه فإن اسم الأهل حقيقة في ذلك
 وعند أبي حنيفة وعندهما يتناول كل من في عياله وفي نفقته سوى ما ليك اعتبارا
 للعرف ومن وصى لاه يدخل في أهله أهل بيته ويدخل فيه أبوه وحملة وكل من ينسب
 من قبل أبائه إلى أقصا أب له في الإسلام لأقرب لا العبد الذكروا لأنني والمسلم والكافر
 لأن الأهل القبيلة التي ينسب إليها ولا يدخل فيه أولاد الأخوات ولا أحد من قرابة

١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن حسن

کتابخانه عمومی

جانبیہ

باب فی شرح حدیث

مجلس خوارزم

الحی عندہ وہ مالہ مع الیہ

فصل فی بیان دولت و جلال

الحمد لله رب العالمين

فانت شمر ایستاد

حیات

المدينة ١٢

بکذا علی الف عدا

والا...

اعلم من عليه لاهل البيت

الصفحة كما في

فهي عندنا

والله اعلم

ما سكن في

سليم حتى الحارثي ويجمعهم مسج

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

رسائل عنده في النفاذ

بجای

ام الموصى لا يمتنع ان ينسب الى اب الموصى الاكبر واقله وذو انسابه محرمه اي من اوصى للعقار
ولذي انسابه يدخل فيه محرمه اي ان كان له محرمه فقط يضر الوصية اليهما لان اقل
الجمع في الوصية اثنان فصاعدا من كل ذي رحم محرم يقدم الاقرب فلا قرب من كل
ذي رحم محرم منه كما في الميراث غير الوالدين والولد اي لا يدخل في هذه الوصية
الاولاد والام والولد لهذا قيل من قال للوالد قريبا فهو عاق ولان يدخل قيمة الجد الحرة
وولد الولد في ظاهر اللفظ وعن ابي حنيفة ان الجد وولد الولد لا يدخل فيه وقال الوصية
لكل من ينسب الى اقصى ابيه ادرك الاسلام وعند بعض المشايخ الى اقصى ابيه
اسلم وفي ولد يزيد اي لو اوصى لولد يزيد الذكر والانثى سواء لان اسم الولد
ينظم الكل وفي ورثته ذكر كانثيين اي لو اوصى لورثة زيد فالوصية بينهم للذكر مثل
خط الانثيين كما في الامرات فان لفظ الورثة يدل على ذلك وفي بني فلان الانثى منهم
اي لو اوصى لبني فلان يدخل فيه انثى وهذا قول ابي حنيفة او لا وهو قول محمد لان
اسم بني فلان يتناول الانثى ايضا بل هذا اللفظ للذكر لا غير وبطلت الوصية لوالية
له معتقون ومعتقك لان يبين ذلك في حياته لان لفظ المولى مشترك ولا عموم ولا قرينة
تدل على احدهما فوجب التوقف قال الشافعي الوصية لهم جميعا وهو ولاية عن ابي حنيفة وهو
قول زفر وصحت الوصية بنجرة عبد وسكنى داره مدة معينة وابدا لان المنفعة
تحتل التملك في حال الحياة فكذلك بعد الممات وصحت الوصية بعتكهما اي غلة عبده
وداره فان خرجت الرقبة اي رقة العبد والدار من الثلث سلمت الرقبة اليه اي الى
الموصى بنجرة العبد وسكنى الدار ومستغلاهما او لا اي وان لم يخرج الرقبة من الثلث
مثلا ان لا مال له سواهما فسمعت الدار اثلثا يسكن الموصى
له او يستعمل ثلثها والورثة ثلثين وتحميا في
خدمة العبد لخدم الموصى له يوما والورثة يومين

ففي الموصى لا يمتنع ان ينسب الى اب الموصى الاكبر واقله وذو انسابه محرمه اي من اوصى للعقار
ولذي انسابه يدخل فيه محرمه اي ان كان له محرمه فقط يضر الوصية اليهما لان اقل
الجمع في الوصية اثنان فصاعدا من كل ذي رحم محرم يقدم الاقرب فلا قرب من كل
ذي رحم محرم منه كما في الميراث غير الوالدين والولد اي لا يدخل في هذه الوصية
الاولاد والام والولد لهذا قيل من قال للوالد قريبا فهو عاق ولان يدخل قيمة الجد الحرة
وولد الولد في ظاهر اللفظ وعن ابي حنيفة ان الجد وولد الولد لا يدخل فيه وقال الوصية
لكل من ينسب الى اقصى ابيه ادرك الاسلام وعند بعض المشايخ الى اقصى ابيه
اسلم وفي ولد يزيد اي لو اوصى لولد يزيد الذكر والانثى سواء لان اسم الولد
ينظم الكل وفي ورثته ذكر كانثيين اي لو اوصى لورثة زيد فالوصية بينهم للذكر مثل
خط الانثيين كما في الامرات فان لفظ الورثة يدل على ذلك وفي بني فلان الانثى منهم
اي لو اوصى لبني فلان يدخل فيه انثى وهذا قول ابي حنيفة او لا وهو قول محمد لان
اسم بني فلان يتناول الانثى ايضا بل هذا اللفظ للذكر لا غير وبطلت الوصية لوالية
له معتقون ومعتقك لان يبين ذلك في حياته لان لفظ المولى مشترك ولا عموم ولا قرينة
تدل على احدهما فوجب التوقف قال الشافعي الوصية لهم جميعا وهو ولاية عن ابي حنيفة وهو
قول زفر وصحت الوصية بنجرة عبد وسكنى داره مدة معينة وابدا لان المنفعة
تحتل التملك في حال الحياة فكذلك بعد الممات وصحت الوصية بعتكهما اي غلة عبده
وداره فان خرجت الرقبة اي رقة العبد والدار من الثلث سلمت الرقبة اليه اي الى
الموصى بنجرة العبد وسكنى الدار ومستغلاهما او لا اي وان لم يخرج الرقبة من الثلث
مثلا ان لا مال له سواهما فسمعت الدار اثلثا يسكن الموصى
له او يستعمل ثلثها والورثة ثلثين وتحميا في
خدمة العبد لخدم الموصى له يوما والورثة يومين

ولو

في قوله لا يرد له الوصية...
 في قوله لا يرد له الوصية...
 في قوله لا يرد له الوصية...
 في قوله لا يرد له الوصية...

بالقري هنا ليس فيه من شعائر الاسلام شئ اما اذا كانت قرية فيها من شعائر
 الاسلام شئ فهي كالمصر **فصل** ومن اوصى الى زيد يقال اوصى الى فلان
 اي فوض اليه التصرف في ماله بعد موته وقبل زيدا الوصية عنده اي عند الموصي وفي وجهه فان
 بعد القبول عنده وفي وجهه مرد لا يرد له من ذلك فان شاء اقام عليه وان شاء رجع
 وليس في الرجوع غضب وتغزير ولا اي وان لم يرد عند الموصي في وجهه بل ردها في غير وجهه
 لا يكون مرد لانه اعتمد عليه الموصي فان صح الرد بغيبته في حياته ومرد بعد مماته
 يلزم الغرور فان اوصى الى زيد وسكت من الرد والقبول في حياته فمات موصيه فله رد
 وصية اي القبول ولزم الوصية ببيع شئ من التركة بعد موت الموصي اي ان باع هذا السا
 بعد موت الموصي شيئا من التركة لم يرد له ببيعة وان جهل به اي بالاصالة لوجود دليل القبول هو
 التصرف في التركة فان رد بعد موته ثم قبل صح اي ان مات الموصي هو لم يقبل لم يرد في حياته تقا
 بعد موت لا قبل فاذا قبل بعد ذلك يصح الا اذا نفذ القاضى دعه ولو اوصى الى عبده او كافرا
 اخرج رد له القاضى بغيره وهذا اللفظ يشير الى صحة الوصية لان الاخراج عن الوصية التامة
 اما يكون بعد الوصية وذكر كمر في الاصل ان الوصية باطلة قيل معناه سيطل في جميع هذه
 الصور وقيل في العبد باطل في غيره سيطل وقيل في الكافر باطل ايضا ولو اوصى الى عبده صح
 ان كان كل ورثته صغارا واذا كان الورثة كبارا وصغارا لم يصح وهذا عند المجنفين
 وعندهم لا يصح في الوجهين لان فيه اثبات الولاية للملوك على المالك وهو قلب المشرك ومركه
 ان لعبده من الشفقة ما لا يكون للغيره والصغار ان كانوا اولا كان لهم ولاية المنع فلا
 منافاة بخلاف ما اذا كان البعض كبارا فله المنع ويبيع نصيبهم من هذا العبد ولو
 اوصى الى عاجز عن القيام بما اي بالوصية ضم القاضى اليه غيره اذ لو لم يفعل يتضرر
 موصي لغيره عن النص لورثة بترك التصرف ويبقى بين يدي اى اذا كان الوصى امينا يقد
 على التصرف لا يجوز للقاضى اخرجه بل يجب تقيته ولو اوصى الى اثنين لا يفرد احدهما

في قوله لا يرد له الوصية...
 في قوله لا يرد له الوصية...
 في قوله لا يرد له الوصية...
 في قوله لا يرد له الوصية...

في قوله لا يرد له الوصية...
 في قوله لا يرد له الوصية...
 في قوله لا يرد له الوصية...
 في قوله لا يرد له الوصية...

